

جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

اتجاهات مديرات المؤسسات النسوية في محافظات شمال
الضفة الغربية نحو واقع ودور هذه المؤسسات في ظل
السلطة الوطنية الفلسطينية

إعداد
نادية لطفي كتانه

إشراف
د. جوليا دروير

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في دراسات
المرأة بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.

2016م

الإهداء

أهدي هذا العمل والنتاج

إلى والدي العزيزين اللذين لم يوليان جهدا في دعمي ودوام الدعاء لي بالتوفيق

إلى زوجي العزيز رائد الذي لولا إيمانه المطلق بأهمية نجاحي واستمراريتي لما استطعت أن
أنجز في دراستي

إلى طفلي وروح حياتي تامر وتاليا أهديهما عملي هذا عسى أن يكونا من الفخوريين بي دوما
إلى اخواتي وإخوتي "رانية، ساجية، محمود وأريب" وخصص بالذكر أختي هبة وزوجها سامر
لما قاما به من جهد خلال انجاز رسالتي

إلى الصديقات العزيزات آلاء وزينب وحنين اللواتي كن لي عوناً وسنداً معنوياً وعملياً خلال
دراستي.

الشكر والتقدير

الشكر والتقدير الموصول إلى دكتور العزیز عمر عاید الذی کان معہ أشد
المناصیر والمؤمنین بقدراتی وقبوله الإشراف علی رسالتی طوعا وإیمانا بی
الشکر أيضا للدکتورة جولیا دروبر لقبولها الإشراف علی الرسالة.

الإقرار

أنا الموقعة أدناه، مقدمة الرسالة التي تحمل العنوان:

اتجاهات مديرات المؤسسات النسوية في محافظات شمال الضفة الغربية نحو واقع ودور هذه المؤسسات في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيث ما أن هذه الرسالة كاملة، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أي درجة أو لقب علمي أو بحث لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name:

اسم الطالبة: نادية لفرحات

Signature:

التوقيع: 

Date:

التاريخ: 16 - 11 - 2016

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
ج	الإهداء
د	الشكر والتقدير
هـ	الإقرار
و	فهرس المحتويات
ح	فهرس الجداول
ي	فهرس الملاحق
ك	الملخص
1	الفصل الأول: خلفية الدراسة وأهميتها
2	مقدمة الدراسة
4	مشكلة الدراسة
5	أسئلة الدراسة
5	أهداف الدراسة
6	أهمية الدراسة
6	فرضيات الدراسة
8	حدود الدراسة
8	مصطلحات الدراسة
10	الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة
11	الإطار النظري
34	الدراسات السابقة
42	التعقيب على الدراسات السابقة
44	الفصل الثالث: الطريقة والإجراءات
45	منهج الدراسة
45	مجتمع الدراسة
46	عينة الدراسة
47	أداة الدراسة
48	صدق الأداة

الصفحة	الموضوع
48	ثبات الأداة
50	إجراءات الدراسة
51	متغيرات الدراسة
52	المعالجات الإحصائية
53	الفصل الرابع: نتائج الدراسة
54	النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة
54	أولاً: النتائج المتعلقة بفحص السؤال الأول
60	ثانياً: النتائج المتعلقة بفحص السؤال الثاني
64	النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة
64	أولاً: النتائج المتعلقة بفحص الفرضية الأولى
67	ثانياً: النتائج المتعلقة بفحص الفرضية الثانية
71	ثالثاً: النتائج المتعلقة بفحص الفرضية الثالثة
75	رابعاً: النتائج المتعلقة بفحص الفرضية الرابعة
80	خامساً: النتائج المتعلقة بفحص الفرضية الخامسة
84	سادساً: النتائج المتعلقة بفحص الفرضية السادسة
86	ملخص لأهم النتائج
88	التوصيات
89	قائمة المصادر والمراجع
95	الملاحق
b	Abstract

فهرس الجداول

الرقم	الجدول	الصفحة
جدول (1)	توزيع المؤسسات النسوية حسب المحافظة	46
جدول (2)	توزيع أفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغيراتها المستقلة	47
جدول (3)	معامل الثبات "كرونباخ-الفا" للأداة كاملة ولكل مجال من مجالاتها	49
جدول (4)	طريقة ترميز البيانات وإدخالها إلى الحاسب الآلي	52
جدول (5)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة التقدير لاتجاهات مديرات المؤسسات النسوية في محافظات شمال الضفة نحو واقع ودور هذه المؤسسات مرتبة تنازلياً	55
جدول (6)	نتائج اختبار (ت) لعينة واحدة لفحص دلالة الاختبار عند المعيار (3.41)	59
جدول (7)	عدد الاقتراحات، والنسبة المئوية لكل اقتراح لتحسين واقع المؤسسات النسوية الفلسطينية من وجهة نظر أفراد العينة مرتبة تنازلياً	61
جدول (8)	نتائج اختبار (ت) لعينتين مستقلتين لاختبار مستوى دلالة الفروق لاتجاهات مديرات المؤسسات النسوية تبعاً لمتغير المؤهل العلمي للمديرة	65
جدول (9)	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار مستوى دلالة الفروق بين اتجاهات مديرات المؤسسات النسوية تبعاً لمتغير عمر المؤسسة	68
جدول (10)	نتائج اختبار أقل فرق دال إحصائياً (LSD) للمقارنات البعدية لمتغير عمر المؤسسة على مستوى المجال الاقتصادي	70
جدول (11)	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار مستوى دلالة الفروق بين اتجاهات مديرات المؤسسات النسوية تبعاً لمتغير سنوات الخبرة في العمل	72
جدول (12)	نتائج اختبار أقل فرق دال إحصائياً (LSD) للمقارنات البعدية لمتغير سنوات الخبرة في العمل للمديرة على مستوى المجال الاقتصادي	74

الرقم	الجدول	الصفحة
جدول (13)	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار مستوى دلالة الفروق بين اتجاهات مديرات المؤسسات النسوية تبعاً لمتغير المحافظة	76
جدول (14)	نتائج اختبار أقل فرق دال إحصائياً (LSD) للمقارنات البعدية لمتغير المحافظة على مستوى المجال الاجتماعي	78
جدول (15)	نتائج اختبار أقل فرق دال إحصائياً (LSD) للمقارنات البعدية لمتغير المحافظة على مستوى المجال القانوني	79
جدول (16)	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار مستوى دلالة الفروق بين اتجاهات مديرات المؤسسات النسوية تبعاً لمتغير طبيعة عمل المؤسسة	81
جدول (17)	نتائج اختبار أقل فرق دال إحصائياً (LSD) للمقارنات البعدية لمتغير طبيعة عمل المؤسسة على مستوى الاتجاهات ككل (الأداة الكلية)	83
جدول (18)	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار مستوى دلالة الفروق بين اتجاهات مديرات المؤسسات النسوية تبعاً لمتغير لمصادر التمويل	85

فهرس الملاحق

الصفحة	الملحق	الرقم
96	قائمة أسماء المحكمين	ملحق (1)
97	الاستبانة	ملحق (2)
106	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ودرجة التقدير لكل فقرة، ولكل مجال على حدة، وللأداة ككل بحسب إجابات أفراد العينة	ملحق (3)

اتجاهات مديرات المؤسسات النسوية في محافظات شمال الضفة الغربية نحو واقع ودور هذه المؤسسات في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية

إعداد

نادية لطفي كتانه

إشراف

د. جوليا دروير

الملخص

هدفت الدراسة التعرف إلى اتجاهات مديرات المؤسسات النسوية في محافظات شمال الضفة الغربية نحو واقع ودور المؤسسات النسوية في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية، ومعرفة فيما إذا اختلفت هذه الاتجاهات باختلاف متغيرات: المؤهل العلمي للمديرات، وعمر المؤسسة، وسنوات الخبرة في العمل، والمحافظة، وطبيعة عمل المؤسسة، ومصادر تمويلها، ومن ثم معرفة أهم السبل التي يقترحها أفراد العينة لتحسين واقع ودورها في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية.

ولجمع البيانات استخدمت استبانته تكونت في صورتها النهائية من (50) فقرة موزعة على (6) مجالات وتكون مجتمع الدراسة من جميع مديرات المؤسسات النسوية في محافظات شمال الضفة الغربية للعام (2015/2014) والبالغ عددهن (97) مديرة وتوصلت الدراسة إلى :
اولاً) أن اتجاهات مديرات المؤسسات النسوية في محافظات شمال الضفة الغربية نحو هذه المؤسسات وواقعها في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية على مستوى الأداة الكلية (الاتجاهات ككل)، وكل مجال من مجالاتها هي ايجابية، باستثناء اتجاهاتهم نحو المجال القانوني.

ثانياً) أن أهم المقترحات التي اقترحها أفراد العينة لتحسين واقع ودور المؤسسات النسوية قد تمثلت على التوالي بالاتي: ضرورة دعم السلطة الوطنية الفلسطينية للمؤسسات النسوية، زيادة رزم المشاريع للمؤسسات النسوية، ضرورة توفير الدعم السياسي للمرأة ومشاركتها في صنع القرار، وأهمية تصحيح المفاهيم الخاطئة لبرامج ومشاريع المؤسسات النسوية، وتوفير الغطاء

القانوني للمؤسسات النسوية، وضرورة وجود بدائل مادية لتغطية المشاريع التي تقدمها هذه المؤسسات.

ثالثاً: انه لا يوجد اختلاف في وجهات نظر مديرات المؤسسات في معظم المحاور، وقد تبين أن هناك اختلاف في بعض المتغيرات الآتية:

- المؤهل العلمي: اختلاف في المجال الثقافي التعليمي لصالح مديرات من حملة شهادة الدكتوراه.

- عمر المؤسسة: اختلاف في المجال الاقتصادي لصالح المؤسسات التي يتراوح عمرها (10 - 20).

- سنوات الخبرة: اختلاف في المجال الاقتصادي لصالح المديرات اللاتي لديهن خبرة (18) سنة

- المحافظة: اختلاف على مستوى المجال الاجتماعي لصالح محافظتي طولكرم، وسلفيت.

- طبيعة عمل المؤسسة: اختلاف في المجال الصحي لصالح المؤسسات ذات طبيعة العمل الاجتماعية والتمكينية.

وبناء على نتائج الدراسة أوصت الباحثة بضرورة توجه الجهات المسؤولة بشقيها الرسمي، وغير الرسمي بالدفع نحو التركيز على سن القوانين، والتشريعات التي تحمي المرأة ومؤسساتها، وضرورة سعي السلطة الوطنية الفلسطينية لتشكيل هيئة وطنية عليا تشرف على المؤسسات النسوية، وترعى شؤون المرأة في المجالات المختلفة، وتشرف على البرامج التي تنفذها، وترعاها.

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

مقدمة الدراسة

مشكلة الدراسة

أسئلة الدراسة

أهداف الدراسة

أهمية الدراسة

فرضيات الدراسة

حدود الدراسة

مصطلحات الدراسة

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

مقدمة الدراسة

أحدث قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية نقلة نوعية في تاريخ الحركة النسوية الفلسطينية، حيث برزت المؤسسات النسوية المهنية المتخصصة التي ركزت جل اهتمامها على قضايا النوع الاجتماعي، بالإضافة إلى بروز مؤسسات نسوية تخصصية ذات استقلالية عن الأحزاب السياسية قامت بتبني قضايا المرأة الاجتماعية، وتفعيل الجدل والنقاش الديمقراطي حول قضايا المرأة، فالمؤسسات النسوية الفلسطينية بكافة برامجها جاءت لتلبي حاجات المرأة الفلسطينية وتحسن واقعها، إلا إن هناك تباين في وجهات النظر المختلفة حول منح المرأة الحرية في تناول دورها داخل المجتمع الفلسطيني، فالبعض رأى أنها تشكل قاعدة مهمة في تطوير الأداء المؤسسي وتنمية المجتمع، في حين رأى بعضهم الآخر أن المشكلة تكمن في التشكيلات النسوية على الرغم أنها لم تُغيب من برامجها التخطيطية مصالح النساء الاجتماعية والديمقراطية، إلا أنها بالممارسة العملية، غلبت إلى حد كبير البعد الوطني، وذلك ضمن الفلسفة الداعية إلى تأجيل القضية الاجتماعية لما بعد التحرير (نزال، 2004).

وعلى الرغم من ذلك يرى المنتبِع بأن العمل النسوي في فلسطين يتمتع بصبغة مختلفة عن طبيعة وشكل العمل النسوي في العالم بصورة عامة وفي العالم العربي بصورة خاصة، لم تمارس المرأة الفلسطينية من أدوار على مدار الحقب الزمنية المختلفة في ظل وجود الاحتلال الإسرائيلي، وإلى الدور النضالي الوطني والاجتماعي الذي تميزت به المرأة الفلسطينية خلال هذه الفترة وخلال فترات الانتفاضات الشعبية للشعب الفلسطيني، والدور النوعي لها في قيادة الأحزاب السياسية وقيادة الأسر الفلسطينية بعد فقدان أزواجهن أو أرباب أسرهن، إلا أن دور المرأة لا يزال ضعيفا على مستوى المشاركة في الحياة السياسية، والمدنية، والاقتصادية، والثقافية وبعيدة كل البعد عن المساواة الكاملة نظراً لطبيعة المجتمعات العربية التي تغلب السلطة الذكورية وسلطة العادات والتقاليد.

إن حالة عدم الاستقرار السياسي التي يعيشها المجتمع الفلسطيني تهدد استراتيجيات التنمية الشاملة وتعيق مظاهر التقدم السياسي والثقافي والاقتصادي والاجتماعي، وتحد من فاعلية ودور دوائر السلطة الوطنية الفلسطينية وبعض مؤسساتها، منها المؤسسات النسوية التي تسعى إلى تحقيق المساواة الكاملة، وإلى بلورة وتطوير تشريعات وسياسات تنموية وحقوقية تعمل على تقوية وتعزيز مشاركة المرأة في صنع القرار السياسي، كما أن وجود الاحتلال الإسرائيلي وممارساته القهرية المتعددة على أبناء شعب فلسطين حال دون إحداث تنمية اقتصادية وسياسية وفكرية واجتماعية، مما أدى إلى عدم تهيئة الظروف السياسية والقانونية لتحقيق نهضة شاملة للمجتمع الفلسطيني في مجالات الحياة المختلفة، إضافة لشكل وطبيعة الظروف الاجتماعية، وحاجز العادات والتقاليد والهيمنة الذكورية على ثقافة المجتمع.

حيث إن المتتبع لتاريخ الحركة النسوية في فلسطين، يلحظ أنها عاشت مراحل مد وجزر، جاءت نتيجة للأحداث السياسية والاجتماعية التي عصفت بها، لكن كل ذلك لم يجعل المرأة الفلسطينية حبيسة هذه الأحداث، وإنما حاولت جاهدة أن تضع قدمها الأولى في بناء شخصيتها وهويتها من خلال تواجدها الحقيقي في مسرح الأحداث والعمل الوطني.

من كل ما تقدم ومن الجدل الفعلي حول ما توصلت إليه الاتفاقيات من قرارات وما تم تطبيقه منها، وحول كل ما بقي منها حبر على ورق كان لا بد لنا في هذه الدراسة من تحديد اتجاهات مديرات المؤسسات النسوية العاملة في أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية نحو دورها الواقعي في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية. كما سيتم في هذا البحث بمضمونه العام تحديد اتجاهات أفراد مجتمعه وعينته نحو دورها الواقعي بعد تولي السلطة الوطنية الفلسطينية لمهام إدارة الأمور في أراضيها، وسيتم تحديد مدى التغير الحاصل على واقع ودور المؤسسات النسوية في محافظات شمال فلسطين بشكل خاص، وذلك من خلال الاستعراض التاريخي لظهور وتطور مفهوم العمل النسوي وتطوره عالمياً ومحلياً ومن ثم ربطه بالسياق المجتمعي الفلسطيني وتبلور هذا المفهوم داخل المجتمع الفلسطيني وربطه تاريخياً بالحركة النسوية الفلسطينية ومشاركتها في عملية النضال الوطني وحركات التحرر الوطني والاجتماعي، على

حين أن البحث تناول أهم المعوقات التي تواجه تطبيق برامج التمكين والأجندات المرتبطة بالمؤسسات النسوية من خلال عرض المديرات لأهم المعوقات التي تواجه عملهن وبتقديم المقترحات التي تقوم على النهوض بواقع العمل النسوي في ضوء المعوقات التي تواجه مديرات المؤسسات النسوية في محافظات شمال الضفة الغربية. وانطلاقاً من كل ما تقدم فقد جاءت هذه الدراسة لتحديد اتجاهات مديرات المؤسسات النسوية في محافظات شمال الضفة الغربية نحو واقع المؤسسات النسوية بعد دخول السلطة الوطنية الفلسطينية.

مشكلة الدراسة

لقد أحدث قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية نقلة نوعية على عمل كثير من المؤسسات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني لاسيما الحركات الاجتماعية، ولعل أحدها الحركة النسوية الفلسطينية التي تأثرت بهذا الأمر، حيث أخذت المؤسسات النسوية بالازدياد كمؤشر على الازدياد الكمي، كما أخذت كثير من هذه المؤسسات بالسير نحو التخصص المهني، فبدأت تركز - جل - اهتمامها على قضايا النوع الاجتماعي، إضافة إلى بروز عدد من المؤسسات النسوية التي تهتم بقضايا المرأة الفلسطينية، وتسعى إلى خدمتها في جوانب اجتماعية عدة، بمعزل عن الحركات والأحزاب السياسية، لإيجاد حركة نسوية فلسطينية رائدة تسعى إلى ترسيخ الفهم الديمقراطي، وتحقيق مبدأ المساواة ما بينها وبين الرجل، ورغم كل ذلك يجد المتتبع بأن هناك تبايناً في وجهات النظر حول واقع هذه المؤسسات النسوية، وأهمية الدور الذي تسهم به، فهناك من يرى بأن واقعها مبشر، بمستقبل واعد للحركة النسوية الفلسطينية ودورها في التنمية على الأصعدة جمعاء، ولكن في المقابل هناك من يشكك بهذا الواقع، والدور الذي تمارسه هذه المؤسسات في خدمة قضايا المرأة، ومن ثم المجتمع.

وبناءً على ذلك، وانطلاقاً من اهتمام الباحثة بقضايا المرأة الفلسطينية، تجسدت فكرة هذه الدراسة لتبحث في اتجاهات مديرات المؤسسات النسوية في محافظات شمال الضفة الغربية نحو واقع هذه المؤسسات، والدور الذي تسهم به في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية، من خلال جوانب عدة هي: الاجتماعية، والسياسية، والثقافية التعليمية، والاقتصادية، والصحية، والقانونية،

واستقصاء أهم السبل التي يمكن من خلالها تحسين هذه المؤسسات وواقعها، حيث تم تحديد مشكلة الدراسة بالسؤال الآتي:

ما اتجاهات مديرات المؤسسات النسوية في محافظات شمال الضفة الغربية نحو واقع ودور المؤسسات النسوية في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية؟

أسئلة الدراسة

اشتملت الدراسة على مجموعة من الأسئلة تمثلت بالتالي:

1. ما اتجاهات مديرات المؤسسات النسوية في محافظات شمال الضفة الغربية نحو واقع ودور تلك المؤسسات في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية؟
2. هل تختلف اتجاهات مديرات المؤسسات النسوية في محافظات شمال الضفة الغربية نحو واقع ودور تلك المؤسسات في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية باختلاف متغيرات: المؤهل العلمي لمديرة المؤسسة، عمر المؤسسة، سنوات الخبرة في العمل، المحافظة، طبيعة عمل المؤسسة، ومصادر التمويل؟
3. ما السبل المقترحة من قبل مديرات المؤسسات النسوية في محافظات شمال الضفة الغربية لتحسين واقع ودور تلك المؤسسات في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية؟

أهداف الدراسة

- 1- التعرف إلى اتجاهات مديرات المؤسسات النسوية في محافظات شمال الضفة الغربية نحو واقع ودور تلك المؤسسات في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية.
- 2- معرفة مدى اختلاف اتجاهات مديرات المؤسسات النسوية في محافظات شمال الضفة الغربية نحو واقعها ودورها في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية باختلاف: المؤهل العلمي

لمديرة المؤسسة، وعمر المؤسسة، وسنوات الخبرة في العمل، والمحافظة، وطبيعة عمل المؤسسة، ومصادر التمويل.

3- معرفة السبل المقترحة من قبل مديرات المؤسسات النسوية في محافظات شمال الضفة الغربية لتحسين واقعها ودورها في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية.

أهمية الدراسة

1- تتبع أهمية الدراسة كونها قد تكون الدراسة الأولى التي تبحث في رصد ومعرفة اتجاهات مديرات المؤسسات النسوية نحو واقع عمل مؤسساتهم في ظل وجود السلطة الوطنية الفلسطينية؟

2- مساعدة المهتمين في الحصول على مرجع يحتوي على كم من المعلومات تتعلق بالحركة النسوية.

3- إلقاء الضوء على بعض أدوار المؤسسات النسوية الفلسطينية في تعزيز دور المرأة العاملة فيها في المجالات الاجتماعية، والسياسية، والثقافية التعليمية، والاقتصادية، والصحية، والقانونية.

4- قد تقدم الدراسة مقترحات جديدة لزيادة فاعلية عمل المؤسسات النسوية في فلسطين.

5- قد تسهم في تشجيع المزيد من الباحثين والباحثات لإجراء المزيد من الأبحاث والدراسات المعمقة حول الموضوع.

فرضيات الدراسة

1. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) في اتجاهات مديرات المؤسسات النسوية في محافظات شمال الضفة الغربية نحو واقع ودور هذه المؤسسات في

ظل السلطة الوطنية الفلسطينية تعزى لمتغير المؤهل العلمي للمديرة. (بكالوريوس فاقل، ماجستير، دكتوراه)

2. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) في اتجاهات مديرات المؤسسات النسوية في محافظات شمال الضفة الغربية نحو واقع ودور هذه المؤسسات في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية تعزى لمتغير عمر المؤسسة. أقل من (10) سنوات، من (10-20) سنة، أكثر من (20) سنة

3. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) في اتجاهات مديرات المؤسسات النسوية في محافظات شمال الضفة الغربية نحو واقع ودور هذه المؤسسات في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية تعزى لمتغير سنوات الخبرة للمديرة في عمل المؤسسة. (1-5) سنوات، من (6-11) سنة، من (12-17) سنة، أكثر من (18) سنة

4. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) في اتجاهات مديرات المؤسسات النسوية في محافظات شمال الضفة الغربية نحو واقع ودور هذه المؤسسات في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية تعزى لمتغير المحافظة. (جنين، طوباس، نابلس، طولكرم، قلقيلية، سلفيت)

5. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) في اتجاهات مديرات المؤسسات النسوية في محافظات شمال الضفة الغربية نحو واقع ودور هذه المؤسسات في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية تعزى لمتغير طبيعة عمل المؤسسة. (اجتماعية، سياسية، ثقافية، تمكينية، قانونية، صحية وبيئية)

6. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) في اتجاهات مديرات المؤسسات النسوية في محافظات شمال الضفة الغربية نحو واقع ودور هذه المؤسسات في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية تعزى لمتغير مصادر التمويل للمؤسسة. (داخلي، محلي، خارجي)

محددات الدراسة

المحدد الموضوعي: اقتصرَت الدراسة الحالية على دراسة اتجاهات مديرات المؤسسات النسوية في محافظات شمال الضفة الغربية نحو واقع ودور هذه المؤسسات في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية.

المحدد البشري: تناولت الدراسة مديرات المؤسسات النسوية الفلسطينية في شمال الضفة الغربية المسجلة بتراخيص رسمية في سجلات وزارة الداخلية الفلسطينية البالغ عددهم سبعة وتسعين مديرة.

المحدد المكاني: تناولت الدراسة الحالية المحافظات الشمالية في الضفة الغربية المتمثلة في محافظات: جنين، ونابلس، وطولكرم، وطوباس، وسلفيت، وقلقيلية.

المحدد الزمني: الفصل الثاني من العام الدراسي 2016/2015

المحدد المؤسسي: المؤسسات النسوية غير الحكومية المسجلة في وزارة الداخلية الفلسطينية.

مصطلحات الدراسة

الاتجاه: الاتجاه عبارة عن تكوين فرضي يستدل عليه، وهو تنظيم مستمر للعمليات الانفعالية والإدراكية والمعرفية حول بعض النواحي الموجودة في المجال الذي يعيش فيه الفرد، وتكون بالتأييد أو الرفض، أو السلب أو الإيجاب. (عسليّة والبنا، 2009)

التعريف الإجرائي للاتجاهات: استجابات مديرات المؤسسات النسوية نحو واقع ودور المؤسسات في ظل السلطة الفلسطينية التي سيتم قياسها من خلال الدرجة الكلية لإجاباتهن على أداة الدراسة (الاستبانة).

المؤسسات النسوية: هي تلك المنظمات التي تعنى بشؤون المرأة، والتي تديرها وتخطط لها نساء بشكل رئيس (حماد، 1999).

المؤسسات النسوية إجرائياً: هي المؤسسات النسوية الفلسطينية التي تعمل وفق النظام الداخلي الفلسطيني للمؤسسات الأهلية والتي تهتم بشكل كبير في قضايا المرأة.

محافظات شمال الضفة الغربية: المحافظات الواقعة شمال الضفة الغربية وتضم محافظات: نابلس، جنين، طولكرم، قلقيلية، سلفيت، وطوباس. (مركز الإحصاء الفلسطيني، 2012).

الواقع: في علم الفلسفة تعني حالة الأشياء كما هي موجودة، وكما وُجد حولنا، وما وجد فعلاً في مقابل الخيال والوهم يقال الواقعي في نظام التمثلات على ما يكون راهناً أو معطى ويفيد الأشياء كما هي لا كما يمكن أن تكون ابستمولوجياً يفيد الواقعي معنى يتعلق بفكرة الشيء بوصفه غرضاً فكرياً فهو الراهن والمعطى، يشمل مادة المعرفة كلها إن ما يمثله المفهوم العلمي هو الواقع بوصفه يتضمن فكرة لا فقط راهنة ولكن - أيضاً - لحالة لا راهنة لها تشارك مع ذلك في تصوير الواقع بحيث يكون عملياً لا كما هو كامن في الخيال، فيصور ما هو كائن و يتخيل ما يمكن أن يكون.

واقع المؤسسات النسوية إجرائياً: ويعني حالة وطبيعة وشكل البرامج والانشطة المطروحة من قبل المؤسسات النسوية وطبيعة البرامج والرؤى الاستراتيجية لهذه المؤسسات في ضوء الانظمة والقوانين في ظل وجود السلطة الوطنية الفلسطينية.

الدور: هو عبارة عن الوظيفة التي يكلف بها شخص أو مؤسسة، بحيث ينهض بها تبعا لأهدافها، وفنية ممارستها بشكل منتظم تحدده لوائح العمل وأعرافه الخلقية والمهنية. (عميرة، 2009)

التعريف الإجرائي لدور المؤسسة: هو عبارة عن مجموع المهام والمسؤوليات التي تقع على عاتق المؤسسة، والمرتبطة بمكانتها، والتوقعات من أنشطتها وبرامجها، وتحدد في المؤسسات النسوية بالتوعية والتثقيف لرفع قدرات النساء وتمكينهن، وإحداث التغيير المجتمعي.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

الإطار النظري

الدراسات السابقة

التعليق على الدراسة السابقة

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

يتضمن هذا الفصل من فصول الدراسة عرضاً للإطار النظري المتعلق بموضوعها كالاتجاهات وأهم المفاهيم المرتبطة بها، إضافة إلى استعراض أهم النظريات النسوية واتجاهاتها، والحركة النسوية الفلسطينية وتطورها، ومن ثم سيتم استعراض أهم الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع النسوي والمؤسسات النسوية، حيث سيتم عرض الدراسات السابقة العربية ومن ثم عرض الدراسات الأجنبية.

الإطار النظري

مفهوم الاتجاهات

يعد مفهوم الاتجاهات من أهم المفاهيم التي تناولها علم النفس الاجتماعي، وأكثرها ثراءً، كما تجد الإشارة إلى تعدد تعريفات الاتجاهات وتتنوعها، بحسب الميدان الذي تناولها، ولكن ورغم هذا التنوع تكاد تجمع جميع التعريفات على أن الاتجاه يعبر عن نزعة عامة مكتسبة وثابتة نسبياً، مشحونة بشحنة انفعالية تؤثر في سلوك الفرد وتوجه وجهة معينة، حيث يُعرف الاتجاه من وجهة نظر بركات (2007) بأنه نمط السلوك الذي يتمثل برغبة الفرد الموجبة أو السالبة للأشياء أو الموضوعات من حوله، كما عرفها صالح (1971) كما ورد في زقوت (2000) بأنها مجموع استجابات القبول والرفض إزاء موضوع اجتماعي معين.

وبعد تعريف جوردون البورت كما ورد في صديق (2012) من أشهر وأقدم هذه التعريفات حيث يرى بأن الاتجاه هو حالة من التهيؤ العقلي العصبي التي تنتظم من خلال خبرة الشخص، وتكون ذات تأثير توجيهي ودينامي على استجابته لجميع الموضوعات والمواقف التي تواجهه، في حين عرفه شيف (CHAVE) كما ورد في جلال (1984) بأنه ذلك المركب من الأحاسيس والرغبات والمخاوف والمعتقدات والميول التي كونت نمطاً مميزاً للقيام بعمل ما، أو الاستجابة نحو موقف محدد بفضل الخبرات السابقة المتنوعة.

مكونات الاتجاه

إن الاتجاهات لا تتشكل لدى الافراد بفعل الصدفة، وانما هي عبارة عن نتاج اجتماعي ثقافي تتأثر بثقافة الفرد ومجتمعه الذي يحى فيه، اذ أن للاتجاهات مكونات رئيسة ثلاثة هي (بني جابر، 2004):

أولاً) المكون المعرفي أو الفكري: حيث أن قوام هذا المكون يتمثل بالاعتقاد بمجموعة من الخصائص أو المفاهيم أو الحوادث التي تتصل بموضوع الاتجاه، يتقبلها الفرد بصرف النظر عن وقتها وصدقها، وهذا ما يميز الاتجاه عن الحقيقة الواقعية؛ فالحقيقة قابلة للتأكيد والبرهان، أما الاتجاه فلا يحتاج إلى اثبات، غير أن الاعتقاد الذي يفتقر إلى الانفعال ولا تواكبه نظرة قيمة لا يُعد اتجاهاً، فالمعرفة عن الشيء أو الشخص عنصر أساسي يجب أن يتوفر حتى تتكون الاتجاهات عن الأفراد أو الأشياء، اذ لا يمكن للفرد أن يكون اتجاهاً سلبياً أو إيجابياً تجاه موضوع ما لا يعرف عنه شيئاً.

ثانياً) المكون العاطفي أو الانفعالي: ويستدل على هذا المكون من مشاعر الشخص، وإقباله على موضوع الاتجاه أو نفوره منه، ومن حبه أو كرهه له، وهذه المشاعر يمكن قياسها بمقاييس الاتجاهات، فالاستجابة قد تكون سلبية أو ايجابية وهذا يرجع الى الجانب العاطفي لكل انسان، ولكن الدافع نحو القبول أو الرفض قد يكون دون مسوغ واضح أحياناً.

ثالثاً) المكون السلوكي أو مكون الأداء أو النزعة للفعل: ويتمثل هذا المكون بالاستجابة العلمية نحو موضوعه اما بالقبول أو الرفض، ويضيف صديق (2012) بأن هذا القبول أو الرفض يعود الى ضوابط التنشئة الاجتماعية التي مر بها هذا الفرد.

مما تقدم يتضح بأن مكونات الاتجاه تتأثر بالعديد من العوامل بعضها يرتبط بالفرد نفسه، بينما يرتبط بعضها الآخر بالسياق الاجتماعي والثقافي، حيث يتأثر المكون المعرفي بالبرهان والحجج التي يقومها أهل الرأي والخبرة والبرامج العلمية والدينية والثقافية عبر وسائل الإعلام، أو المكون العاطفي وظروفها، وقد يطغى أحد هذه المكونات على المكونات الأخرى كأن يتبنى

الفرد اتجاهاً فكرياً دون أن يصاحب ذلك مشاعراً أو عاطفة قوية، أو أن يتبنى اتجاهاً تعصبياً حاداً تغلب عليه الكراهية والنبذ دون الاهتمام بالمعرفة عن موضوعه. (الريماوي وآخرون ، 2004)

وبضيف صديق (2012) في هذا الصدد بأن مكونات الاتجاه الثلاثة قد تتباين من حيث درجة قوتها، وشدة شيوعها واستقلاليته، فقد يكون لدى الفرد معلومات وحقائق كافية عن مسألة ما، الأمر الذي يعبر عن امتلاكه للمكون المعرفي، لكنه لا يشعر برغبة أو ميل عاطفي تجاهها (المكون العاطفي)، لتؤدي بالفرد إلى اتخاذ أي عمل حيال هذه المعارف والمعلومات (المكون السلوكي)، وفي المقابل ربما يكون هناك تقانٍ عاطفي لدى الفرد تجاه موضوع ما (المكون الانفعالي) على الرغم من أنه لا يملك معلومات كافية عن هذا الموضوع (المكون المعرفي)، وعليه فإن أي مكون من المكونات الثلاثة قد يطغى على باقي المكونات الأخرى في الاتجاه نحو موضوع ما سلباً أو إيجاباً.

أنواع الاتجاهات ووظائفها

تتعدد أنواع الاتجاهات حيث صنفها البعض إلى اتجاهات جماعية واتجاهات فردية، إذ تعبر الاتجاهات الجماعية عن آراء عدد كبير من أفراد المجتمع، في حين أن الاتجاهات الفردية هي التي تميز فرد عن آخر، كما يمكن أن تصنف الاتجاهات إلى اتجاهات موجبة وأخرى سالبة بحيث تقوم الاتجاهات الموجبة على تأييد الفرد وموافقته، في حين تقوم الاتجاهات السلبية على معارضة الفرد وعدم موافقته، كما قد تصنف الاتجاهات إلى اتجاهات قوية واتجاهات ضعيفة، فالاتجاه القوي هو ذلك الاتجاه الذي يبقى قوياً على مر الزمان، أما الاتجاه الضعيف فيمكن للفرد أن يتخلى عنه بسهولة، وبغض النظر عن نوع الاتجاهات وتصنيفها فإن لها وظائف عدة غير مستقلة عن بعضها البعض ولكنها متكاملة ومتناغمة يجملها زحيلي (1993) بالآتي:

1. يحدد الاتجاه طريق السلوك ويفسره.

2. ينظم الاتجاه العمليات الدافعية والإدراكية والمعرفية عن بعض النواحي الموجودة في المجال الذي يعيش فيه الفرد.
3. تنعكس الاتجاهات في سلوك الفرد وفي أقواله وأفعاله وتفاعله مع الآخرين ضمن مجتمعه.
4. تيسر له القدرة على اتخاذ القرارات في المواقف الاجتماعية والنفسية المتنوعة.
5. توضح الاتجاهات العلاقة بين الفرد وبيئته الاجتماعية.
6. يحدد الاتجاه سلوك الأفراد والجماعات بشكل شبه ثابت.
7. يجعل الاتجاه الفرد يفكر ويناقش ويدرك موضوعات ومشكلات ومعتقدات مجتمعه.
8. تعتبر الاتجاهات المعلنة في بعض الأحيان عن مسايرة الفرد لما يسود مجتمعه من معايير ومعتقدات.

أهمية الاتجاهات ودراساتها

تزايد الاهتمام بالاتجاهات ودراساتها في العصر الحاضر، حيث أصبحت دراستها تحتل مكاناً بارزاً في كثير من دراسات الشخصية، وديناميات الجماعة وتفاعل الأفراد، فدراسة الاتجاهات دخلت في كثير من المجالات التطبيقية، مثل: التربية، والدعاية التجارية والسياسية والصحافة، والعلاقات العامة، والإدارة وحل الصراعات في مجال العمل، والصناعة والتتقيف الصحي، والعلاج النفسي وتوجيه الرأي العام، ومكافحة التعصب العنصري، والدعوة إلى التفاهم والسلم، كما تلعب الاتجاهات أهمية كبرى بالنسبة للأفراد، إذ يمكن تلخيص أهمية الاتجاهات من خلال وظائفها المتعددة المتنوعة حيث تسهم بصورة فعالة في خدمة الفرد، وتساعد في التعايش مع واقعه، إذ يظهر ذلك في وظيفتها النفعية من خلال السعي لإشباع حاجات الفرد بطرق مجزية ومقبولة اجتماعياً، وتجنبه ما هو غير مرغوب فيه، وتمكنه من تحقيق أهدافه، وإشباع حاجاته في ضوء المعايير الاجتماعية السائدة، وتمكنه من إنشاء علاقات تكيفيه سوية في

مجتمعه، كما أن إعلان الفرد عن اتجاهاته يظهر مدى تقبله لمعايير الجماعة ومعتقداتها، ويظهر مدى انتمائه وولائه لها. (زهران ، 1977)

من كل ما تقدم يتضح للباحثة بأن الاتجاه يمثل استعداداً ثابتاً نسبياً لدى الفرد، يحدد استجاباته نحو الأشياء أو الأفكار أو الأشخاص من حوله، كما وأن له جوانب نفسية وأخرى عقلية تتفاعل مع المواقف التي يمر بها، ولأهمية الاتجاهات ودراستها جاءت هذه الدراسة لقياس اتجاهات مديرات المؤسسات النسوية نحو واقع مؤسساتهن ودورها، بناء على افتراض امتلاكهن للمعرفة الكافية بمؤسساتهن؛ لذلك سيتم قياس الاتجاهات من خلال مكونها المعرفي، فأهمية الاتجاهات ووظيفتها التنظيمية تتمثل في تجميع الاتجاهات والخبرات المتعددة للمديرات، وصولاً إلى التعرف على واقع المؤسسات النسوية ودورها، فأهمية الاتجاهات كما ورد في زهران (1977) تتمثل بداية بالأهمية الدفاعية التي ترتبط بالنزعة الدفاعية للذات، ووسائلها المتمثلة بالحيل اللاشعورية التي تدافع بها الذات عن نفسها، مثل: أحلام اليقظة والنكوص والإسقاط، وتتمثل بالأهمية والوظيفة التنظيمية أيضاً؛ من خلال تجميع الاتجاهات والخبرات المتعددة والمتنوعة في كل منتظم، ليؤدي ذلك إلى اتساق سلوك الفرد وثباته نسبياً في المواقف المختلفة، وتجنب الضياع أو التشتت في مهامات الخبرات الجزئية المنفصلة.

الاتجاهات الفكرية النسوية العالمية وتأثيرها على الحركة النسوية الفلسطينية

تعد الحركة النسوية العالمية والمحلية حركة متعددة الجوانب من الناحية الثقافية والتاريخية، فقد حظيت أهدافها بتأييد كبير في شتى أنحاء العالم، ويمكن تقييم مدى فعالية النسوية من خلال النظر إلى الخطاب النسوي، ومدى تفعيله في التفكير على المستوى الحياة اليومية، وقد كان من التحديات الصعبة التي واجهت الباحثات النسويات تعريف النسوية داخل الأسوار الأكاديمية، وتحديد مفاهيمه المستخدمة، كما كان السؤال الملح متمثلاً بـ: هل النسوية منهج بحثي؟ أو اتجاه أيديولوجي؟ أم نظرية علمية؟ أم حركة اجتماعية وتاريخية (كمال ، 2003)، ولتوضيح هذه الرؤى المختلفة لابد من التمييز بين ثلاثة اتجاهات نسوية أساسية تترتب على النحو الآتي:

أولاً: اتجاه النسوية الليبرالية

يقوم هذه الاتجاه في النظرية النسوية على الفرضية البسيطة بأن جميع الناس قد خلقوا متساويين، ولا ينبغي حرمانهم من المساواة بسبب نوع الجنس، والمذهب النسائي الليبرالي الذي يركز على المعتقدات التي جاء بها عصر التنوير والتي تنادي بالإيمان بالعقلانية والإيمان بأن المرأة والرجل يتمتعان بنفس الملكات العقلية الرشيدة، والإيمان بأن التعليم كوسيلة لتغيير وتحويل المجتمع، والإيمان بمبدأ الحقوق الطبيعية، وبناء على هذا، وبما أن الرجال والنساء متماثلين من حيث طبيعة الوجود فإن حقوق الرجال ينبغي أن تمتد لتشمل النساء، حيث تُعد النسوية الليبرالية مصطلحاً غير طيع لأنه يشمل مجموعة كبيرة من الآراء ليست جميعها متوافقة، لكن بصفة عامة يمكن القول إن النسويات الليبراليات يسعين لتحقيق مجتمع يقوم على المساواة، ويحترم حق كل فرد في توظيف إمكانياته وطاقاته. في حين تدل القراءة المتأنية للاتجاه النسوي الفردي أو الليبرالي إلى أنه من أقدم الاتجاهات النسوية تاريخياً، وقد تضمن مساحة كبيرة لمناقشة جدية المرأة سواء في ارتباطها بالأسرة، أو في تحررها من الأسرة تماماً (كمال ، 2003).

ثانياً: النسوية الماركسية

تطلق النسوية الماركسية من رؤية وفلسفة (ماركس) للوجود والحياة والصراع، ويعتبر هذا التيار أن قمع المرأة وقهرها بدأ مع ظهور الملكية الخاصة، وعملية الإرث التي تسببت في قيام علاقات غير متوازنة تجسدت في توزيع المهام والأعمال على أساس من التمييز الجنسي. إذ تبلور التيار النسوي الماركسي بعد سقوط الاتحاد السوفييتي في تيارين رئيسيين أولهما: مذهب (النسوية الشعبية): الذي يعتبر التمييز الجنسي عنصر القهر الأول للنساء، وأن النضال من أجل المساواة بين الجنسين يجب أن يترافق مع النضال ضد الفقر والتهميش والعنصرية . وثانيهما: مذهب (الأجر مقابل العمل المنزلي) الذي يعمل على تبيان حجم القطاع غير المرئي وغير المحسوب في الاقتصاد، منطلقاً من أن العمل المنزلي وعمل الولادة أو (إنتاج البشر) هو مكان لاستغلال النساء لترافقه مع الارتباط الاقتصادي بالرجل، ومجانية العمل، ومن ثم يشكل

المنزل والحي والمجتمع الصغير بالنسبة للمرأة النصف الآخر من التنظيم الرأسمالي الذي يخدم النصف الأول، أي جاءت ملامح هذه النظرية فلسطينياً من خلال مشاركة المرأة في العديد من الأعمال الاقتصادية سواء على المستوى الخاص والحكومي، فالكثير من النساء الفلسطينيات على عاتقهن تأمين مصادر رزق لعائلتهن أو المساهمة في تطوير الاقتصاد الوطني، وكان هناك دور مهم للنساء في الاهتمام بالمشاريع الاقتصادية الصغيرة والممولة من قبل بعد المانحين (عقدة، 2011).

ثالثاً: النسوية الراديكالية

وهذا الاتجاه في النسوية ينزع نزعة متطرفة، والبعد عن الواقعية والتدرج، والانحياز المفرط للمرأة دون النظر إلى السياق الاجتماعي، ودونما اعتبار للمصالح التي هي فوق الرجل وفوق المرأة، وفي العموم يُظهر السياق التاريخي لهذه الحركات؛ سواء التحريرية منها، أو المدافعة عن الحقوق، أو المطالبة بتمكين النساء ومساواتهن بالرجال، أو الداعية إلى إلغاء الفروق بين الجنسين على أسس اجتماعية وثقافية أن الحركة تنطلق من أرضية لا دينية، وتقفز على مشاكل الواقع دون أن تقدم لها حلولاً، نظراً لانقطاعها عن الثوابت الفطرية والعقلية والتاريخية إلى الحد الذي ضاعف من مشكلات المرأة / النساء، وفتح المجال أمام المناهج التجريبية لتضع المجتمعات في معمل اختبار دائم، وبالنظر إلى الواقع الفلسطيني فقد استقطبت هذه النظرية الكثير من الحركات والاتجاهات اليسارية التي وجدت في هذه النظرية منفذاً جيداً لتطوير القطاع النسوي في فلسطين، حيث دخلت المرأة الفلسطينية معترك الحياة الاجتماعية والسياسية بصورة لافتة، وخير مثال على ذلك يتمثل بانخراط المرأة الفلسطينية في مؤسسات حركة القوميين العرب (المصري ، 2014).

رابعاً: نظريات نسوية أخرى

كالنظرية الظلامية، والاجتماعية، والإسلامية، والثقافية ولكن هذه النظريات لم تكن بنفس تأثير النظريات سالفة الذكر.

وعند المقارنة ما بين محتوى الخطاب المقدم من المؤسسات النسوية غير الحكومية، والنظريات النسوية يظهر أن هذا الخطاب يتمحور حول المنظور اللبرالي بشكل كبير وإلى حد أقل حول الفكر الراديكالي. ذلك الفكر -اللبرالي- الذي يشخص اضطهاد المرأة في عدم المساواة بين الجنسين في مناح شتى كالقانون والتشريع، والوصول إلى المصادر القيمة في المجتمع من تعليم وعمل ومواقع سياسية، والتي ترجع في الأساس للثقافة التقليدية التي تعتبر المرأة أقل مرتبة من الرجل وإلى طبيعة القوانين المعمول بها (عبد العظيم ، 2014).

أما الفكر الراديكالي، فقد اعتبر النظام الأبوي، الذي يعكس سيطرة الرجال على النساء، فهو أساس الاضطهاد الجنسي الاجتماعي. ويبدو للمتتبع أن ليس هناك وعياً واضحاً لطبيعة نمط الإنتاج ومكوناته من علاقات الملكية، وعلاقات الاستغلال كسبب مهم خلف الاضطهاد الاجتماعي الجنسي، وخلف وضع المرأة الدوني في الثقافة والقانون نتيجة هذا الوضع المادي في الأصل، ليس هناك اهتمام ناضج لعامل الجسد (بشقيه الإنجابي والنشاط الجنسي) كأساس لسيطرة الرجل على المرأة أي كأساس للنظام الأبوي (ناصر وآخرون ، 2008).

خلاصة القول فإن المرأة لا بد وأن تقتنع بحقوقها المكتسبة، وأن تمتلك من الجراءة ما يكفي للدفاع عنها، ومن الضروري أيضاً أن تعي إنسانيتها، إذ لا تكفي المطالبة بحق المرأة في المساواة أو العمل، بل ينبغي أن يطبق مبدأ المساواة بقناعة داخلية، وهذا لن يحدث دونما وجود حركات نسائية منظمة وقوية مدعومة من قطاعات واسعة، وفاعلة في المجتمع حتى يتم تغيير الواقع، وإحلال بنية مجتمعية يسودها المساواة الفعلية بين جميع الناس، وتؤسس لعرف جديد ينسف الأعراف القديمة، ويدفع باتجاه التهيئة لتشريعات وقيم لاحقة أفضل.

الخطاب النسوي الفلسطيني

إن المقصود بالحركة النسوية الحديثة في فلسطين تلك المنظمات والمجموعات والشرائح النسوية التي عبرت عن نفسها في أشكال تنظيمية جديدة، ووضعت أهدافاً وخططاً وآليات عمل حديثة لتواكب التغيرات التي حدثت على مستوى البناء السياسي والتنظيمي الذي تبلور بفعل

منظمة التحرير الفلسطينية في عام (1964)، والذي وُجد فعلياً على الأرض بعد هزيمة حزيران في العام (1967)، يضاف إلى ذلك أشكال تنظيمية سابقة على تشكل تلك التنظيمات الجديدة التي تؤسس صلات مستمرة مع النساء، بهدف نشر الوعي، أو تقديم خدمات، وهذا ما سيضمن انضمام عدد من الجمعيات النسائية، والمراكز النسوية ضمن هذه الحركة التي عبرت عن برامجها ونشاطاتها وطبيعتها عملها أثناء الانتفاضة الفلسطينية في العام (1987)، إذ إن من الصعوبة بمكان فصل تشكل وتطور الحركة النسوية الفلسطينية عن الحركة الوطنية الفلسطينية في كافة مراحل وجودها.

وتعد الحركة النسوية الفلسطينية جزءاً لا يتجزأ من منظومة العمل النسوي العالمي، حيث تقوم معظم أجنادات ورؤى المؤسسات النسوية الفلسطينية -كمثيلاتها عالمياً- على مبدأ تحقيق العدالة والمساواة الاجتماعية للنساء، وتمكينهن من الانخراط في جميع مناحي الحياة السياسية والاجتماعية التي تأتت من فكرة تهميش وإقصاء النساء عن المراكز الحيوية في الدولة، وتناغما مع توجهات الحركات النسوية العالمية، كل ذلك في ضوء ما نصت عليه التشريعات والقوانين الدولية، والوثائق الحقوقية الخاصة بحقوق الإنسان والمرأة، وفي ضوء ما نصت عليه التشريعات في ظل نظام عولمة أو عولمة المرأة في عصر ما بعد الحداثة والصناعة الذي كان له أثر واضح على قضية المرأة، ودفع بقضيتهما نحو تصورات وتوجهات معينة.

وقد شكلت الأمم المتحدة أهم آليات العولمة في تلك القضية، تمثل ذلك في سلسلة من المؤتمرات والاتفاقات والمواثيق الدولية عبر العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي، والتي بلغت ذروتها في تسعينات ذلك القرن بدأ من مؤتمر المكسيك (1975) الذي صدر عنه إعلان السنة الدولية للمرأة، وتبعها اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة الفترة من (1976) إلى (1985). عقد دولياً وعالمياً للمرأة وانتهاءً بمؤتمر بكين (1995) والوثيقة الصادرة عنه، مروراً بعدد كبير من المؤتمرات، منها ما يخص المرأة مباشرة كمؤتمر كوبنهاجن (1980) ونيروبي (1985)، ومنها ما يمسه بقوة كمؤتمر السكان في القاهرة (1994)، ومؤتمر التنمية الاجتماعية (1995)، حيث تشمل تلك الجهود عدداً من الاتفاقيات والمواثيق التي تشمل مختلف

وجود المرأة الاجتماعي، على رأسها اتفاقية القضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) بالعام (1979).

كان للتأثير الدولي أهم العوامل المسؤولة عن تصعيد قضية المرأة على الأقل لدى الخطاب الرسمي للدولة الساعي لمزيد من الاندماج في النظام الدولي، وكذلك لدى القطاعات الأخرى من النخب النسوية المتعلمة، أو الناشطة، والاميل إلى تبني الخطاب العولمي، لقد ارتبط دور الأمم المتحدة الأكبر في مجال المرأة بثلاثة عناصر هامة: وهي تطوير مفاهيمها حول حقوق الإنسان، وهيمنة التصورات الغربية على توجهاتها، والأهم من ذلك هو الدور المتنامي للأمم المتحدة في عملية التنمية، الذي بدأ منذ عمليات التقييم للتنمية بمفهومها التقليدي الذي انتهى إلى القول بإخفاق ذلك (المزين، 2010). كما تعددت الاتجاهات الفكرية التي عبرت من خلالها النسويات عن آرائهن ومطالبهن. وبعد البحث بالاتجاهات الفكرية النسوية ظهر العشرات من التسميات منها الشائعة وغيرها التي احتاجت لوقت للتعرف عليها، حيث كان ظهورها إما مناقضة أو معدلة لسابقتها، وذلك في سبيل تحسين واقع النساء والإضاءة على أسباب إقصاء المرأة وتهميشها، وكل تيار فكري ظهر كان معبرا عن إستراتيجية خاصة لمواجهة حالة الاستضعاف تلك (المصري، 2014، ص: 154).

تطور الحركة النسوية الفلسطينية

أولا = مرحلة ما قبل العام (1948)

إلى جانب تأسيس الجمعيات والمؤسسات النسوية حيث غلب عليها الطابع الاجتماعي الخيري، إذ إن تاريخ تأسيس أول جمعية نسائية في فلسطين يعود إلى العام (1903)، حيث تم تأسيس جمعية إغاثة المسكين الأرثوذكسية في مدينة عكا، تلاها في العام (1910) تأسيس جمعية نسائية أخرى في مدينة يافا سميت بجمعية اليتيمات الأرثوذكسيات، كما تم في العام (1921) فقد تم تأسيس جمعية الاتحاد النسائي في مدينة نابلس، أما جمعية المرأة العربية التي تم تأسيسها في الفترة نفسها فقد اتسمت بالطابع السياسي في عملها إلى جانب الطابع الاجتماعي.

أما على مستوى الوطن فقد عملت قيادات الحركة النسوية على تأسيس أول اتحاد نسائي فلسطيني في العام (1921)، أما في العام (1924) فقد تأسست جمعية النهضة النسائية في مدينة رام الله، تلا ذلك تشكيل جمعية السيدات العربيات عام 1928 كجمعية نسائية سياسية تشارك الرجل الفلسطيني في نضاله ضد الانتداب البريطاني والاستيطان الصهيوني، اهتمت المرأة الفلسطينية بتشكيل الجمعيات النسوية ذات الطابع الخيري الإنساني، والفرق النسوية السرية؛ بهدف مساعدة المناضلين في المدن الفلسطينية، ففي مدينة يافا شكلت عدد من النسوة فرقاً نسائية سرية باسم (زهرة الأقحوان)، تعمل في مجال التمريض بين صفوف الثوار، تزويدهم بالمواد التموينية والأسلحة، وكان من أبرز القوائم على تلك الأعمال، كما تم في العام (1942) تأسيس جمعيات التضامن النسائي في عدة مدن فلسطينية برئاسة لولي أبو الهدى (دراغمة ، 1991).

إن المنتبغ لنشأة المؤسسات والجمعيات النسوية يلاحظ بأن الدور المنوط بها جاء تلبية لحاجة المجتمع الفلسطيني ولخدمة القضية الوطنية، خصوصاً أن النساء الرائدات كن يطمحن في أن يكون لهن دوراً فعالاً في المجتمع عن طريق تقديم الخدمات للفئات المهشمة كالأيتام والأطفال، ومساندة المناضلين للاستمرار في مقاومتهم لخدمة القضية الوطنية. هذا يؤكد أن عملها كان البديل في بعض المجالات عن الجهات الحكومية التي يفترض أن تقوم بهذا الدور، فقد ركزت إلى جانب تقديم المعونات لأفراد الشعب، على تقديم المساعدات للثوار، سواء بشراء الأسلحة أو مرافقتهم للتمريض وتقديم الإسعافات. كما كانت بعض الجمعيات تقوم بدور التوعية السياسية غير المباشرة (عبد الهادي ، 2004).

خلاصة القول فإن جزءاً من التطورات على وضع المرأة الفلسطينية مقارنة بوضعها في مطلع القرن العشرين وذلك في الاتساع النسبي من خلال مشاركتها في فترة الانتداب البريطاني، نتيجة لزيادة نسبة تعليم الفتيات وزيادة عدد الجمعيات النسائية، بالإضافة الى وضوح وبلورة دور الحركة الوطنية الفلسطينية في معرض تصديها لخطه إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين (جاد، 1991، ص: 114).

لم يقتصر نشاط المرأة الفلسطينية إزاء القضية الوطنية على الساحة الفلسطينية، بل عملت على نقل الوعي والتعبئة بالقضية الفلسطينية إلى النساء العربيات، فكانت المرأة على اتصال واسع بنشيطات عربيات في مصر ومنظمات نسائية مختلفة في سورية ولبنان والعراق، وعقدت عدة مؤتمرات نسائية في الثلاثينات، أحدها في بيروت عام (1930)، وآخر في دمشق ثم في بغداد عام (1932) إلا أن المؤتمر النسائي الأكبر في الثلاثينات، كان مؤتمر النساء الشرقيات للدفاع عن فلسطين، الذي انعقد في القاهرة بين (18-15) تشرين أول (1938) بتوجيه من السيدة هدى شعراوي (كتاب، 1996).

ثانياً: مرحلة 1948 - 1967

من خلال الفترة من 48 وحتى 1967، نشطت المؤسسات النسائية الخيرية كدور الأيتام ومراكز المسنين وغيرها في إغاثة الأسر المنكوبة، وإعداد المرأة وتأهيلها مهنيًا، لتتوج نضالات المرأة في هذه الفترة بتأسيس الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية عام 1965 ليكون تنظيمًا شعبياً نسائياً يضطلع بدوره الاجتماعي والسياسي بين صفوف النساء في المناطق المحتلة وهذا يدلنا على أن الوعي السياسي النسائي نشأ في أحضان حركة النضال الفلسطيني، ونما من خلال مؤسسات مجتمعية أصلاً. (سعيد، 2004)

ثانياً = مرحلة ما بعد العام (1967)

بعد هزيمة حزيران عام (1967) تضاعف أعداد المؤسسات والجمعيات الخيرية المتخصصة بالمهام الاجتماعية والإنسانية، لاستيعاب المهام الجديدة والطارئة التي حلت بالشعب الفلسطيني، حيث بلغ عدد هذه المؤسسات ومن ضمنها المؤسسات النسوية في هذه المرحلة حوالي (210) مؤسسة في الضفة والقطاع (أبو علبه ، 2001)، كما حصلت إفرازات جديدة للاحتلال أدت إلى تغيرات بنيوية عميقة في المجتمع الفلسطيني نتيجة لضرب قاعدة الاقتصاد الطبيعي، وتحويله إلى اقتصاد تابع غير متكافئ بما يخص عمالة الفلاحين، وانخراط المرأة في سوق العمل المأجور.

وأمام هذه المعطيات، بقيت المرأة الفلسطينية العاملة تمارس دور القوة العاملة الاحتياطية، وتعاني أدنى مستويات التنظيم النقابي، وتتميز بنسبة عالية من الأمية وضعف التأهيل، مما يسهل إيقاؤها في أدنى السلم الاجتماعي والسياسي (كتاب، 1996).

كانت اللجان النسائية آنذاك بمثابة امتداد وسواعد للتنظيمات الفلسطينية الذكورية، كونها مرتبطة بالنضال الوطني العام، وتميزت هذه الأطر النسائية منذ انطلاقتها عن الجمعيات الخيرية ببرامجها ونشاطاتها، وقد عبرت هذه الأطر في جوهرها عن فهم الارتباط الوثيق بين النضال الوطني والاجتماعي، وقامت بطرح برامج عمل هدفها تعبئة وتنظيم الجماهير النسوية في الريف والمخيم، من خلال خلق آليات تنظيمية لا مركزية تمكنها من تنظيم النساء في مواقعهن، كما عנית بطرح المشكلات الخاصة بالمرأة، مثل التثقيف الصحي ووضعها القانوني ومشكلات الزواج والعمل ومشاركة المرأة في التخطيط، وتوسيع مشاركتها في العمل النقابي والسياسي والاجتماعي (الحاج يحيى وآخرون ، 1995).

وكانت الأوضاع السياسية الصعبة التي عاشها الشعب الفلسطيني من أهم الأسباب في اندلاع الانتفاضة الشعبية عام (1987)، وجعل الوضع السياسي الجديد من النساء الفلسطينيات يحملن على كاهلهن عبئاً إضافياً وهو المشاركة في فعاليات الانتفاضة. كما تعرضت المؤسسات النسوية إلى ضغوط كبيرة من قوات الاحتلال الإسرائيلية، بمراقبة عمل المؤسسات والتدخل في برامجها وشؤونها الداخلية، فقد قامت سلطات الاحتلال بإغلاق العديد من المؤسسات بحجة القيام بأعمال سياسية مخالفة للقوانين والأنظمة وتؤثر في أمنهم واستقرارهم (كتاب ، 1996).

لقد تمثلت المرأة الفلسطينية الدور الميداني والقيادي على مستوى الأحياء والمناطق الذي لعبته المرأة، مع وجود دور بارز لها في عملية صنع القرار، بالرغم من تواجدها في الهيئات القيادية للتنظيمات المنخرطة في قيادة وإدارة الانتفاضة الأولى، وفي النهاية فقد شكلت الانتفاضة محطة للارتقاء بدور المرأة الوطني والسياسي والاجتماعي والاقتصادي، فإرضاء نفسها على خارطة الاجتماعية بقوة، ولكن تجلياتها التنظيمية القيادية التي قطفت في مرحلة ما بعد الانتفاضة تراوحت ما بين المشاركة الحقيقية والإشراك التجميلي، كما لهذه المعادلة علاقة بالظرف والواقع الذي أحاط بالمرأة ومشاركتها (نزال ، 2004).

وركزت المؤسسات التي تشكلت مع بداية العقد التاسع من القرن الماضي اهتمامها على القضايا الاجتماعية بشكل ملحوظ، إذ بدأت تتلمس معاناة المرأة الاجتماعية، وتحاول قدر الإمكان مساعدتها وذلك عن طريق تقديم الإرشاد لها. وقد تأكد هذا التوجه بعد أن أدركت النساء القيادات أن الزخم النضالي والمشاركة الفعلية للمرأة الفلسطينية لا يوازيها أي تطور إيجابي على وضع المرأة ومكانتها المجتمعية. كما تنبّهت القيادات إلى خطورة الاستمرار في نهج طغيان النضال السياسي على الجوانب النضالية الأخرى، مما دفعهن إلى إجراء مراجعة شاملة للخطط والبرامج الاستراتيجية، لمعرفة وتحديد نقاط الضعف والقصور التي لحقت بالمسيرة النسوية، والحد من تأثيرها في الشارع الفلسطيني، وعلى إثر ذلك تم في العام (1991) تشكيل طاقم شؤون المرأة بمطلب نسوي ممثلاً بنشيطات الأطر النسوية المؤيدة للعملية السلمية، وكفاءات نسوية أكاديمية مستقلة بهدف دمج النساء المميزات، ودعمهن للمشاركة في كافة الطواقم الفنية، وذلك في وضع الخطط والبرامج الوطنية في المجالات المختلفة (التعليم، والصحة، والعمل، والاقتصاد، والزراعة...الخ) حيث بلغ عدد النساء المشاركات في الطواقم الفنية (6) نساء من بين (300) عضواً، ونتيجة للجهود المبذولة من طاقم شؤون المرأة، فقد زاد عدد النساء المشاركات إلى (66) امرأة (كمال، 2003).

يستدل مما سبق أن من إنجازات هذه الفترة التوصل إلى ميثاق المرأة في العام (1994) الذي أقره الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية المكون من اللجان والتنظيمات النسوية المختلفة، فكان الميثاق نموذجاً لعمل نسوي ديمقراطي، نجح في دمج القضايا الوطنية وقضايا النوع الاجتماعي، وقضايا الحكم في برنامج خاص بحقوق النساء، وشكل نموذجاً متوازناً لعقد اجتماعي (كتاب، 2002).

ثالثاً= مرحلة قيام السلطة الوطنية الفلسطينية

لقد تغير وضع المؤسسات النسوية في العام (1994) بفعل تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية بعد أن كانت تلك المؤسسات تعاني تدخل سلطات الاحتلال الإسرائيلي في برامجها وأنشطتها وآليات عملها، وشعر القائمون عليها أن استمرار عمل المؤسسات يعتمد على إدخال

تغييرات على طريقة عمل الخطط الاستراتيجية لهذه المؤسسات، فقدوم السلطة الوطنية الفلسطينية يعد المنعطف الأساسي والمهم الذي أثر بشكل مباشر في عمل المؤسسات النسوية، الأمر الذي أبرز اهتماماً واضحاً لدى معظمها؛ لتأكيد وجودها وترسيخ دورها وضرورة استمرار عملها، مع العلم أنه لم يكن لدى الحركة الوطنية الفلسطينية، بما فيها الحركة النسائية، أية استراتيجية أو برنامج نسوي، كتمثيل المرأة في هياكل الحركة الوطنية الفلسطينية، بينما التمييز ضدها كان واضحاً (كتاب ، 1996).

ومع تغير دور المؤسسات النسوية التي تزايد انتشارها بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية في الانتقال من الإغاثية إلى التنمية المستدامة، والعمل على تنفيذ برامجها ونشاطاتها، بما ينسجم ويتفق مع الاحتياجات والأولويات التنموية الفلسطينية. وقد تركز عملها في هذه الفترة على قضايا النوع الاجتماعي "الجندر" حيث أُعطيت أولوية إلى القضايا الاجتماعية التي يعد تناولها مهما من أجل حل قضايا المرأة الأساسية: الفقر والتخلف والاضطهاد المجتمعي. ففي هذا الإطار المنظم، وعبر العلاقة الديمقراطية العصرية المتجددة مع كافة المنظمات والجمعيات سعت الحركة النسوية الى تغيير كافة القوانين التي تميز بين المرأة والرجل، وتعرقل الدور الريادي للمرأة ومشاركتها الفعالة المتساوية في كافة القضايا والأنشطة السياسية والاجتماعية والقانونية والثقافية والانتخابات وغيرها، إلى جانب صياغة وإقرار القوانين التي تحول دون المس بكرامتها أو الإساءة إليها في الأسرة والمدرسة والشارع ومكان العمل أو أي مكان أو إطار اجتماعي آخر (الصوراني ، 2002).

تم الإعلان عن تشكيل مجلس شؤون المرأة عام (1995) بصفته جهازاً من أجهزة السلطة الوطنية وتُعد الجهة المشرفة على عمل المؤسسات النسوية غير الحكومية بهدف توحيد كافة الاتجاهات داخل الحركة النسوية من أجل الدفاع عن حقوق المرأة السياسية والمدنية وترسيخها في تشريعات قانونية ملزمة. كما يهدف المجلس إلى دراسة مشكلات المرأة واحتياجاتها ومن ثم بلورة برامج تطويرية من أجل النهوض بوضع المرأة الفلسطينية، إذ أعدت مسؤولات طاقم شؤون المرأة وثيقة تتضمن اللوائح والقوانين والأنظمة الداخلية للمجلس، وقمن

بعرضها على مجلس الفتوى التشريعي الذي وافق عليها. كما تمت الموافقة عليها من قبل رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية ليصبح ملزماً وشرعياً. كما تم الاتفاق على تحويل طاقم شؤون المرأة إلى هيئة استشارية للمجلس الذي يعد وسيطاً نسبياً ما بين مجلس شؤون المرأة الحكومي والقاعدة النسوية ممثلة باللجان والمراكز النسوية (الصوراني ، 2002).

وفي ضوء الرؤية السابقة يصبح نضال المرأة الآن من أجل حقوقها الشخصية والاجتماعية والمدنية أمراً مشروعاً وضرورياً، خاصة في ظل تقاعس السلطة الفلسطينية عن القيام بتغيير أو تخفيف معاناة المرأة في معظم جوانبها الحياتية والقانونية. كما يتطلب وضوح موقف كافة القوى السياسية في المطالبة بإلغاء كافة التشريعات والقوانين والأنظمة القديمة، مثل قانون حقوق العائلة لسنة (1954) المعمول به في قطاع غزة، وقانون الأحوال الشخصية الأردني لسنة (1976) المعمول به في الضفة الغربية (الصوراني، 2002). وعلى الرغم من نضال المرأة ومشاركتها الرجل في مختلف جوانب الحياة إلا أن نسبة تمثيلها في الحياة السياسية العامة وفي مواقع صنع القرار كان وما زال ضعيفاً، فقد بلغت نسبة النساء من مجمل أعضاء الاتحاد العام للنقابات حتى عام (1997) بنسبة (7.64%)، مما يدل على شدة ضعف دورها في البنية القيادية والقاعدية للحركة النقابية (الصوراني، 2002)

أما في مراكز صنع القرار فلم يكن في مجلس وزراء السلطة الوطنية الفلسطينية إلا وزيرة واحدة من بين (25) وزيراً، كما كان هناك (25) امرأة فقط برتبة مدير عام من أصل (340) مديراً عاماً ذلك حتى منتصف العام (2001)، يتوزع في وزارات ثلاث هي الشؤون الاجتماعية، والتربية والتعليم العالي، والصحة (رزق، 1999)، أما في نهاية العام (2003) فقد تم استحداث وزارة خاصة بالمرأة وتم تولي امرأة لها مما شكل نقلة نوعية باتجاه تطوير ودمج قضايا النوع الاجتماعي في خطط الوزارات، حيث قامت هذه الوزارة بإعداد إستراتيجيتها بالاستناد إلى مصادر قانونية وتشريعية، وتم بعد ذلك تعيين خمس وزيرات في الوزارة ما قبل الأخيرة، في حين ضمت آخر وزارة ثلاث وزيرات كمؤشر على الاتجاه نحو تفعيل المرأة ودورها.

بعد مرور سبع سنوات على قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية بدأت انتفاضة الأقصى التي سعى الاحتلال من خلالها إلى تدمير البنية التحتية للشعب الفلسطيني، وإحراق الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي، الأمر الذي دفع المؤسسات النسوية إلى الربط ما بين البرامج الطارئة، والاستمرار في تنفيذ برامجها وأنشطتها، من أجل تلبية حاجات المرحلة. حيث أدى العنف الإسرائيلي إلى ارتفاع عدد الشهداء والأسرى والجرحى، وتدمير المنازل والمؤسسات، وتجريف الأراضي، وإضافة أعباء جديدة فرضت على النساء نظراً لدورها في الرعاية الأسرية فتحملن المسؤولية الرئيسية والكبرى في إعالة وقيادة نسبة غير قليلة من الأسر الفلسطينية، لذلك فهن الأكثر حاجة إلى الاهتمام في العملية التنموية والمشاركة فاعلة في الحياة العامة.

لقد عملت الحركة النسوية والمؤسسات النسوية في فترة انتفاضة الأقصى على تقديم الدعم والعون للعائلات المتضررة، سواء بتقديم الخدمات الاقتصادية أو الدعم النفسي والاجتماعي، في ظل تراجع أجهزة السلطة، وعدم قدرتها على القيام بدورها، وضعف إمكانية القطاع الخاص في إحداث تنمية جوهرية في مختلف النواحي الاجتماعية والاقتصادية، كما لعبت هذه المؤسسات دوراً مهماً على صعيد تلبية الحاجات الأساسية المباشرة للمواطنين الفلسطينيين، وذلك ضمن استراتيجية تنموية عنوانها الأساسي الصمود والمقاومة والتحدي، أضف إلى ذلك مشاركة النساء في النضال الوطني، وتقديم الدعم والمساندة للعائلات المتضررة (عبد الهادي، 2004).

لقد استطاعت المؤسسات ضمن هذه المرحلة أن توازن ما بين دورها الإغاثية وعملها المؤسسي، فعلى الرغم من حالة الطوارئ السائدة آنذاك، فقد استمرت المؤسسات النسوية في تعزيز عمليات المأسسة، وترسيخ مبادئ وتطبيقات الحكم السليم داخلها، على اعتبار أن عمليات التطوير المؤسسي هي عملية مستمرة، ورغم الظروف الصعبة استطاعت المؤسسات النسوية أن تستعيد توازنها مرة ثانية، وتعيد نشاطها من أجل تلبية حاجات المجتمع وبالتحديد المرأة والطفل، فقد واصلت عملها المعهود بدعم قضايا النساء وذلك بتمكين النساء وتسهيل مشاركتهن في الحياة العامة والخاصة.

وفي عام (2004) صدر مرسوم رئاسي ينص على تشكيل اللجنة العليا للانتخابات المحلية، وتضم في عضويتها سيدتين، ومن ثم تم تعديل قانون الانتخابات للمجالس المحلية مرات عدة كان آخرها العام (2005)، لينص على أن تتضمن القائمة امرأة في الأسماء الثلاثة الأولى وامرأة في الأسماء الأربعة التالية، وامرأة واحدة في كل خمسة أسماء تلي ذلك، واستثنائها من الدوائر الانتخابية، وبناء على ذلك فازت سبع عشرة امرأة في انتخابات المجلس التشريعي للعام (2006)، وبذلك استطاعت الحركة النسوية تمثيل النساء في الانتخابات الفلسطينية خير تمثيل، ولكن ورغم ذلك لازالت هناك فجوة ما بين النصوص القانونية تطبيقها على أرض الواقع، إذ بلغت نسبة مشاركة المرأة الفلسطينية في العمل الرسمي نحو (14.1%) من إجمالي القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية عام (2005)، وفي الوظائف العليا كالقضاء (7%)، والمجلس التشريعي (5.6%)، ارتفعت إلى (12%) في العام (2006)، كما ارتفعت نسبة تمثيل النساء في المجالس المحلية من (0.5%) إلى (20%) من إجمالي أعضاء المجالس (مركز شؤون المرأة، 2006).

رابعاً: توجهات الحركة النسوية بعد دخول السلطة الوطنية الفلسطينية

بعد توقيع اتفاقات أوسلو في أيلول/سبتمبر للعام (1993)، ونشوء السلطة الوطنية الفلسطينية في العام (1994) برزت متغيرات جديدة ذات تأثير مهم على بيئة التنمية الفلسطينية وآلياتها، فقد أصبح للشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة وللمرة الأولى إدارة تنموية رسمية لها مصلحة في إطلاق عملية التنمية. وقد امتلكت هذه الإدارة، بموجب اتفاقات أوسلو، أدوات إدارية واقتصادية هامة لإدارة وتوجيه عملية التنمية والتأثير فيها، كما قدمت الجهات المانحة معونات كبيرة للسلطة الفلسطينية بهدف مساعدتها في مواجهة مشكلات التخلف التي تراكمت على مدى العقود الماضية، وفي إطلاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية (إبراهيم ، 2005).

أدى سيادة خطاب -بناء الدولة- الذي تزامن مع الانتشار الكبير لأشكال متعددة من المنظمات غير الحكومية، إلى استقطاب أعداد كبيرة من الكوادر الجماهيرية الشابة في إطار مشاريع تنمية متعددة الأهداف والمسارات، وإلى سيادة ثقافة ما يعرف بالعمل بالمشروع

(project oriented)، فانتشرت مشاريع تمكين المرأة اقتصادياً عن طريق مشاريع صغيرة مدرة للدخل، وبموازاة ذلك، تم العمل على مشاريع هدفها المعلن تمكين المرأة سياسياً، عن طريق الالتحاق بالمناصب السياسية العامة مثلاً. وكانت معظم تلك المشاريع، بشقيها الاقتصادي والسياسي، تتم بمعزل عن رؤية الوضع العام الذي يؤثر بشكل كبير على نجاحها واستدامتها بفعل الاحتلال، ما أدى إلى فشل العديد منها، وعلى الرغم من نجاح العديد من المنظمات غير الحكومية في تقديم خدمات هامة وحيوية لشرائح اجتماعية عديدة إلا أن المتتبع يرى بأنها لم تستطع أن تشكل بديلاً للأحزاب السياسية التي أصابها الوهن، ولا للمنظمات الجماهيرية تلك التي نجحت في استقطاب وتنظيم أعداد كبيرة من الجمهور ولكنها لم تستطع فرز قيادات جماهيرية على المستوى الوطني (جاد ، 2014).

إن الحركة النسوية الفلسطينية تشتمل على أشكال عدة ومتنوعة من التنظيمات أولها الجمعيات الخيرية التي تقدم خدمات متنوعة للجمهور العام أو للجمهور النسائي، إضافة للاتحاد العام للمرأة الفلسطينية - فرع الداخل- الذي كان من الصعوبة بمكان فصله عن الجمعيات الخيرية المتواجدة في المناطق المختلفة، أضف إلى ذلك عدداً من الأطر النسوية الجماهيرية المرتبطة بالأحزاب السياسية، وعدداً من المراكز النسوية المتخصصة التي بدأت في الظهور إبان الانتفاضة، ولعل هذا التنوع في الأشكال التنظيمية يحمل تنوعاً أيضاً على مستوى الأهداف والبرامج والرؤى، إضافة لدرجة الوعي والمعرفة باحتياجات المرأة في مواقع تواجهها المختلفة (جاد ، 2000)، واتخذت المؤسسات النسوية الفلسطينية بشكل عام ثلاثة أشكال رئيسية، لكل شكل مهامه المختلفة، وهي:

الجمعيات: وطابعها إغاثي ولكن مهماتها تشمل حسب ما تطرح هذه الجمعيات تنمية المرأة ثقافياً واجتماعياً وسياسياً.

الأطر والاتحادات: وهذه تشمل تمكين وتقوية النساء من أجل المشاركة في بناء مجتمع مدني ديمقراطي، ورفع مستوى المرأة الثقافي، وتعريفها بحقوقها جميعاً.

المراكز: وهذه بدورها تعد نفسها صاحبة الرؤية الأوضح من حيث المهام حيث يتركز عملها على تنمية المرأة ثقافيا واجتماعيا وسياسيا، وسن التشريعات، وتوعية المرأة على أساس النوع الاجتماعي من أجل بناء مجتمع مدني ديمقراطي.

ويلحظ المنتبع لمواقع المؤسسات النسوية على شبكة الانترنت، وإصداراتها بأنها تسعى لتحقيق جملة من الأهداف والأمور يمكن تلخيصها بالاتي:

1. العمل على تعزيز الشراكة مع جميع المؤسسات التي تؤمن، وتسعى الى إزالة التمييز ضد النساء.

2. إحداث التغيير الاجتماعي والثقافي لمواجهة القيم السلبية، التي تحد من حرية المرأة الفلسطينية.

3. فتح آفاق لفرص متساوية بين الرجل والمرأة، ودمج المرأة في القوى العاملة، وكافة النشاطات الاقتصادية الأخرى.

4. مراجعة السياسات والقوانين والتشريعات والقرارات للتأكد من خلوها من التمييز ضد المرأة، وترسيخها مبدأ المساواة بين المرأة والرجل.

5. العمل في إطار القانون الأساسي؛ لإلغاء التمييز ضد النساء.

6. العمل على تطوير المرجعيات فيما يتعلق بحقوق الإنسان، ودعم المبادرات العالمية التي تعزز حقوق الإنسان.

7. إصدار قانون أحوال شخصية، وقانون عقوبات يستند إلى المساواة، ويضع حدا للتمييز، وتقنين العنف ضد المرأة.

8. تجسيد توجهات تطبيق القانون الخاص بالمرأة الذي أصدرته الأمم المتحدة، والحملة العالمية لمناهضة العنف ضد المرأة، والاحتفال باليوم العالمي؛ لمناهضة العنف ضد المرأة في (25) من شهر تشرين ثاني من كل عام.

لقد تميزت المؤسسات النسوية عن غيرها من مؤسسات المجتمع المدني من خلال استطاعتها تطوير برامجها متعلقة بحقوق المرأة والطفل، وامتداد برامجها لتشمل القرى والمخيمات، والمناطق النائية إضافة للمدن، ولعل من بين أهم برامجها القروض وتشجيع المشاريع الصغيرة، خصوصاً للنساء اللواتي يعلن أسراً، وبرامج التوعية بحقوق المرأة والطفل، والمساهمة في تطوير قانون الأحوال الشخصية، وشاركته وعضويتها بمؤسسات عالمية، ومؤتمرات الأمم المتحدة والمؤتمرات الإقليمية والدولية (عامر ، 2007).

واقع المؤسسات النسوية من خلال رؤى وبرامج المؤسسات

لقد طرأ تحولاً على عمل المؤسسات الأهلية والنسوية بعد دخول السلطة الوطنية إلى الضفة الغربية وقطاع غزة، وتغيرت مصادر تمويلها، وأصبحت تخضع لوزارة الداخلية ولقوانين تنظم أعمالها، وأصبحت تمارس العمل الديمقراطي وتجري فيها انتخابات سنوية إلزامية يحضرها ممثل عن وزارة الداخلية، ويفرض عليها مراعاة مفهوم النوع الاجتماعي المصطلح عليه بـ "الجندر" في وجود عناصر نسائية تعمل فيها. على حين أن السلطة الفلسطينية وقعت على اتفاقية "سيداو" والتي تعنى بالنوع الاجتماعي (الجندر).

لقد بلغ عدد المؤسسات الأهلية في الضفة الغربية حوالي (2400) مؤسسة، هذه المؤسسات والجمعيات الأهلية ليست مؤسسات حقيقية تقوم بعملها وفق معايير فنية وفقاً لأهدافها، بل كانت في الحقبة الماضية تغطية لأعمال ونشاطات سياسية لجهات مختلفة تابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية بكافة فصائلها ولغيرها، فلم يكن فيها أي بعد أهلي أو نسوي حقيقي، ومن الملاحظ أن بعضها كانت تتبع أحزاباً سياسية معروفة، فعلى سبيل المثال كانت الإغاثية الزراعية، والإغاثية الطبية تتبع الحزب الشيوعي وتتلقى الدعم المالي منه.

لقد زادت وتعددت المؤسسات الأهلية بعد مجيء السلطة، فتكونت شبكة المنظمات الأهلية من ما يقارب (300) منظمة، وهي تابعة لليسار الفلسطيني، وتشكل ائتلاف الشبكات الأهلية، وهو ائتلاف تابع لحركة فتح، وقد لفت النظر حين قام هذا الائتلاف بتسجيل (300) مؤسسة في شهر واحد، وكذلك الاتحاد العام للجمعيات الخيرية الذي انضم إليه (1200) جمعية وتشكلت هذه المؤسسات على شكل مراكز، وجمعيات، واتحادات، ولجان، وطواقم بحيث انتشرت جغرافيا في كل من المدن والأرياف والمخيمات. كذلك تعددت هذه المؤسسات وظيفيا ما بين مؤسسات حقوقية، وإرشادية استشارية، وبحثية، وتطوعية، وإغاثة، واقتصادية إقرضية، وفيما كانت هناك الجمعيات الصغيرة ذات الطابع الإغاثي والصحي مثلا والتي تنتشر في الأرياف، كانت هناك المراكز الكبيرة والمؤسسات الحقوقية ومراكز الأبحاث، وقد كانت هذه الأخيرة صاحبة حصة الأسد في التمويل والاهتمام من قبل الجهات الممولة ورأس الحربة في مشاريع المرأة ومخططاتها، ولعل هذه المؤسسات قد حققت النجاحات في مواقف وظروف عدة من ناحية، وواجهت تحديات وصعوبات من جهة أخرى (عبد الهادي، 2004).

أ) أسباب الإشكاليات والصعوبات التي تواجه العمل النسوي

إن الخطاب النسوي الفلسطيني قد واجه إشكاليات عدة ومتنوعة أشارت إليها سنيورة وآخرون (2008) معتبرة أن أهمها يتمثل بمزيج التشريعات التي طبقت على المرأة الفلسطينية من القانون العثماني، وقوانين الطوارئ البريطانية، والقانون الفلسطيني لقطاع غزة، والقوانين الأردنية بالنسبة للضفة الغربية، إضافة إلى الأوامر العسكرية والقانون الإسرائيلي بالنسبة للقدس المحتلة. هذه القوانين التي تركت بدورها المرأة الفلسطينية في حالة من الحيرة، مما أسهم في المزيد من ضعف مركزها القانوني، ومكانتها في الحياة العامة والأسرة بشكل خاص، كون أن القانون ينطلق من النظرة الدونية والذكورية في التعامل مع المرأة، وتضمن القوانين والتشريعات السارية نصوصا انطوت على تمييز واضح مبني على أساس النوع الاجتماعي، ووضع المرأة في مرتبة أدنى من الرجل أمام القانون الذي تعامل معها كمواطنة من الدرجة الثانية، فالتشريعات السارية لم تلتفت إلى مصالح المرأة واحتياجاتها وإرادتها، ولم تتعامل معها

كمواطنة، بل كانت في الغالب قوانين جائزة هدفها تحقيق إرادة المعتدي وحماية مصالحه، وهذا أدى بدوره إلى تراجع الخطاب النسوي السياسي والاجتماعي، أن أهم الأسباب لتراجع أداء هذه المؤسسات هو (المزين ، 2010):

1. سلبيتها وتكيفها مع الأوضاع والتغيرات السياسية الحاصلة، واعتمادها خطوات ضعيفة لإثبات وجودها.
2. ضعف الدور الإنتاجي لهذه المؤسسات من الناحية السياسية والتنظيمية إضافة إلى غياب المرجعية الموحدة لعمل هذه المؤسسات.
3. العلاقة التنافسية بين مديرات هذه المؤسسات، إضافة إلى هيمنة الأحزاب السياسية، والانقسام السياسي عليها.

ب) التمويل وتأثيراته على تبعات عمل المؤسسات النسوية

يدور الكثير من الخلط والتأويل حول موضوع التمويل الذي تحصل عليه المؤسسات النسوية خاصة، ومؤسسات المجتمع المدني بشكل عام، ولكن الجدلية ارتبطت بالمؤسسات النسوية لاعتقاد الكثيرين بارتباط هذه المؤسسات بالمنظومة التحررية، وإخراج النساء عن النهج العام للعادات والتقاليد والنظام الاجتماعي القائم، ويرى العديد من الفلسطينيين أن سياسة التمويل التي تتلقاها مراكز ومؤسسات المرأة تثير حقيقةً الكثير من علامات الاستفهام حول أهداف التمويل الخارجي المؤقت المقدم للشعب الفلسطيني، والذي كما يتضح له شروطه ومحدداته السياسية، فالمساعدات والقروض الممنوحة للفلسطينيين؛ سواء كسلطة أو كمنظمات حكومية هي ليست أكثر من مساعدات سياسية شكلية في جوهرها، هدفها الأساسي هو دفع ما يُسمى بمسيرة السلام المتعثرة، وهذه المساعدات والقروض لا علاقة لها أصلاً ببناء البنية التحتية أو البنية الفعلية على الأرض، علماً بأن القطاعات التي يتم اختيارها للاستثمار الأجنبي أو المشاريع المرشحة للتمويل تحددها أساساً الدول المانحة بالاتفاق مع البنك الدولي وإسرائيل غالباً (عبد الهادي، 2004).

ففي دراسة منشورة بعنوان " المؤسسات النسوية بفلسطين-جدلية التمويل"(2011) عبر مدير مركز العالم العربي للبحوث والتنمية المجتمعية (أوراد) د. نادر سعيد بأن كل طرف له أجندة، ومن يدفع أو يمول هو فعلاً صاحب أجندة، والمجتمع الفلسطيني يعيش على التمويل الدولي، لكن الحديث هنا عن مؤسسات نسوية ليست متجانسة، فالبعض يتلقى دعماً من الأمريكان، والبعض يرفض حتى تلقي دعماً من الأوروبيين، وهناك مؤسسات أهلية أجنبية ومؤسسات أممية مثل (اليونيفيل) وغيرها، وغالبية التمويل للمؤسسات النسوية هو من الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، لكن أعتقد أن غالبية المؤسسات النسوية أوعى من أن تكون أداة في يد أحد.

ويضيف سعيد بأن الممولين ليسوا مجموعة متجانسة، ولهم مصالحهم الخاصة، بل حتى يوجد بينهم صراعات، ولكن هناك اتفاقاً مبدئياً على الأجندة التي تعتمد على حقوق الإنسان والمواثيق الدولية وهي أجندة عالمية، والأمر هنا متعلق بقوة الدولة فكلما زادت قوة الدولة وحصانيتها الاقتصادية زادت قوة المؤسسات العاملة فيها لتعتمد على تمويل داخلي بدل من الخارج.

الدراسات السابقة

تعددت الدراسات العربية والأجنبية التي تناولت المرأة بشكل عام، والمؤسسات النسوية بشكل خاص، وقد قامت الباحثة بمراجعة هذه الدراسات وتعرض فيما يلي قسمًا منها، حيث ستعرض الدراسات العربية أولاً، ومن ثم ستعرض الدراسات الأجنبية:

أولاً الدراسات العربية

دراسة درا غمة (2014)

الدراسة بعنوان: فاعلية التدريب المقدم من المؤسسات النسوية في تمكين المرأة الفلسطينية اقتصادياً من وجهة نظر المستفيدات أنفسهن". وهدفت الدراسة التعرف إلى مدى فاعلية التدريب المقدم من المؤسسات النسوية في تمكين المرأة الفلسطينية اقتصادياً من وجهة نظر المستفيدات

أنفسهن، ومدى أثر المتغيرات الديمغرافية) عمل المرأة، المستوى التعليمي، العمر، عدد ورشات التدريب) وتكون مجتمع الدراسة من جميع المستفيدات من التدريب في محافظات شمال الضفة الغربية والبالغ عددهن (1228) مستفيدة. واتبعت هذه الدراسة المنهج الوصفي، وقد استخدمت الباحثة أسلوب المعاينة الطبقية العشوائية، حيث تكونت عينة الدراسة من (256) مستفيدة، ولتحقيق هدف الدراسة تم تطوير استبانة، وتم التأكد من صدقها ومعامل ثباتها، ومن ثم تم احتساب معامل الثبات حسب معادلة "كرونباخ ألفا حيث بلغ معامل ثبات الأداة (0.94)، وتمت معالجة البيانات إحصائياً باستخدام برنامج الرزمة الإحصائية (SPSS)، حيث أسفرت الدراسة عن النتائج التالية:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) بين متوسطات استجابات أفراد نحو فاعلية التدريب المقدم من المؤسسات النسوية في تمكين المرأة الفلسطينية اقتصادياً تعزى لمتغيرات عمل المرأة، والمستوى التعليمي، بينما كان هناك فروق بالنسبة لمتغيرات العمر، وعدد ورشات التدريب.

هناك درجة مرتفعة لفاعلية التدريب المقدم من المؤسسات النسوية في تمكين المرأة الفلسطينية اقتصادياً، قد أتت بمتوسط (4.01) وانحراف معياري (0.46).

دراسة نجم (2013)

الدراسة بعنوان: "دور المؤسسات التنموية في تمكين المرأة الفلسطينية في قطاع غزة". وهدفت الدراسة التعرف الى دور المؤسسات التنموية في تمكين المرأة الفلسطينية في قطاع غزة، ومعرفة درجة توافر معايير تمكين المرأة ومؤشراتها في وثائق المؤسسات التنموية، والكشف عن مدى الاختلاف في نسبة التباين في معايير تمكين المرأة باختلاف متغيرات الدراسة، واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت أسلوب تحليل المحتوى للخطط الاستراتيجية والتقارير السنوية لمدة ثلاث سنوات مضت، وقد تكونت عينة الدراسة من (10) مؤسسات تعمل في مجال تمكين المرأة. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

- تفاوتت معايير تمكين المرأة ومؤشراتها في وثائق المؤسسات التنموية، فجاء ترتيبها تنازلياً
التمكين الاجتماعي، والتمكين التعليمي، والتمكين الاقتصادي، والتمكين السياسي، والتمكين
الصحي.

- لا تختلف نسبة التباين في معايير تمكين المرأة باختلاف نوع المؤسسة (حكومية، أهلية)
وكذلك نوع الوثيقة (الخطط الاستراتيجية والتقارير السنوية للمؤسسات التنموية)، وأوصت
الباحثة بالتالي:

- دعم استراتيجية الشراكة بين المؤسسات الأهلية والحكومية التي تهدف إلى تمكين المرأة
والعمل على تنفيذ برامج من خلال لجان ومجالس وهيئات مشتركة ينبغي إيجادها لتفعيل
الشراكة بين القطاعين في تمكين المرأة الفلسطينية.

- تعزيز أواصر العلاقات والروابط بين الجمعيات النسوية العربية والهيئات المانحة في كل
دولة عربية وما بين المؤسسات التنموية النسائية في فلسطين والهيئات المتعددة، وبهذه
الطريقة تؤدي إلى تفعيل الشراكة بينهما لتنفيذ البرامج التنموية الرامية إلى النهوض بالمرأة
الفلسطينية، وتمكينها وتعزيز صمودها ومشاركتها الإيجابية في المجتمع الفلسطيني.

دراسة الخاروف والحديدي (2011)

الدراسة بعنوان: "تقييم مشروع الازدهار التنموي وعلاقته بتمكين المرأة الأردنية من
خلال تعرف أوضاع المشاركات الوظيفية بعد الالتحاق في المشروع". وهدفت الدراسة إلى تقييم
مشروع الازدهار التنموي وعلاقته بتمكين المرأة الأردنية من خلال تعرف أوضاع المشاركات
الوظيفية بعد الالتحاق في المشروع، وتقييمهن لدورات المشروع المختلفة، استخدمت الباحثتان
المنهج الوصفي وكانت أداة الدراسة استمارة ل(170 مشاركة في المشروع، حيث توصلت
الدراسة إلى: كفاية المشروع من حيث رضا المشاركات عن المشروعات، بدرجة مرتفعة بشكل
عام، حيث بلغت كفايته في زيادة وتعزيز تمكين المرأة اقتصادياً بنسبة (50%) واجتماعياً بنسبة

(81 %) مما أدى إلى زيادة ثقة المشاركة بنفسها وزيادة قدرتها على اتخاذ القرارات بها وبأسرتها في المجالات المختلفة.

دراسة تيم والنادي (2010)

الدراسة بعنوان: "درجة مساهمة المرأة الفلسطينية في التنمية من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية بنابلس". وهدفت الدراسة إلى معرفة درجة مساهمة المرأة الفلسطينية في التنمية من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية بنابلس، ومدى أثر المتغيرات الديمغرافية: الجنس، الكلية، مكان السكن، المستوى الدراسي على درجة المساهمة. وتكون مجتمع الدراسة من جميع طلبة الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية بنابلس المسجلين للفصل الأول من العام الدراسي 2009 / 2010.

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي الميداني، والمنهج التحليلي، وتكونت عينة الدراسة من (200) طالباً وطالبة، ولتحقيق هدف الدراسة تم تطوير استبانة، وتم التأكد من صدقها ومعامل ثباتها، وتم احتساب معامل الثبات حسب معادلة "كرونباخ ألفا" فكان (81.3 %) أي بقي بأغراض الدراسة، وبعد عملية جمع الاستبيانات، تم ترميزها وإدخالها إلى الحاسوب ومعالجتها إحصائياً باستخدام الرزمة الإحصائية (SPSS)، حيث أسفرت الدراسة عن النتائج التالية:

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) من حيث مساهمة المرأة الفلسطينية في التنمية من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية بنابلس تعزى إلى متغيرات مكان السكن السنة الدراسية.
- جميع مجالات الدراسة حصلت على موافقة كبيرة باستثناء المجال الأسري حيث حصل على درجة موافقة متوسطة.

دراسة العسيلي وربايعة (2009)

الدراسة بعنوان: "عن دور الجمعيات النسوية الإسلامية في محافظات القدس، وبيت لحم، ورام الله في تثقيف المرأة الفلسطينية للنهوض بالمجتمع المحلي". وهدفت الدراسة إلى الكشف عن

دور الجمعيات النسوية الإسلامية في محافظات القدس، وبيت لحم، ورام الله في تثقيف المرأة الفلسطينية للنهوض بالمجتمع المحلي، وتكون مجتمع الدراسة وعينتها من جميع الجمعيات النسوية الإسلامية في محافظات القدس، وبيت لحم، ورام الله، البالغ عددها (15) جمعية، ولتحقيق هدف الدراسة تم تطوير استبانة موزعة على (4) محاور، ومقابلة شخصية. توصلت الدراسة إلى أن الجمعيات النسوية تساهم في حل المشكلات الاقتصادية للمرأة؛ حيث حصلت على نسبة (100%)، كذلك أكدت جميع الجمعيات على أنها تسهم بدور مهم على الصعيد الاجتماعي، فالجانب الديني، فالثقافي، وأخيرا التربوي.

كما بينت الدراسة أن أبرز البرامج التي تنفذها الجمعيات النسوية هي برامج التثقيف والتوعية الدينية، تليها النشاطات الترفيهية، في حين حصلت فقرة عمل حضانات للأطفال على أقل اهتمام وكانت أبرز المعوقات التي تواجه الجمعيات النسوية العوائق المالية، ثم السياسية، والاجتماعية، وأخيرا الإدارية، وأن أهم إنجازات الجمعيات كانت إنشاء مراكز تحفيظ القرآن الكريم، وإنشاء مراكز تثقيفية للنساء والفتيات، لتمكينهن من مواجهة الحياة.

دراسة رياض ونزال (2007)

الدراسة بعنوان: "العوامل السياسية والاجتماعية المؤثرة على الدور القيادي للمرأة في المؤسسات الفلسطينية الأهلية و الحكومية في محافظة رام الله والبيرة". وهدفت الدراسة التعرف إلى العوامل السياسية والاجتماعية المؤثرة على الدور القيادي للمرأة في المؤسسات الفلسطينية الأهلية و الحكومية في محافظة رام الله والبيرة، حيث تناولت الدراسة دورة المرأة الفلسطينية ودورها القيادي، ما بين تيارات وتوجهات متعارضة، فهناك الكثير من العوامل السياسية الداخلية والخارجية التي تدفع باتجاه دور قيادي للمرأة الفلسطينية، بينما تقف المعوقات الاجتماعية وبعض المعوقات الذاتية عائقاً، ما يجعل النساء الفلسطينيات المتجهات نحو القيادة على وجه التحديد، يعشن حالة من الإرباك. إلى جانب الكثير من العوامل المحلية التي تدفع باتجاه دور فاعل للمرأة في صناعة القرار - لاسيما- توجهات الحركة النسوية الفلسطينية الديمقراطية، والدور البارز الذي تم انتهاجه للدفع بواقع المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية، انطلاقاً من الحاجات المحلية

الملحة للمرأة الفلسطينية المحلية، تبرز عوامل عالمية تتدخل في هذه التوجهات فتساعدها أو تعيقها، حسب طبيعة ردود الفعل المحلية وكيفية تعاطيها مع هذه السياسات الغربية. فأجابت الدراسة عن كيفية تأثير العوامل الدافعة باتجاه دور قيادي للمرأة الفلسطينية، في العوامل الاجتماعية والثقافية التي تعيق تقدم المرأة الفلسطينية.

دراسة الجعبري (2004)

الدراسة بعنوان: "دور المرأة في العمل السياسي في فلسطين من رؤية إسلامية". وهدفت الدراسة إلى التعرف على دور المرأة في العمل السياسي في فلسطين من رؤية إسلامية؛ لمعرفة الأحكام الشرعية نحو عمل المرأة السياسي، ولتسليط الضوء على الأعمال والأنشطة التي تقوم بها بعض الجمعيات والمراكز في الحركات الإسلامية، في الضفة الغربية وقطاع غزة، وداخل الأراضي المحتلة عام 1948م، فتناولت الباحثة أربع جمعيات نسائية إسلامية فقط وهي: جمعية الخنساء النسائية في البيرة، وجمعية الهدى في رام الله، والنقاء في بيت لحم، وجمعية الشابات المسلمات في قطاع غزة، وتتحدث عن تأسيس هذه الجمعيات وفروعها ومشاريعها الموجهة للمرأة، ونشاطاتها، فهذه الجمعيات لها نشاطات ثقافية، مثل وجود مكتبات ثقافية ومراكز محو أمية، ورياض الأطفال، إضافة إلى الأنشطة الترفيهية، والأنشطة الاجتماعية، من تقديم المساعدات المادية والعينية للأسر الفقيرة والمحتاجة، بالإضافة إلى كفالة أيتام، وأنشطة تعليمية، ووجود حضانات، ومراكز لتحفيظ القرآن الكريم، ومراكز لياقة بدنية، بالإضافة إلى عقد دورات في الإسعافات الأولية، وكذلك الأنشطة الموسمية، بحيث يكون الهدف منها عرض منتجات الجمعية، من معجنات وأشغال يدوية .

وبينت النتائج أن هناك عدداً من الجمعيات لها نشاطات على الجانب التربوي، فقد أسست جمعية النقاء حضانة وروضة، ومدرسة أساسية، بالإضافة إلى الجانب الصحي، من خلال فتح عيادة طوارئ للرجال وأخرى للنساء، والتي طورت بافتتاح مركز طبي جراحي، إضافة إلى أهداف أخرى، تتمثل في رعاية المرأة المسلمة، وحفظها من الانحراف، والعمل على إبراز دورها في الحياة، والأخذ بيدها، وتحقيق الروابط بين المرأة وقطاعات المجتمع الأخرى،

والعمل على توفير فرص التعليم المهني للمرأة، وكذلك العمل على توعية الفتاة والطفل الفلسطيني، من خلال دورات وندوات ثقافية، ومن أهدافها أيضاً المساعدة على حفظ القرآن الكريم، وعقد دورات تلاوة وتجويد، والعمل على تنشئة جيل مسلم يتحلى بالخلق الكريم، وكذلك تشير الباحثة إلى الخطط المستقبلية لهذه الجمعيات على الأصعدة كافة، وعدد النساء المستفيدات من خدمات هذه الجمعيات، والشرائح التي تخدمها معظم هذه الجمعيات، كالأسر المحتاجة والفقيرة وكفالة الأيتام، بالإضافة إلى اهتمامها بالمرأة بالدرجة الأولى.

دراسة المرزوقي وآخرون (2000)

الدراسة بعنوان: "الحركة النسوية الفلسطينية، وتجربة العمل النسوي الفلسطيني بين الجماهيري والحكومي". وهدفت الدراسة إلى التعرف على الحركة النسوية الفلسطينية، وتجربة العمل النسوي الفلسطيني بين الجماهيري والحكومي، وعن المنظمات الأهلية الفلسطينية النسوية، من حيث مدى التزامها بثقافة الديمقراطية، على مستوى الحياة الداخلية؛ أي من حيث العضوية، حيث تبين أن هذه المنظمات فتحت باب الانتساب للنساء كافة، بشرط الموافقة على نظام هذه المنظمات الأهلية الداخلي وبرامجها، فتبين أن معظم المؤسسات الجماهيرية النسوية تفتقد لنظام مؤسسي، وأنه لا يتم تحديد واضح لمهام الأعضاء والعاملات، وكذلك من حيث البرامج فإنها في الغالب تحدد بناء على توجهات الإطار، وكذلك تتحدث الدراسة عن التمويل لهذه المنظمات، وكيف أنه اعتمد على الدعم الحزبي والخارجي لتنفيذ الأنشطة التي تقوم بها هذه المنظمات. وتتحدث الدراسة عن دور هذه المنظمات في ترسيخ قواعد الديمقراطية، من خلال بعض المبادئ ذات العلاقة، مثل المساواة وعدم التمييز القائم على أساس الجنس، أو الدين، أو العرق، فاللوائح الداخلية للمنظمات النسوية الأهلية تشير إلى مبدأ المساواة وعدم التمييز بين الجنسين، ومن خلال الأنشطة التي تنفذها لترسيخ ذلك، فتم تنفيذ عددٍ من البرامج لرفع الوعي في قضايا النوع الاجتماعي، وتتحدث كذلك عن حرية الانتماء السياسي والعقائدي، وكيف أن هناك قبولاً بالتعددية السياسية، وكيف أصبحت العضوية في الإطار والعمل به مقتصرة على نساء لهن الانتماء السياسي نفسه، بغض النظر عن الدين، وتشير كذلك إلى حرية التفكير والإبداع وحرية

الاختيار، سواء في التعليم أو العمل أو الزواج، وحق التعبير عن الرأي، وحق الاستماع وحق العمل والتمتع بمستوى معيشة لائق، وكذلك تتعرض الدراسة إلى تحليل نقاط القوة والضعف للمنظمات النسوية الجماهيرية، على المستوى المؤسسي، وعلى مدى التزام هذه المنظمات بثقافة الديمقراطية.

دراسة الصفدي، وأبو غصيب، وحمدان (1995)

هدفت الدراسة التعرف إلى المؤسسات النسوية، وإلى أين تتجه، من خلال دراسة المؤسسات النسوية المسجلة لدى شبكة المنظمات غير الحكومية بطريقة تحليلية، حيث خلصت الدراسة إلى عدة نتائج كان من أهمها أن معظم المنظمات النسوية في دول العالم تقوم بتأدية خدمات لقطاعات اجتماعية مهمشة لا تركز عليها السلطة الأمر الذي دفع الكثير من رائدات الحركة النسوية في فلسطين للعمل من أجل ترسيخ المنجزات التي قدمتها النساء خلال مراحل نضال الشعب الفلسطيني، وذلك بالعمل على محورين هما: الانضمام إلى شبكة المنظمات غير الحكومية، والسعي باتجاه دعم تواجد النساء في أجهزة السلطة الوطنية الفلسطينية السلطة، كما بينت الدراسة أن غياب سلطة وطنية فلسطينية على مدى عقود طويلة، دفع الجمعيات إلى التركيز على خدمة قطاعات اجتماعية حيوية ومهمشة في هذا المجتمع، وأن الأهداف الإستراتيجية للمؤسسات النسوية تمثلت بالسعي نحو إدراج قضايا النوع الاجتماعي في كافة هيئات التخطيط، وتغيير الواقع الاجتماعي للمرأة.

الدراسات الاجنبية

دراسة خان وببي (Khan & Bibi, 2012)

هدفت الدراسة إلى التعرف على تقييم الآثار المترتبة على تشغيل مشروع التنمية التشاركية الحكومية على التمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة، وآثارها على التخفيف من حدة الفقر في منطقة بلوشتان في باكستان، وقد اعتمدت الدراسة حالة مشروع التغذية (Pat) مشروع التنمية المجتمعية الذي تنعده الحكومة ليتم تحليله، حيث تكونت عينة الدراسة من (165) امرأة

يمثلن جميع المستفيدات، وتكونت أدوات الدراسة من الاستبانة، والملاحظات، والمقابلات، والمناقشات مع مقدمي المعلومات الرئيسيين من موظفي مكتب المشروع. حيث يتم استخدام مؤشرات التمكين التالية: بناء القدرات للمجموعة، وتخفيف عبء العمل، والقدرة على المشاركة في الأنشطة الاقتصادية، والقدرة على الوصول إلى المؤسسات المالية والاقتصادية. وقد أظهرت النتائج تحسناً في المؤشرات الكمية مثل بناء القدرات، والحصول على القروض الصغيرة، والمشاركة في الأنشطة الاقتصادية، والحد من عبء العمل، على حين أكدت الدراسة أن الآثار الإيجابية للمشروع ليست مستدامة.

دراسة كالارامدام (Kalaramadam,2011)

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى تمكين وعدم تمكين الأفراد سياسياً: تجربة النساء المنتخبات الممثلات الفاشلات في الهند، ضمن المرحلة الديمقراطية في الهند والتي بدأت عام 1993، فقد تم تشجيع القضايا الديمقراطية كي يتم تمثيل النساء وحضورهن في المجتمعات المهمشة، وذلك من خلال نظام الكوتا النسائية المنتخبة، ولذلك رشحت مليون امرأة أنفسهن للمشاركة في الانتخابات المحلية، ضمن عمل النساء في الهيئات المنتخبة، فقد أظهرت مؤشرات متعددة على مشاركتهن مثل: ضعف القدرة على اتخاذ قرارات سياسية، وابتعادهن عن شغل أدوار تساهم في التنمية.

التعقيب على الدراسات السابقة

من حيث موضوع الدراسة

يلاحظ من استعراض الدراسات السابقة العربية والأجنبية أنها تنوعت في عناوينها وموضوعاتها وفي مجتمعاتها وعياناتها ويلاحظ عليها أنها متنوعة في تواريخ أبحاثها وفي توزيعها الجغرافي فمنها العربية الأجنبية والمحلية والعالمية وانها متشابهة في أساليب المعالجة الإحصائية وفي المناهج البحثية المستخدمة. أما من حيث الموضوعات تحديداً فمنها ما تناول تمكين وتدريب النساء العاملات في المؤسسات النسوية، والدور القيادي للمرأة، وفاعلية البرامج

المقدمة للنساء، والدور السياسي للمرأة، ودور المرأة في التنمية مثل: دراسة دراغمة (2014)، دراسة (Kalaramadam, 2012)، دراسة نزال (2007)، دراسة (الجعبري، 2004).

لكن من حيث المنهج فهناك دراسات تناولت طالبات الجامعات مثل دراسة تيم والنادي (2010)، وبعض الدراسات تناولت النساء السياسيات مثل دراسة (Kalaramadam, 2012)، وبعض الدراسات تناولت النساء العاملات في المراكز النسوية مثل دراسة دراغمة (2014) و دراسة العسيلي و ربايع (2009)، وبعضها تناولت النساء العاملات في المؤسسات الحكومية مثل دراسة نزال (2007). أما من حيث المنهج فهناك بعض الدراسات انتهجت المنهج الوصفي مثل دراسة دراغمة (2014)، وبعضها استخدم المنهج التحليلي مثل دراسة نجم (2013)، وبعضها ركز على المقابلات والملاحظات مثل دراسة (Khan & Bibi, 2012).

وفيما يتعلق بالنتائج فقد خرجت بعض الدراسات بنتائج تؤكد على ضرورة الاهتمام بمبدأ الشراكة بين مؤسسات المجتمع الحكومي ومؤسسات المجتمع المدني مثل دراسة نجم (2013)، بعض الدراسات أعطت نتائج مرتفعة لأهمية وفاعلية التدريب المقدم للنساء مثل دراسة دراغمة (2014) و دراسة الخاروف والحديدي (2011)، وبعضها أعطت أهمية لدور المرأة في التنمية مثل دراسة تيم والنادي (2010).

وأخيراً فإن هذه الدراسات في مجملها لم تعالج موضوع بحثي الحالي بل تطرقت لمناقشة جوانب منه في بعضها بصورة غير تفصيلية أو من جوانب محدودة. كما أن أهم ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة أنها اقتصر على مديرات المؤسسات النسوية في فلسطين خصوصاً المراكز العاملة في شمال الضفة الغربية. وقلة الدراسات التي بحثت في موضوع المؤسسات النسوية في فلسطين. اشتملت الدراسة جميع المؤسسات النسوية في محافظات شمال فلسطين المتمثلة في محافظات: جنين، وطوباس، ونابلس، وطولكرم، وقلقيلية، وسلفيت. تميزت كذلك بأنها ستقدم للدارسين والباحثين المهتمين تصوراً واضحاً عن اتجاهات أفراد عينتها من مديرات المؤسسات النسوية في محافظات شمال فلسطين نحو واقع دور مؤسساتهم.

الفصل الثالث

منهجية الدراسة وإجراءاتها

منهج الدراسة

مجتمع الدراسة

عينة الدراسة

أداة الدراسة

صدق الأداة

ثبات الأداة

إجراءات الدراسة

متغيرات الدراسة

المعالجات الإحصائية

الفصل الثالث

منهجية الدراسة وإجراءاتها

يتضمن هذا الفصل توضيحاً لمنهج الدراسة، ووصفاً للطريقة والإجراءات التي اتبعتها الباحثة في تحديد مجتمع الدراسة واختيار عينتها، وأداة الدراسة، وخطوات التحقق من صدقها وثباتها، إضافة إلى متغيرات الدراسة، وأهم الطرق الإحصائية التي تم اتباعها في تحليل البيانات.

منهج الدراسة

وظفت الباحثة المنهج الوصفي؛ لتحقيق أهداف الدراسة. فقد صُنفت البيانات التي جمعت من المبحوثين، ومن ثم حُللت باستخدام الطرق والأساليب الإحصائية المناسبة، ونُوقشت ورُبِطت بالإطار النظري، والدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع.

مجتمع الدراسة

تكون مجتمع الدراسة من جميع مديرات المؤسسات والمراكز النسوية في محافظات شمال الضفة الغربية في العام (2014/2015)، البالغ عددهم (97) مديرة. لقد تبين للباحثة أن جميع مديرات المؤسسات النسوية في محافظات الشمال هن من النساء، موزعة على ست محافظات، هي: نابلس، وطولكرم، وجنين، وقلقيلية، وسلفيت، وطوباس، وذلك حسب إحصاءات وزارة الداخلية الفلسطينية والمرخصة والمعتمدة، لمطابقتها لشروط الترخيص، والجدول التالي يبين طبيعة توزيع مجتمع الدراسة حسب المحافظة:

جدول (1) توزيع المؤسسات النسوية حسب المحافظة

المحافظة	عدد المؤسسات	النسبة المئوية
جنين	35	36.1
نابلس	28	28.9
طولكرم	11	11.3
طوباس	8	8.3
سلفيت	11	11.3
قلقيلية	4	4.1
المجموع	97	%100

عينة الدراسة

بهدف جمع البيانات فقد سعت الباحثة إلى تناول جميع أفراد مجتمع الدراسة بالكامل ذلك لصغر حجمه، وقد وزعت الاستبانات على جميع مديرات المؤسسات النسوية في محافظات شمال الضفة الغربية المرخصة والمعتمدة من قبل وزارة الداخلية الفلسطينية البالغ عددها (97) مؤسسة تحمل الصفة القانونية المعتمدة من قبل وزارة الداخلية الفلسطينية لاستيفائها لشروط الترخيص، علماً أن هناك عدة مراكز نسوية ومؤسسات موزعة على محافظات شمال الضفة الغربية لم تأخذ الصفة القانونية التي تؤهلها للاعتماد من قبل وزارة الداخلية لتكون ضمن مجتمع أو عينة الدراسة. واستعيدت غالبية الاستبانات الموزعة وكان عدد الاستبانات المسترجعة من المبحوثين (92) استبانة كان منها (83) استبانة صالحة للتحليل من استبانات أفراد المجتمع المستهدف، وعليه شكلت الاستثمارات الصالحة للتحليل عينة الدراسة، بنسبة مئوية بلغت (86%). وفيما يلي جدول يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغيرات الدراسة المستقلة:

جدول (2): توزيع أفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغيراتها المستقلة

الرقم	المتغير	مستويات المتغير	العدد	النسبة المئوية
1.	المؤهل العلمي	بكالوريوس فأقل	69	83.1
		ماجستير فأعلى	14	16.9
2.	عمر المؤسسة	أقل من 10 سنوات	23	27.7
		من 10 - 20 سنة	37	44.6
		أكثر من 20 سنة	23	27.7
3.	سنوات الخبرة	من 1-5 سنوات	21	25.3
		من 6-11 سنة	27	32.5
		من 12-17 سنة	19	22.9
		18 سنة فأكثر	16	19.3
4.	المحافظة	جنين	27	32.5
		نابلس	24	28.9
		طولكرم	10	12.0
		طوباس	8	9.6
		سلفيت	10	12.0
		قلقيلية	4	4.8
5.	طبيعة عمل المؤسسة	اجتماعية	13	15.7
		ثقافية	5	6.0
		تعليمية	36	43.4
		أخرى	29	34.9
6.	مصادر التمويل	ذاتي	21	25.3
		محلي	05	6.0
		خارجي	57	68.7

أداة الدراسة

بهدف جمع البيانات لهذه الدراسة قامت الباحثة ببناء أداة في هيئة استبانة تكونت في صورتها الأولية من (67) فقرة موزعة على (6) مجالات هي: الاجتماعي، والسياسي، والثقافي التعليمي، والاقتصادي، والصحي، والقانوني. وذلك من خلال الخطوات التالية:

- مراجعة الأدب النظري المتعلق بالمؤسسات النسوية في فلسطين من حيث تطورها التاريخي، ومجال عملها، ومصادر تمويلها، ومعوقات عملها.
- مراجعة الإطار النظري، والأبحاث والدراسات التي لها علاقة بموضوع الدراسة مثل: دراسة دراغمة (2014)، ودراسة نجم (2013)، ودراسة الخاروف والحديدي (2011)، ودراسة تيم والنادي (2010)، ودراسة (الجعبري، 2004).
- تم بعد ذلك التحقق من صدق وثبات الأداة وفق الخطوات التالية:

صدق الأداة

للتحقق من صدق الأداة، قامت الباحثة بعرضها على مجموعة من المحكمين المختصين في مجال الدراسات النسوية من حملة الدكتوراه ومن العاملين في مجال المرأة، ومن الناشطات في مجال العمل النسوي. بلغ عددهم (12) محكماً (انظر ملحق رقم "1"). وقد طلب منهم إبداء الرأي في فقرات أداة الدراسة من حيث صياغتها، ومدى مناسبتها للمجال الذي وضعت فيه، ووضوح معناها، والإضافة والتعديل على الأداة بما يرتئونه مناسباً، وبناء على ما اقترحوه فقد حذفت الباحثة عدداً من الفقرات، وأضافت فقرات أخرى، كما عدلت صياغة بعضها، وتم إضافة مجال جديد للمجالات الخمسة السابقة وهو المجال القانوني، لتصبح الأداة بعد التحكيم مكونة (50) فقرة موزعة على ستة مجالات تكمن في: الاجتماعي، والسياسي، والثقافي التعليمي، والاقتصادي، والصحي، والقانوني.

ثبات الأداة

بهدف التحقق من ثبات أداة الدراسة فقد تم توزيعها على عينة ثبات بلغ حجمها (19) مديرة من مديرات المؤسسات النسوية، وذلك بعد الانتهاء من إجراءات الصدق، وتم حساب معامل الثبات للاستبانة كاملة، ولكل مجال من مجالاتها الستة، باستخدام معادلة الثبات كرونباخ- ألفا (Cronbach' s Alpha). وفيما يلي جدول يوضح نتائج هذا الاختبار:

جدول (3): معامل الثبات "كرونباخ-الفا" للأداة كاملة ولكل مجال من مجالاتها

الرقم	المجال	عدد الفقرات	معامل الثبات
1.	المجال الاجتماعي	12	.949
2.	المجال السياسي	10	.925
3.	المجال الثقافي والتعليمي	8	.892
4.	المجال الاقتصادي	8	.877
5.	المجال الصحي	7	.898
6.	المجال القانوني	5	.880
	الأداة كاملة	50	.971

يتضح من الجدول (3) أن معاملات الثبات لمجالات الدراسة تراوحت ما بين (87% - 94%) تقريباً، في حين بلغ الثبات الكلي للأداة (97%)، وهي معاملات ثبات مرتفعة، تفي بأغراض هذه الدراسة. وبعد ذلك كله استقرت أداة الدراسة بصورتها النهائية (أنظر ملحق رقم "2")، بحيث تكونت الاستبانة من أربعة أقسام هي:

= **القسم الأول:** تمثل بمقدمة الاستبانة التي تحتوي على مجموعة من العناصر التي تحدد هدف الدراسة، وإرشادات تشجع المبحوثين على الإجابة بموضوعية وصراحة على الفقرات.

= **القسم الثاني:** يشمل معلومات أولية عن مديرات المؤسسات النسوية، والمؤسسات النسوية ذاتها، وهي مجموعة متغيرات ديموغرافية هي: المؤهل العلمي، وعمر المؤسسة، وسنوات الخبرة للمديرة، والمحافظة التي تقع فيها المؤسسة، وطبيعة عمل المؤسسة، ومصادر تمويلها.

= **القسم الثالث:** وتمثل بفقرات الاستبانة، حيث اشتمل على (50) فقرة موزعة على (6) مجالات، لقياس اتجاهات مديرات المؤسسات النسوية في محافظات شمال الضفة الغربية نحو واقع ودور المؤسسات النسوية في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية وهي كالتالي:

1. المجال الاجتماعي، وتمثله الفقرات (1-12).

2. المجال السياسي، وتمثله الفقرات (13-22).

3. المجال الثقافي التعليمي، وتمثله الفقرات (23-30).

4. المجال الاقتصادي، وتمثله الفقرات (31-38).

5. المجال الصحي، وتمثله الفقرات (39-45).

6. المجال القانوني، وتمثله الفقرات (46-50).

= **القسم الرابع:** السؤال المفتوح يدور حول أهم الخطوات التي يمكن من خلالها تحسين واقع عمل المؤسسات النسوية في فلسطين، من وجهة نظر مديرات.

أخيرا استخدمت الباحثة مقياس ليكرت الخماسي، بحيث تعطى الدرجة (5) للاستجابة موافق بشدة، والدرجة (4) للاستجابة موافق، والدرجة (3) للاستجابة محايد، والدرجة (2) للاستجابة معارض، ودرجة (1) للاستجابة معارض بشدة.

إجراءات الدراسة

لقد تم إجراء هذه الدراسة وفق الخطوات التالية:

- إعداد أداة الدراسة والتأكد من صدقها وثباتها.
- تحديد أفراد مجتمع الدراسة.
- الحصول على موافقة الجهات ذات الاختصاص لتوزيع الاستبانة أداة الدراسة.
- قامت الباحثة بتوزيع الأداة على جميع افراد مجتمع الدراسة، واسترجاعها
- الاستعانة بمختص إحصائي لإدخال البيانات إلى الحاسوب ومعالجتها إحصائيا باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) Statistical Package for Social Sciences.

- استخراج النتائج وتحليلها ومناقشتها، ومقارنتها مع الدراسات السابقة، واقتراح التوصيات المناسبة.

متغيرات الدراسة

تضمنت الدراسة عدة متغيرات منها مستقلة وأخرى تابعة وهي:

المتغيرات المستقلة

1. المؤهل العلمي؛ وله مستويان هما: (بكالوريوس فأقل، ماجستير فأعلى).
2. عمر المؤسسة؛ وله ثلاثة مستويات هي: (أقل من 10 سنوات، من 10-20 سنة، أكثر من 20 سنة).
3. سنوات الخبرة للمديرة؛ وله أربعة مستويات هي: (من 1-5 سنوات، من 6-11 سنة، من 12-17 سنة، 18 سنة فأكثر).
4. المحافظة التي تقع فيها المؤسسة؛ وله ستة مستويات هي: (جنين، نابلس، طولكرم، طوباس، سلفيت، قلقيلية).
5. طبيعة عمل المؤسسة؛ وله أربعة مستويات هي: (اجتماعية، ثقافية، تمكينية، أخرى).
6. مصادر تمويل المؤسسة؛ وله ثلاثة مستويات هي: (ذاتي، محلي، خارجي).

المتغيرات التابعة

تمثلت بمتغير تابع وحيد هو: اتجاهات مديرات المؤسسات النسوية في محافظات شمال الضفة الغربية نحو واقع ودور المؤسسات النسوية في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية.

المعالجات الإحصائية

بعد جمع الاستبانات من عينة الدراسة، قامت الباحثة بتفريغ إجابات أفراد العينة، وإدخالها إلى الحاسب الآلي، ومعالجتها باستعمال برمجية ال (spss)، فحسبت المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، وأجري اختبار الثبات بطريقة معادلة "كرونباخ- الفا" (Cronbach-Alpha)، كما أجري اختبار (ت) لعينتين مستقلتين (Independent t-test)، واختبار تحليل التباين الأحادي، اختبار أقل فرق دال إحصائيا (LSD) للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية.

طريقة ترميز البيانات وإدخالها

لقد تم ترميز البيانات وإدخالها إلى الحاسب الآلي بحسب الجدول التالي:

جدول (4): طريقة ترميز البيانات وإدخالها إلى الحاسب الآلي

درجة الاستجابة	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
رمز الإدخال	5	4	3	2	1

الفصل الرابع

عرض ومناقشة نتائج الدراسة

النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة ومناقشتها

النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة ومناقشتها

الفصل الرابع

مناقشة نتائج الدراسة

سيتم في هذا الفصل عرض ومناقشة أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة بعد جمع البيانات وتحليلها، وذلك من خلال الإجابة عن أسئلتها، ومن ثم فحص فرضياتها. وبهدف تسهيل عرض ومناقشة النتائج اعتمدت الباحثة المقياس التالي لتقدير استجابات مديرات المؤسسات النسوية في محافظات شمال الضفة الغربية حسب مقياس ليكرت الخماسي:

(4.21- فأكثر) درجة كبيرة جداً.

(4.20-3.41) درجة كبيرة.

(3.40-2.61) درجة متوسطة.

(2.60-1.81) درجة قليلة.

(أقل من 1.81) درجة قليلة جداً.

النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة

أولاً: النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الأول

"ما اتجاهات مديرات المؤسسات النسوية في محافظات شمال الضفة الغربية نحو واقع ودور هذه المؤسسات في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية في المجالات: الاجتماعي، والسياسي، والثقافي التعليمي، والاقتصادي، والصحي، والقانوني؟

للإجابة على هذا السؤال فقد تم حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، على مستوى كل فقرة من فقرات أداة الدراسة، وكل مجالات من مجالاتها، وللمجالات مجتمعة (الاتجاهات ككل) لأفراد العينة، فكانت النتائج كما هو موضح في الجدول التالي "للاطلاع على متوسطات الفقرات انظر ملحق رقم 3":

جدول (5): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة التقدير لاتجاهات مديرات المؤسسات النسوية في محافظات شمال الضفة نحو واقع ودور هذه المؤسسات مرتبة تنازلياً

الترتيب	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الاتجاه
1	المجال الاجتماعي	4.31	.636	كبيرة جداً
2	الثقافي التعليمي	3.89	.631	كبيرة
3	المجال الاقتصادي	3.81	.731	كبيرة
4	المجال السياسي	3.80	.950	كبيرة
5	المجال الصحي	3.75	.747	كبيرة
6	المجال القانوني	3.47	1.018	كبيرة
	الدرجة الكلية (الاتجاهات ككل)	3.90	.647	كبيرة

يشير الجدول (5) إلى أن اتجاهات مديرات المؤسسات النسوية في محافظات شمال الضفة الغربية نحو واقع ودور هذه المؤسسات في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية على المجال الكلي للاتجاهات قد كانت بدرجة كبيرة، بمتوسط حسابي بلغت قيمته (3.90)، وانحراف معياري (.647). بمعنى أن اتجاهات مديرات المؤسسات النسوية نحو واقع ودور هذه المؤسسات هي ايجابية، أما على مستوى المجالات الفرعية للاتجاهات، يبين الجدول أن الاتجاهات نحو واقع ودور هذه المؤسسات على مستوى المجال الاجتماعي قد حصلت على التقدير الأعلى، بمتوسط حسابي بلغت قيمته (4.31)، وبدرجة تقدير كبيرة جداً، وقد حصلت الفئرتين المتمثلتين بـ: (تهتم المؤسسة النسوية الفلسطينية بتعزيز الجوانب الأسرية للمرأة الفلسطينية، وتساهم المؤسسة بتطوير المكانة الاجتماعية للمرأة الفلسطينية) على أعلى المتوسطات الحسابية من وجهة نظر أفراد العينة في هذا المجال بمتوسط حسابي لهما على التوالي (4.57 ، 4.47)، وبدرجة تقدير كبيرة جداً لكل منهما.

في حين حصلت الاتجاهات على مستوى المجال الثقافي التعليمي على متوسط حسابي قدره (3.89)، وبدرجة تقدير كبيرة، وحصلت الفئرتين المتمثلتين بـ: (تهتم المؤسسات النسوية الفلسطينية بانخراط المرأة الفلسطينية بالتكنولوجيا المتطورة والحديثة، ترسخ المؤسسات النسوية

الفلسطينية ثقافة المجتمع الفلسطيني من خلال نشر ثقافة المجتمع محليا وخارجياً) على أعلى المتوسطات الحسابية من وجهة نظر أفراد العينة في هذا المجال بمتوسط حسابي لهما على التوالي (4.05 ، 4.01)، وبدرجة تقدير كبيرة لكل منهما.

تلاه المجال الاقتصادي، بمتوسط حسابي بلغت قيمته (3.81)، وبدرجة تقدير كبيرة، وحصلت الفقرتين المتمثلتين بـ: (تهتم المؤسسات النسوية الفلسطينية بالشفافية المالية والرقابة الخارجية لأموالها، ترتبط برامج ومشاريع المؤسسات النسوية الفلسطينية بقيمة التمويل المقدم خارجياً) على أعلى المتوسطات الحسابية من وجهة نظر أفراد العينة في هذا المجال، بمتوسط حسابي لهما على التوالي (4.06 ، 3.88)، وبدرجة تقدير كبيرة لكل منهما، وقد يكون ذلك منطقياً في ظل ما طرحه عقدة (2011) الذي يشير الى ان هناك ظهور لبعض ملامح ما يعرف بالنسوية الماركسية لدى المرأة الفلسطينية منذ عدة سنوات خلت ذلك بفعل الاحتلال الاسرائيلي، فمساهمات المرأة الفلسطينية في عدة اعمال اقتصادية على المستويين الخاص والعام، اذ يلحظ المتتبع أن هناك الكثير من النساء الفلسطينيات الاتي اخذن على عاتقهن تامين مصادر رزق لعائلاتهن، او المساهمة في تطوير الاقتصاد الوطني من خلال المؤسسات النسوية لاقامة مشاريع صغيرة ممولة من قبل الجهات المانحة.

كذلك حصلت الاتجاهات نحو واقع ودور المؤسسات على مستوى المجال السياسي على متوسط حسابي قدره (3.80)، وبدرجة تقدير كبيرة، وحصلت الفقرتين المتمثلتين بـ: (تتعامل المؤسسات النسوية بعدل ومساواة داخل هيئاتها الإدارية بغض النظر عن التوجه السياسي، المؤسسات النسوية الفلسطينية ليست وليدة أجنداث خارجية أو قناة لتمير أفكار وثقافات الآخرين) على أعلى المتوسطات الحسابية من وجهة نظر أفراد العينة في هذا المجال، بمتوسط حسابي لهما على التوالي (4.19 ، 3.98)، وبدرجة تقدير كبيرة لكل منهما.

وقد يكون سبب الاتجاهات الإيجابية للمديرات على مجالات الدراسة: الاجتماعي، والسياسي والثقافي، والاقتصادي، متمثلاً بأن المؤسسات النسوية قد سعت ولازالت تعمل جاهدة على خلق موازنة بين الأجنداث الاجتماعية والأجنداث السياسية والحزبية، وعلى التحول من

القضايا الوطنية الى خدمة الحاجات الاجتماعية للنساء دون إسقاط للأجندة السياسية، حيث يؤكد الحاج يحيى وآخرون (1995) بان اللجان النسائية في فلسطين كانت ملحقة بالذكور، وكانت تعمل كسواعد وامتداد للتنظيمات الفلسطينية المرتبطة بالنضال الوطني العام، وما لبثت هذه الاطر واللجان النسوية حتى عبرت عن فهمها العميق للارتباط الوثيق ما بين النضال الوطني والاجتماعي، فبدأت بالاهتمام بطرح المشكلات الخاصة بالمرأة كالتثقيف الصحي، والوضع القانوني، ومشكلات الزواج والعمل والمشاركة في التخطيط، وتوسع مشاركتها في الاعمال النقابية والسياسية.

كذلك قد يكون ذلك متمثلاً بحرص المؤسسات النسوية على التوعية المجتمعية لحقوق المرأة الاجتماعية الأساسية بدءاً بحقها في التعليم الى الانخراط في جميع نواحي الحياة الاجتماعية والسياسية، ذلك من خلال تنظيم لقاءات دورية للتوعية المجتمعية مع المجموعات المستهدفة من النساء وأسرهن حول ضرورة مشاركة النساء بالحياة الاجتماعية والعملية لتتنقل بالنساء من الحيز الخاص الى الحيز العام، وليكون لهن دور فاعل بالمشاركة السياسية والعمل الوطني، ولتساهم بفاعلية من خلال عملها الوظيفي بزيادة مستوى الدخل الاقتصادي لأسرتها حتى تتمكن من المشاركة الفاعلة في تطوير المستوى الاقتصادي لاسيما لتجسيد مشاركتها الفاعلة في التمكين الاقتصادي، واتفقت هذه النتائج مع نتائج دراسة تيم والنادي (2010) التي بينت أن درجة مساهمة المرأة الفلسطينية في التنمية كانت كبيرة.

تلاها الاتجاهات على مستوى المجال الصحي، بمتوسط حسابي قدره (3.75)، وبدرجة تقدير كبيرة، وحصلت الفقرتين المتمثلتين بـ: (تركز المؤسسات النسوية الفلسطينية على خطوة الزواج المبكر للمرأة الفلسطينية، تُراعي المؤسسات النسوية الفلسطينية نشر الوعي الصحي للمرأة من خلال الندوات والدورات والمنشورات) على أعلى المتوسطات الحسابية من وجهة نظر أفراد العينة في هذا المجال، بمتوسط حسابي لهما على التوالي (3.98 ، 3.84)، وبدرجة تقدير كبيرة لكل منهما، وقد يكون السبب في الاتجاهات الإيجابية نحو واقعه ودور المؤسسات في هذا المجال نابغاً من دورها الفاعل في تطوير مستوى الثقافة الصحية، ونشر الوعي الصحي لدى

السيدات في المجتمع الفلسطيني اللواتي هن أمهات وربات منازل وعاملات في مختلف قطاعات ومناحي الحياة.

في حين جاء في المرتبة الأخيرة الاتجاهات على مستوى المجال القانوني، بمتوسط حسابي قدره (3.47)، وبدرجة تقدير كبيرة أيضاً، وحصلت الفقرتين المتمثلتين بـ: (تلتزم المؤسسة النسوية بالأنظمة والقوانين المعمول بها محلياً وعالمياً، تسهل السلطة الوطنية الفلسطينية إصدار التراخيص الخاصة بالمؤسسة) على أعلى المتوسطات الحسابية من وجهة نظر أفراد العينة في هذا المجال، بمتوسط حسابي لهما على التوالي (3.81 ، 3.49)، وبدرجة تقدير كبيرة لكل منهما، وتتماشى هذه النتيجة وتبرر ما ورد في الصوراني (2002) من أن تغير دور المؤسسات النسوية بعد قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية من الدور الاغاثي الى دور يسهم في التنمية المستدامة يتطلب، يتطلب اعطاء الاولوية للقضايا الاجتماعية والتركيز على الجندر بهدف حل قضايا ومشاكل المرأة، ويمكن تحقيق هذا الامر من خلال العلاقة المتجددة بين كافة المنظمات والجمعيات مما يتيح امكانية تغيير كافة القوانين التي تميز بين الرجل والمرأة، وضمان مشاركتها الفاعلة والمتساوية في مجمل القضايا السياسية والاجتماعية والقانونية والثقافية وغيرها، اضافة الى العمل على صياغة واقرار القوانين التي تحول دون المس بكرامة المرأة أو الاساءة اليها ومحاسبة كل من يقوم بذلك.

وللتأكد من مستوى دلالة النتائج التي بينت أن اتجاهات مديرات المؤسسات النسوية في محافظات شمال الضفة الغربية نحو واقع ودور هذه المؤسسات في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية على مستوى الأداة الكلية (الاتجاهات ككل)، وكل مجال من مجالاتها الستة هي ايجابية، قامت الباحثة باختبار السؤال الأول باستخدام اختبار (ت) لعينة واحدة (One Sample t – Test)، حيث اختارت الباحثة المعيار (3.41) لفحص دلالة الاختبار للمتوسطات الحسابية لاتجاهات أفراد عينة الدراسة بحسب معيار أداء الدراسة المعتمد، وإثبات أن متوسطات اتجاهات مديرات هي كبيرة فأعلى عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$). والجدول التالي يوضح نتائج هذا الاختبار:

جدول (6): نتائج اختبار (ت) لعينة واحدة لفحص دلالة الاختبار عند المعيار (3.41)

المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية	قيمة (ت)	مستوى الدلالة
المجال الاجتماعي	4.31	.636	82	12.848	.000*
المجال السياسي	3.80	.950	82	3.705	.000*
المجال الثقافي التعليمي	3.89	.631	82	6.980	.000*
المجال الاقتصادي	3.81	.731	82	4.986	.000*
المجال الصحي	3.75	.747	82	4.130	.000*
المجال القانوني	3.47	1.018	82	.536	.593
الدرجة الكلية (الاتجاهات ككل)	3.90	.647	82	6.859	.000*

* دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$).

يتضح من الجدول (6) أن هناك دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الاحصائية ($\alpha \geq 0.05$) لافتراض أن درجة استجابات مديرات المؤسسات النسوية في محافظات شمال الضفة الغربية نحو واقع ودور هذه المؤسسات في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية على مستوى الأداة الكلية (الاتجاهات ككل)، وكل مجال من مجالاتها هي أكبر من (3.41)، باستثناء المجال القانوني، حيث بلغت قيمة الدلالة لكل منها (0.00) وهذه القيمة هي أصغر من (0.05)؛ بمعنى أن اتجاهات مديرات المؤسسات النسوية في محافظات شمال الضفة الغربية نحو واقع ودور هذه المؤسسات في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية على مستوى الأداة الكلية (الاتجاهات ككل)، وكل مجال من مجالاتها كانت إيجابية، باستثناء المجال القانوني.

وقد يكون السبب وراء هذه النتيجة متمثلاً بتناغم توجهات هذه المؤسسات وتوجهات الجهات الداعمة التي عادة ما تستهدف المرأة والطفولة ضمن التوجه العام نحو سعيها لدعم برامج تحقق الديمقراطية والعدالة لجميع فئات المجتمع، أضف الى ذلك تعدد الجهات الممولة ومصالحها الامر الذي يجعلها تسعى نحو هذه المؤسسات (أي النسوية) مما يتيح لها دعماً مالياً يسهم في تغطية أنشطتها في المجالات: الاجتماعية، والسياسية، والثقافية التعليمية، والاقتصادية، والصحية، كذلك فان المتتبع لهذه المؤسسات يلحظ بان غالبيتها ان لم يكن جميعها تتلون بالوان الطيف السياسي الفلسطيني، اذ تنشط الحركات الوطنية الفلسطينية والاحزاب الى

كسب ود هذه المؤسسات لدواع حزبية وانتخابية، فتجد هذه الحركات والاحزاب تقدم لهذه المؤسسات الدعم في جميع المجالات السابق ذكرها الامر الذي انعكس ايجاباً على اتجاهات المديرات نحو واقع ودور هذه المؤسسات.

وبالعودة للجدول يتضح بان قيمة دلالة الاختبار على مستوى المجال القانوني قد بلغت (593)، وهذه القيمة هي أكبر من (0.05)، بمعنى أن اتجاهات مديرات المؤسسات النسوية في محافظات شمال الضفة الغربية نحو واقع ودور هذه المؤسسات في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية على مستوى المجال القانوني كانت أقل من كبيرة، أي ليست ايجابية، ويعد ذلك مؤشراً على أن حقوق المرأة، وكفالة القانون لقضاياها، وحمايته لها ولمؤسساتها ليس بالامر المبشر على المستوى الفلسطيني، وفي ظل بيئة محافظة قد تجرم المرأة في حال مطالبتها بحقوقها القانونية أو حتى الشرعية.

أضف الى ذلك كله قلة التشريعات المتعلقة بحقوق المرأة، وغموض بعضها في القانون الفلسطيني، وتقاعس الجهاز التنفيذي عن أداء واجبه باتجاه تحقيق ما كفله لها القانون بدواعي المحافظة والالتزام بالعرف وغيرها. ويؤكد الصوراني (2002) مشروعية نضال المرأة من أجل حقوقها الشخصية والاجتماعية والمدنية، ذلك في ظل تقاعس السلطة الوطنية الفلسطينية عن القيام بتغيير أو تخفيف معاناة المرأة في معظم جوانب حياتها ولعل الجانب القانوني من بين أهمها، مما يحتم على كافة القوى السياسية المطالبة بالغاء وتغيير كافة التشريعات والقوانين والانظمة القديمة، كقانون حقوق العائلة لسنة (1954) المعمول به في قطاع غزة، وقانون الاحوال الشخصية الاردني لسنة (1976) المعمول به في الضفة.

ثانياً: النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الثاني

"ما السبل المقترحة من قبل مديرات المؤسسات النسوية في محافظات شمال الضفة الغربية لتحسين واقع ودور هذه المؤسسات في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية؟"

للإجابة على هذا السؤال فقد تم عد الاقتراحات التي اقترحتها أفراد العينة لتحسين واقع ودور هذه المؤسسات في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية، والتي بلغت (170) مقترحاً، ومن ثم

تم تبويبها إلى (18) إجابة متشابهة، وحساب النسبة المئوية لكل اقتراح بحسب أفراد العينة (ن=83) فكانت النتائج كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول (7): عدد الإقتراحات، والنسبة المئوية لكل اقتراح لتحسين واقع المؤسسات النسوية الفلسطينية من وجهة نظر أفراد العينة مرتبة تنازليا

الرقم	الحلول المقترحة لتحسين الاتجاهات	التكرار (ن = 83)	النسبة المئوية %
1.	دعم السلطة الوطنية الفلسطينية للمؤسسات النسوية	20	24%
2.	زيادة رزم المشاريع للمؤسسات النسوية	18	22%
3.	الدعم السياسي للمرأة ومشاركتها في صنع القرار	14	17%
4.	تصحيح المفاهيم الخاطئة لبرامج ومشاريع المؤسسات النسوية	13	16%
5.	توفير الغطاء القانوني للمؤسسات النسوية	13	16%
6.	وجود بدائل مادية لتغطية مشاريع المؤسسات النسوية	13	16%
7.	مزيد من الدورات والورش التدريبية للنساء	12	15%
8.	تطوير استراتيجيات طويلة الأمد تخدم أهداف المؤسسات النسوية	12	15%
9.	وجود نقابة أو اتحاد لحماية المؤسسات النسوية	9	11%
10.	زيادة التمويل لمشاريع المؤسسات النسوية داخليا وخارجيا	7	9%
11.	التشبيك مع مؤسسات المجتمع المدني محليا وخارجيا	7	9%
12.	تجديد المراقبة والمساءلة المالية للمؤسسات النسوية	7	9%
13.	الثقة المتبادلة بين أعضاء المؤسسات النسوية	6	7%
14.	التسويق الإعلامي لدور المؤسسات النسوية	5	6%
15.	الابتعاد عن مفاهيم المركزية في عمل المؤسسات النسوية	4	5%
16.	التجديد الانتخابي للمؤسسات النسوية	4	5%
17.	توفير الأجهزة والمعدات للمؤسسات النسوية	3	4%
18.	التقنين في عدد التراخيص الممنوحة للمؤسسات النسوية	3	4%

يتضح من خلال الجدول (7) ان الاقتراح المتمثل بضرورة دعم السلطة الوطنية الفلسطينية للمؤسسات النسوية قد كان الاقتراح الأكثر تكراراً من قبل أفراد العينة، إذ كان عدد من أكد عليه من أفراد العينة هو (20) فرداً، أي حصل على تأييد ما نسبته (24%) من أفراد العينة، تلاه في ذلك الاقتراح المتمثل بضرورة زيادة رزم المشاريع للمؤسسات النسوية، حيث حصل على تأييد ما نسبته (22%)، ومن ثم جاء الاقتراح المتمثل بتوفير الدعم السياسي للمرأة ومشاركتها في صنع القرار، بنسبة إجابة بلغت (17%).

وقد يكون سبب مجيء هاتين التوصيتين في المقام الأول لأن مثل هذا الدعم من شأنه توفير مصادر تمويل ثابتة لعمل المؤسسات النسوية، وينبعث من رؤية وتطلع هذه المؤسسات الى ضرورة أخذ السلطة الوطنية الفلسطينية لدورها ومسؤولياتها في هذا الاتجاه، كما قد يعكس رغبة لدى القائمين على هذه المؤسسات النسوية للتخلي عن التمويل الخارجي، الذي عادة ما يرتبط باجندات سياسية خارجية هدفها التطبيع والدفع باتجاه ما يسمى بعملية السلام المزعومة وذلك كما اشار عبد الهادي (2013).

في حين حصلت الاقتراحات المتمثلة بتصحيح المفاهيم الخاطئة لبرامج ومشاريع المؤسسات النسوية، وتوفير الغطاء القانوني لها، ووجود بدائل مادية لتغطية مشاريع المؤسسات النسوية على نسبة إجابة بلغت (16%)، وقد يكون سبب ذلك نابعا من ادراك المديرات لعدم فهم واستيعاب الكثير من قطاعات وافراد الشعب الفلسطيني لدور هذه المؤسسات، وطبيعة عملها، فتجدهم ينعنونها احيانا بانها (دكاكين) أي بهدف الكسب المادي للقائمين عليها، أو اعتبارها في كثير من الاحوال تابعة لبعض الجهات الخارجية التي تسعى نحو التطبيع، الامر الذي قد يدفع البعض الى التعدي على هذه المؤسسات والقائمين عليها، ومحاولة محاربتها والعمل على اخراجها من البلد أو التجمع السكاني الذي تعمل فيه، فكثيرا ما يلاحظ حماس البلديات وافراد المجتمع المدني لدعم مؤسسات كالمدارس وغيرها وتقاعصهم عن دعم المؤسسات النسوية وتقديم التسهيلات لها.

تلاها الاقتراحين المتمثلين بضرورة عقد وتنظيم المزيد من الدورات والورش التدريبية للنساء، وتطوير استراتيجيات طويلة الأمد لخدمة أهداف المؤسسات النسوية، بنسبة مئوية قدرها (15%)، وقد يكون سبب ذلك متمثلاً بإدراك المديرات وبحسب ما ورد في جاد (2014) من أن معظم المشاريع التي كانت تنفذها وترعاها المؤسسات النسوية بشقيها الاقتصادي والسياسي عادة ما تتم بمعزل عن رؤية الوضع العام الذي يؤثر بدوره على نجاح واستدامة تلك المشاريع، مما أدى إلى فشل الكثير منها، وعدم قدرة هذه المؤسسات على فرز قيادات جماهيرية على المستوى الوطني.

في حين حصل الاقتراح المتمثل بضرورة إيجاد نقابة أو اتحاد لحماية المؤسسات النسوية على نسبة مئوية بلغت (11%) من أفراد العينة، أما الاقتراحات المتمثلة بضرورة زيادة التمويل لمشاريع المؤسسات النسوية داخليا وخارجيا، والتشبيك مع مؤسسات المجتمع المدني محليا وخارجيا، وتجديد الرقابة والمساءلة المالية للمؤسسات النسوية فقد حصلت على تأييد ما نسبته (9%) من أفراد العينة، تلاها الاقتراح المتمثل بضرورة تعزيز الثقة المتبادلة بين أعضاء المؤسسات النسوية، بنسبة مئوية بلغت (7%)، فاقترح التسويق الإعلامي لدور المؤسسات النسوية، بنسبة مئوية بلغت (6)، وقد يكون سبب ذلك نابعاً من إدراك المديرات لأهمية النشاط الاعلامي لهذه المؤسسات، وأهمية دوره في تغيير المفاهيم الخاطئة لدى أفراد المجتمع باتجاه هذه المؤسسات وطبيعة عملها بشكل خاص، والمرأة وحركتها التحررية بشكل عام، مؤكدين على أهمية ورش العمل والندوات وتوظيف وسائل الاعلام في ذلك.

بينما حصل الاقتراحين المتمثلين بضرورة الابتعاد عن مفاهيم المركزية في عمل المؤسسات النسوية، والتجديد الانتخابي لها على نسبة إجابة بلغت (5%)، تلاهما الاقتراحين المتمثلين بضرورة توفير الأجهزة والمعدات للمؤسسات النسوية، والتقنين في عدد التراخيص الممنوحة لهذه المؤسسات بنسبة إجابة بلغت (4%) من أفراد العينة، وقد يكون ذلك نابعاً من إدراك غالبية المديرات أن النجاح في العمل يتطلب العمل التشاركي، وتفويض الصلاحيات للموظفين أو الإداريين، وضرورة تتمتع قيادات هذه المؤسسات بالديمقراطية داخليا كي تستطيع

أن تكون مقنعة في محاولاتها لنشر وترسيخ الديمقراطية في المجتمع وخارج نطاق المؤسسة، وأن تتمتع بسمات القيادة التحويلية، وهذه القضايا متوفرة بدرجة مقبولة في هذه المؤسسات، كما أن الأجهزة والمعدات هي متوفرة في غالبية هذه المؤسسات، وحرص المديرات على توفيرها، كي تسهم في تسهيل اجراءات العمل، وتساعد المؤسسة النسوية على الاستقلال وعدم اعتمادها على منظمات ومؤسسات أخرى كالبليات والنوادي وغيرها، أما التقنين في منح التراخيص فقد يكون بسبب ادراك بعض المديرات لكثرة اعداد المؤسسات النسوية العاملة في محافظات شمال الضفة الغربية، الامر الذي قد يوجد نوعا من المنافسة غير المحمودة بينها، أو التداخل في الخدمات التي تقدمها هذه المؤسسات في منطقة واحدة، أضف الى ذلك أن هناك اعتقاد لدى البعض بأن الكثير من هذه المؤسسات هدفها الربح المادي ولكن هذه الظاهرة تبقى محصورة في نطاق ضيق جداً.

النتائج المتعلقة بفحص فرضيات الدراسة

أولاً: النتائج المتعلقة بفحص الفرضية الأولى

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الاحصائية ($0.05 \geq \alpha$) بين اتجاهات مديرات المؤسسات النسوية في محافظات شمال الضفة الغربية نحو واقع ودور المؤسسات النسوية في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية تبعاً لمتغير المؤهل العلمي.

لفحص هذه الفرضية، أجري اختبار (ت) لعينتين مستقلتين (Independent t-test)، وذلك على الأداة الكلية (الاتجاهات ككل)، ولكل مجال من مجالاتها، وجاءت النتائج كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول (8): نتائج اختبار (ت) لعينتين مستقلتين لاختبار مستوى دلالة الفروق لاتجاهات مديرات المؤسسات النسوية تبعاً لمتغير المؤهل العلمي للمديرة

المجال	بكالوريوس فأقل (ن: 69)		ماجستير فأعلى (ن: 14)		درجات الحرية	قيمة ت	مستوى الدلالة
	المتوسط	الانحراف	المتوسط	الانحراف			
المجال الاجتماعي	4.31	.632	4.32	.683	81	-.053	.958
المجال السياسي	3.87	.868	3.46	1.268	81	1.476	.144
المجال الثقافي التعليمي	3.96	.624	3.54	.562	81	2.328	.022
المجال الاقتصادي	3.85	.724	3.63	.766	81	1.040	.301
المجال الصحي	3.79	.694	3.53	.971	81	1.201	.233
المجال القانوني	3.47	.950	3.49	1.347	81	-.063	.950
الدرجة الكلية للاتجاهات	3.93	.618	3.72	.777	81	1.145	.256

* دالة إحصائية عند مستوى الدلالة $(\alpha \geq 0.05)$.

يتضح من الجدول (8) عدم وجود فروق دالة إحصائية عند مستوى الدلالة $(\alpha \geq 0.05)$ ، في اتجاهات مديرات المؤسسات النسوية في محافظات شمال الضفة الغربية نحو واقع ودور المؤسسات النسوية في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية تبعاً لمتغير المؤهل العلمي للمديرة، وذلك على مستوى الدرجة الكلية للاتجاهات، وعلى كل من المجالات: الاجتماعي، والسياسي، والاقتصادي، والصحي، والقانوني، إذ جاءت قيم الدلالة للاختبار لكل من الدرجة الكلية للاتجاهات، ولكل مجال من المجالات المذكورة على التوالي: (.958،.144،.301،.233،.256)، وجميع هذه القيم هي أكبر من (0.05) ، مما يعني قبول الفرضية الصفرية على مستوى هذه المجالات، بمعنى أن اتجاهات مديرات المؤسسات النسوية في محافظات شمال الضفة الغربية نحو واقع ودور المؤسسات النسوية في ظل السلطة الوطنية

الفلسطينية على المجال الكلي للاتجاهات، وكل مجال من المجالات المذكورة، لا تختلف باختلاف المؤهل العلمي للمديرة.

وقد يكون سبب ذلك أن العمل النسوي بشكل عام يتطلب إيماناً مطلقاً بأهمية هذا العمل وبالمنظومة الحقوقية للنساء فقد كانت النساء سابقاً وفي أوج مراحل العمل النسوية النشط وتحديدًا في فترة الثمانينات تنشط في العمل النسوي دون التطلع إلى المستوى الأكاديمي أو العلمي للناشطة، وإنما انطلاقاً من رغبة وإيمان النساء بخلق واقع أفضل لهن، واقعاً يقوم على أسس من العدالة والمساواة الاجتماعية، وانطلاقاً من الدور الريادي التي كانت تلعبه هؤلاء النسوة في مقاومة الاحتلال، ونشاطها داخل الأحزاب السياسية، والأطر الطلابية واللجان الإغاثية والتطوعية. واختلفت هذه النتيجة مع نتائج دراسة دراغمة (2014) التي بينت عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد المؤسسات النسوية نحو فاعلية التدريب المقدم لتمكين المرأة الفلسطينية اقتصادياً تعزى لمتغير المستوى التعليمي.

في حين يبين الجدول وجود فروق دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$)، في اتجاهات مديرات المؤسسات النسوية في محافظات شمال الضفة الغربية نحو واقع ودور المؤسسات النسوية في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية تبعاً لمتغير المؤهل العلمي للمديرة على مستوى على مستوى المجال الثقافي والتعليمي، إذ بلغت قيمة مستوى الدلالة لهذا المجال (0.022)، وهي أصغر من (0.05)، مما ينفي الفرضية الصفرية على مستوى هذا المجال، وبالعودة إلى المتوسطات الحسابية يتضح بأن الفرق كان لصالح مديرات من حملة الدرجة بكالوريوس فأقل، حيث كان متوسط اجاباتهم على هذا المجال (3.96)، مقابل متوسط قدره (3.54) لزميلاتهن ممن يحملن درجة الماجستير فأعلى، بمعنى أن اتجاهات مديرات المؤسسات النسوية اللواتي يحملن درجة البكالوريوس أو أقل هي أكثر إيجابية نحو واقع ودور المؤسسات النسوية في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية في المجال الثقافي التعليمي ممن يحملن درجات أعلى.

فحملة الدرجات العليا من المديرات عادة ما يضعن أهدافاً متقدمة، وأكثر استراتيجية من زميلاتهن من المديرات اللواتي يحملن مؤهلات علمية أقل كالبكالوريوس، ويسعين كذلك إلى

نشر الوعي الثقافي والاجتماعي بالمضامين الاجتماعية والقانونية والحقوقية أكثر، مما يصعب عليهن تحقيق أهداف مؤسساتهن، ويصطدمن بأرض الواقع الصعب الذي لا يقدم لهن الدعم الكافي لبلوغ أهدافهن، وبالتالي تبقى اتجاهاتهن نحو واقع هذه المؤسسات ودورها بدرجة أقل من نظيراتها ممن يحملن درجة البكالوريوس فأقل.

ثانياً: النتائج المتعلقة بفحص الفرضية الثانية

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الاحصائية ($0.05 \geq \alpha$) بين اتجاهات مديرات المؤسسات النسوية في محافظات شمال الضفة الغربية نحو واقع ودور المؤسسات النسوية في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية تبعاً لمتغير عمر المؤسسة.

لفحص هذه الفرضية، أجري اختبار تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA)، وذلك على الأداة الكلية (الاتجاهات ككل)، ولكل مجال من مجالاتها، وجاءت النتائج كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول (9): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار مستوى دلالة الفروق بين اتجاهات مديرات المؤسسات النسوية تبعاً لمتغير عمر المؤسسة

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
المجال الاجتماعي	بين المجموعات	1.209	2	.604	1.512	.227
	داخل المجموعات	31.985	80	.400		
	المجموع	33.193	82			
المجال السياسي	بين المجموعات	1.466	2	.733	.808	.449
	داخل المجموعات	72.543	80	.907		
	المجموع	74.009	82			
المجال التعليمي والثقافي	بين المجموعات	1.385	2	.692	1.774	.176
	داخل المجموعات	31.213	80	.390		
	المجموع	32.598	82			
المجال الاقتصادي	بين المجموعات	4.407	2	2.204	4.469	.014*
	داخل المجموعات	39.448	80	.493		
	المجموع	43.855	82			
المجال الصحي	بين المجموعات	1.920	2	.960	1.751	.180
	داخل المجموعات	43.859	80	.548		
	المجموع	45.779	82			
المجال القانوني	بين المجموعات	1.132	2	.566	.541	.585
	داخل المجموعات	83.782	80	1.047		
	المجموع	84.915	82			
	بين المجموعات	1.739	2	.870	2.133	.125
	داخل المجموعات	32.623	80	.408		
	المجموع	34.362	82			

* دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$).

يتضح من الجدول (9) عدم وجود فروق دالة إحصائية عند مستوى الدلالة

($\alpha \geq 0.05$)، بين اتجاهات مديرات المؤسسات النسوية في محافظات شمال الضفة الغربية نحو

واقع ودور المؤسسات النسوية في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية تبعاً لمتغير عمر المؤسسة، وذلك على مستوى الدرجة الكلية للاتجاهات، وعلى كل من المجالات: الاجتماعي، والسياسي، التعليمي الثقافي، والصحي، والقانوني، إذ جاءت قيم الدلالة للاختبار لكل من الدرجة الكلية للاتجاهات، ولكل مجال من المجالات المذكورة على التوالي: (585،180،176،449،227)، (125)، وجميع هذه القيم هي أكبر من (0.05)، مما يعني قبول الفرضية الصفرية على مستوى هذه المجالات، بمعنى أن اتجاهات مديرات المؤسسات النسوية في محافظات شمال الضفة الغربية نحو واقع ودور المؤسسات النسوية في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية على المجال الكلي للاتجاهات، وكل مجال من المجالات المذكورة، لا تختلف باختلاف عمر المؤسسة بالسنوات.

وقد يكون سبب ذلك أن منظومة حقوق المرأة ورؤى المؤسسات النسوية وأجندتها التنفيذية منظمة ضمن برامج وأنشطة أكثر ميلاً نحو المؤسسة الهادفة إلى دمج النساء بعملية البناء والتنمية انطلاقاً من مبدأ المساواة والعدالة الاجتماعية. واتفقت نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة العسيلي وربابعة (2009) التي بينت أهمية ودور المؤسسات النسوية في تطوير المجتمع الفلسطيني.

في حين يبين الجدول وجود فروق دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$)، في اتجاهات مديرات المؤسسات النسوية في محافظات شمال الضفة الغربية نحو واقع ودور المؤسسات النسوية في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية تبعاً لمتغير عمر المؤسسة على مستوى المجال الاقتصادي، إذ بلغت قيمة مستوى الدلالة لهذا المجال (0.014). وهذه القيمة أصغر من (0.05)، مما ينفي الفرضية الصفرية على مستوى هذا المجال، وللتعرف على مواطن الفروق بين مستويات متغير عمر المؤسسة على مستوى المجال الاقتصادي، وتحديد وجهتها، فقد أُجري اختبار أقل فرق دال إحصائية (LSD) للمقارنات البعدية، حيث كانت النتائج - كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول (10): نتائج اختبار أقل فرق دال إحصائيا (LSD) للمقارنات البعدية لمتغير عمر المؤسسة على مستوى المجال الاقتصادي

أقل من 10 سنوات المتوسط (3.44)	من 10 - 20 سنة المتوسط (3.93)	أكثر من 20 سنة المتوسط (3.99)	عمر المؤسسة
-----	-.489*	-.549*	أقل من 10 سنوات المتوسط (3.44)
	-----	-.060	من 10 - 20 سنة المتوسط (3.93)
		-----	أكثر من 20 سنة المتوسط (3.99)

* دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$).

يشير الجدول (10) إلى أن الفروق بين إجابات مديرات المؤسسات النسوية في محافظات شمال الضفة الغربية فيما يتعلق باتجاهاتهن نحو واقع ودور المؤسسات النسوية في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية تبعاً لمتغير عمر المؤسسة على مستوى المجال الاقتصادي، كانت بين مديرات اللاتي يدرن مؤسسات عمرها أقل من عشر سنوات في جهة، ومديرات اللاتي يدرن مؤسسات عمرها من "10-20 سنة" والتي عمرها أكثر من 20 سنة في جهة أخرى، وذلك لصالح مديرات للمؤسسات التي يتراوح عمرها ما بين "10-20 سنة"، وتلك التي يزيد عمرها عن العشرون سنة؛ بمعنى أن اتجاهات مديرات اللواتي يزيد عمر المؤسسات النسوية التي يدرنهن عن عشرة سنوات نحو واقع ودور هذه المؤسسات على مستوى المجال الاقتصادي هو أفضل ويفوق اتجاهات نظيرتهن اللاتي يدرن مؤسسات نسوية يقل عمرها عن عشرة سنوات.

وقد يكون سبب ذلك أن نساء الأطر النسوية اللواتي عاصرن مراحل متعددة لعمل المرأة ونضالها بدأ من مشاركتها في عملية المقاومة والتحرر الوطني والاجتماعي إلى مرحلة بناء وتأسيس المجتمع الفلسطيني ومساهمتها في عملية بناء الدولة والتنمية وتعتبر نفسها شريكة مع السلطة في عملية البناء والتنمية.

كما أنها شريكة حريصة على أهمية قيام مجتمع تسوده أسس المساواة والعدالة الاجتماعية المبنية على مساواة النوع الاجتماعي، ويختلفن عن مثيلاتها اللواتي عاصرن العمل النسوي حديثاً ويعملن ضمن رؤى الدول المانحة المشروطة ضمن أجندات ورؤى تتبع أهدافاً معينة ومجزأة حسب طبيعة الواقع الفلسطيني الراهن. و تعزو الباحثة ذلك إلى إن النساء اللواتي عملن في المؤسسات والأطر النسوية منذ أكثر من عشرة أعوام لديهن إيمان مطلق بأن أكثر من الجيل الجديد الذي يعمل كموظف ضمن ساعات عمل معينة ومدفوعة الأجر، ويتبع وصوفاً وظيفية وضعت لهن من قبل المؤسسة أو الدولة المانحة.

ثالثاً: النتائج المتعلقة بفحص الفرضية الثالثة

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الاحصائية ($0.05 \geq \alpha$) بين اتجاهات مديرات المؤسسات النسوية في محافظات شمال الضفة الغربية نحو واقع ودور المؤسسات النسوية في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية تبعاً لمتغير سنوات الخبرة في العمل.

لفحص هذه الفرضية، أجري اختبار تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA)، وذلك على الأداة الكلية (الاتجاهات ككل)، ولكل مجال من مجالاتها، وجاءت النتائج كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول (11): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار مستوى دلالة الفروق بين اتجاهات مديرات المؤسسات النسوية تبعاً لمتغير سنوات الخبرة في العمل

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
المجال الاجتماعي	بين المجموعات	.888	3	.296	.724	.541
	خلال المجموعات	32.306	79	.409		
	المجموع	33.193	82			
المجال السياسي	بين المجموعات	2.834	3	.945	1.049	.376
	خلال المجموعات	71.175	79	.901		
	المجموع	74.009	82			
المجال التعليمي والثقافي	بين المجموعات	1.231	3	.410	1.034	.382
	خلال المجموعات	31.367	79	.397		
	المجموع	32.598	82			
المجال الاقتصادي	بين المجموعات	3.731	3	1.244	2.449	*.050
	خلال المجموعات	40.124	79	.508		
	المجموع	43.855	82			
المجال الصحي	بين المجموعات	.874	3	.291	.512	.675
	خلال المجموعات	44.905	79	.568		
	المجموع	45.779	82			
المجال القانوني	بين المجموعات	4.814	3	1.605	1.583	.200
	خلال المجموعات	80.101	79	1.014		
	المجموع	84.915	82			
	بين المجموعات	1.775	3	.592	1.434	.239
	خلال المجموعات	32.587	79	.412		
	المجموع	34.362	82			

* دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$).

يتضح من الجدول (11) عدم وجود فروق دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$)، بين اتجاهات مديرات المؤسسات النسوية في محافظات شمال الضفة الغربية نحو واقع ودور المؤسسات النسوية في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية تبعاً لمتغير سنوات الخبرة في

العمل، وذلك على مستوى الدرجة الكلية للاتجاهات، وعلى كل من المجالات: الاجتماعي، والسياسي، التعليمي الثقافي، والصحي، والقانوني، إذ جاءت قيم الدلالة للاختبار لكل من الدرجة الكلية للاتجاهات، ولكل مجال من المجالات المذكورة على التوالي (382.، 376.، 541.، 675.، 200.، 239.، 0.05). وجميع هذه القيم هي أكبر من (0.05)، مما يعني قبول الفرضية الصفرية على مستوى هذه المجالات، بمعنى أن اتجاهات مديرات المؤسسات النسوية في محافظات شمال الضفة الغربية نحو واقع ودور المؤسسات النسوية في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية على المجال الكلي للاتجاهات، وكل مجال من المجالات المذكورة، لا تختلف باختلاف سنوات الخبرة في العمل.

وقد يعزى السبب في ذلك إلى كون هذه المؤسسات مؤسسات تنموية تعاونية فيها نوع من الديمقراطية في اتخاذ القرارات الجماعية التي تعتمد بعد التنسيق والتشاور وتبادل الآراء والأفكار بين مديراتها في المحافظات الفلسطينية ما يمكن مديرات هذه المؤسسات من تبادل الخبرات الإدارية والاستفادة من خبرات بعضهم البعض بغض النظر عن سنوات الخبرة في العمل الإداري لاتخاذ قرارات عملية تهدف إلى خدمة مصالح المستفيدين من خدمات تلك المؤسسات في النواحي الاجتماعية والتعليمية الثقافية والسياسية والصحية والقانونية، وقد تتناغم هذه النتيجة مع ما ذكره زهران (1977) من أن الأهمية الوظيفية التنظيمية للاتجاهات تتمثل في تجميع الاتجاهات والخبرات المتعددة والمتنوعة في كل منتظم، مما يؤدي إلى اتساق سلوك الفرد وثباته نسبياً في المواقف المختلفة، وتجنب الضياع أو التشتت في مهامات الخبرات الجزئية المنفصلة، مما جعل المديرات يشكلن نفس الحكم في هذا الإطار.

في حين يبين الجدول وجود فروق دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$)، في اتجاهات مديرات المؤسسات النسوية في محافظات شمال الضفة الغربية نحو واقع ودور المؤسسات النسوية في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية تبعاً لمتغير سنوات الخبرة في العمل على مستوى المجال الاقتصادي، إذ بلغت قيمة مستوى الدلالة لهذا المجال (0.05). وهذه القيمة مساوية لقيمة ألفا (0.05)، مما ينفي الفرضية الصفرية على مستوى هذا المجال، وللتعرف على

مواطن الفروق بين مستويات متغير سنوات الخبرة في العمل للمديرة على مستوى المجال الاقتصادي، وتحديد وجهتها، فقد أُجري اختبار أقل فرق دال إحصائياً (LSD) للمقارنات البعدية، حيث كانت النتائج - كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول (12): نتائج اختبار أقل فرق دال إحصائياً (LSD) للمقارنات البعدية لمتغير سنوات الخبرة في العمل للمديرة على مستوى المجال الاقتصادي

سنوات الخبرة في العمل	من 1- 5 سنوات المتوسط (3.58)	من 6- 11 سنة المتوسط (3.89)	من 12- 17 سنة المتوسط (3.65)	18 فأكثر المتوسط (4.16)
من 1- 5 سنوات المتوسط (3.58)	----	-0.306	-0.068	*-0.581
من 6- 11 سنة المتوسط (3.89)		----	0.238	-0.275
من 12- 17 سنة المتوسط (3.65)			----	*-0.513
18 فأكثر المتوسط (4.16)				----

* دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$).

يشير الجدول (12) إلى أن الفروق بين إجابات مديرات المؤسسات النسوية في محافظات شمال الضفة الغربية فيما يتعلق باتجاهاتهن نحو واقع ودور المؤسسات النسوية في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية تبعاً لمتغير سنوات الخبرة في العمل للمديرة على مستوى المجال الاقتصادي، كانت فقط بين كل من مديرات اللواتي لديهن سنوات خبرة "من 1- 5 سنوات"، ومديرات اللواتي لديهن خبرة من "12-17" سنة في جهة، وزميلاتهن ممن لديهن سنوات خبرة 18 سنة فأكثر في جهة أخرى، وذلك لصالح مديرات ممن لديهن سنوات خبرة من فئة 18 سنة فأكثر؛ بمعنى أن اتجاهات مديرات المؤسسات النسوية اللواتي لديهن سنوات خبرة 18 سنة

فأكثر نحو واقع ودور هذه المؤسسات على مستوى المجال الاقتصادي هو أفضل، ويفوق اتجاهات نظيراتها اللواتي تقل سنوات خبرتهن عن ذلك.

وقد يكون سبب ذلك نابعاً من أن مديرات اللواتي لديهن سنوات خبرة 18 سنة فأكثر قد عملت مؤسساتهن على تقديم مشاريع بعدد أكبر وبتمويل أضخم من الفئات الأقل، ذلك بسبب أن طول فترة الخبرة قد يكون أتاح لهن المجال لتحصيل خبرة أعمق في التواصل مع مؤسسات داعمة بشكل أكبر من نظيراتها من فئات الخبرة الأقل، وتمكنهن من جلب التمويل بدرجة أفضل، الأمر الذي أدى إلى رؤيتهن لانجاز مؤسساتهن في هذا المجال بصورة أفضل، وأن المشاريع الاقتصادية وآثارها قد أخذت الوقت الكافي لتثمر، وتبين مردودها بصورة أوضح مما هو لدى مديرات من فئات الخبرة الأدنى.

رابعاً: النتائج المتعلقة بفحص الفرضية الرابعة

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الاحصائية ($0.05 \geq \alpha$) بين اتجاهات مديرات المؤسسات النسوية في محافظات شمال الضفة الغربية نحو واقع ودور المؤسسات النسوية في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية تبعاً لمتغير المحافظة.

لفحص هذه الفرضية، أجري اختبار تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA)، وذلك على الأداة الكلية (الاتجاهات ككل)، ولكل مجال من مجالاتها، وجاءت النتائج كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول (13): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار مستوى دلالة الفروق بين اتجاهات مديرات المؤسسات النسوية تبعاً لمتغير المحافظة

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
المجال الاجتماعي	بين المجموعات	4.241	5	.848	2.256	.050
	خلال المجموعات	28.952	77	.376		
	المجموع	33.193	82			
المجال السياسي	بين المجموعات	8.055	5	1.611	1.881	.107
	خلال المجموعات	65.954	77	.857		
	المجموع	74.009	82			
المجال التعليمي والثقافي	بين المجموعات	2.160	5	.432	1.093	.371
	خلال المجموعات	30.438	77	.395		
	المجموع	32.598	82			
المجال الاقتصادي	بين المجموعات	3.703	5	.741	1.420	.226
	خلال المجموعات	40.152	77	.521		
	المجموع	43.855	82			
المجال الصحي	بين المجموعات	2.222	5	.444	.785	.563
	خلال المجموعات	43.558	77	.566		
	المجموع	45.779	82			
المجال القانوني	بين المجموعات	10.971	5	2.194	2.285	.050
	خلال المجموعات	73.944	77	.960		
	المجموع	84.915	82			
الدرجة الكلية لمجالات الدراسة	بين المجموعات	3.137	5	.627	1.547	.185
	خلال المجموعات	31.225	77	.406		
	المجموع	34.362	82			

* دالة إحصائية عند مستوى الدلالة $(\alpha \geq 0.05)$.

يتضح من الجدول (13) عدم وجود فروق دالة إحصائية عند مستوى الدلالة $(\alpha \geq 0.05)$ ، بين اتجاهات مديرات المؤسسات النسوية في محافظات شمال الضفة الغربية نحو واقع

ودور المؤسسات النسوية في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية تبعاً لمتغير المحافظة، وذلك على مستوى الدرجة الكلية للاتجاهات، وعلى كل من المجالات: السياسي، والتعليمي الثقافي، والاقتصادي، والصحي، إذ جاءت قيم الدلالة للاختبار لكل من الدرجة الكلية للاتجاهات، ولكل مجال من المجالات المذكورة على التوالي (107.، 371.، 226.، 563.، 185.). وجميع هذه القيم هي أكبر من (0.05)، مما يعني قبول الفرضية الصفرية على مستوى هذه المجالات، بمعنى أن اتجاهات مديرات المؤسسات النسوية في محافظات شمال الضفة الغربية نحو واقع ودور المؤسسات النسوية في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية على المجال الكلي للاتجاهات، وكل مجال من المجالات المذكورة، لا تختلف باختلاف المحافظة.

وقد يكون سبب ذلك أن جميع محافظات فلسطين بما فيها محافظات الشمال الفلسطيني تعيش نفس الظروف السياسية والتعليمية والاقتصادية والصحية في ظل سيطرة الاحتلال الاسرائيلي على المعابر من وإلى الضفة الغربية، وقد يعزى كذلك إلى أن معظم البرامج والرؤى النسوية تحمل في طياتها نفس الهم النسوي والمطالب الحقوقية للنساء في كافة أرجاء الوطن، واتفقت نتائج هذه الدراسة ضمناً مع نتائج دراسة الصفدي وأبو غصيب وحمدان (1995) في دور العمل النسوي في التنمية خاصة في القضايا الاجتماعية المتعلقة بالنوع الاجتماعي.

في حين يبين الجدول وجود فروق دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$)، في اتجاهات مديرات المؤسسات النسوية في محافظات شمال الضفة الغربية نحو واقع ودور المؤسسات النسوية في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية تبعاً لمتغير المحافظة على مستوى المجالين الاجتماعي والقانوني، إذ بلغت قيمة مستوى الدلالة لكل من هذين المجالين (0.50) وهذه القيمة مساوية لقيمة ألفا (0.05)، مما ينفي الفرضية الصفرية على مستواهما، ويثبت وجود الفروق، وللتعرف على مواطن الفروق بين مستويات متغير المحافظة على مستوى كل من المجال الاجتماعي، والمجال القانوني، وتحديد وجهتها، فقد أُجري اختبار أقل فرق دال إحصائياً (LSD) للمقارنات البعدية، حيث كانت النتائج كما يلي:

أ) مواطن الفروق ووجهتها بين مستويات متغير المحافظة على مستوى المجال الاجتماعي:

جدول (14): نتائج اختبار أقل فرق دال إحصائياً (LSD) للمقارنات البعدية لمتغير المحافظة على مستوى المجال الاجتماعي

المحافظة	جنين المتوسط (4.10)	نابلس المتوسط (4.30)	طولكرم المتوسط (4.60)	طوباس المتوسط (4.23)	سلفيت المتوسط (4.75)	قلقيلية المتوسط (4.10)
جنين المتوسط (4.10)	----	-.203	-.504*	-.133	-.654*	-.008
نابلس المتوسط (4.30)		----	-.301	.069	-.451	.194
طولكرم المتوسط (4.60)			----	.371	-.150	.496
طوباس المتوسط (4.23)				----	-.521	.125
سلفيت المتوسط (4.75)					----	.646
قلقيلية المتوسط (4.10)						----

يشير الجدول (14) إلى أن الفروق بين إجابات مديرات المؤسسات النسوية في محافظات شمال الضفة الغربية فيما يتعلق باتجاهاتهن نحو واقع ودور المؤسسات النسوية في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية تبعاً لمتغير المحافظة على مستوى المجال الاجتماعي، كانت فقط بين مديرات مؤسسات محافظة جنين في جهة، وكل من مديرات محافظتي طولكرم وسلفيت في جهة أخرى، وذلك لصالح مديرات من محافظتي طولكرم وسلفيت؛ بمعنى أن اتجاهات مديرات المؤسسات النسوية في محافظتي طولكرم وسلفيت نحو واقع ودور هذه المؤسسات على مستوى المجال الاجتماعي هي أفضل، وتفوق اتجاهات نظيراتها من محافظة جنين.

وقد يكون سبب ذلك إلى أن طبيعة النظام الاجتماعي السائد في محافظات طولكرم وسلفيت هو نظام أكثر ديمقراطية وانفتاح في التعامل مع الأجندات النسوية وقد يعزى ذلك لقرب هذه المحافظات من الداخل الفلسطيني المحتل أو لطبيعة العلاقات الاجتماعية بين افراده من الذكور والاناث بعكس النظام الاجتماعي في محافظة جنين التي تتميز بسيادة النظرة الذكورية في التعامل مع الأجندات وخاصة أجندات العمل النسوي وأجندات المؤسسات النسوية.

(ب) مواطن الفروق ووجهتها بين مستويات متغير المحافظة على مستوى المجال القانوني:

جدول (15): نتائج اختبار أقل فرق دال إحصائياً (LSD) للمقارنات البعدية لمتغير المحافظة على مستوى المجال القانوني

المحافظة	جنين المتوسط (3.16)	نابلس المتوسط (3.62)	طولكرم المتوسط (3.60)	طوباس المتوسط (3.25)	سلفيت المتوسط (4.24)	قلقيلية المتوسط (2.90)
جنين المتوسط (3.16)	----	-.461	-.444	-.094	-1.084*	.256
نابلس المتوسط (3.62)		----	.017	.367	-.623	.717
طولكرم المتوسط (3.60)			----	.350	-.640	.700
طوباس المتوسط (3.25)				----	-.990*	.350
سلفيت المتوسط (4.24)					----	-1.340*
قلقيلية المتوسط (2.90)						----

يشير الجدول (15) إلى أن الفروق بين إجابات مديرات المؤسسات النسوية في محافظات شمال الضفة الغربية فيما يتعلق باتجاهاتهن نحو واقع ودور المؤسسات النسوية في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية تبعاً لمتغير المحافظة على مستوى المجال القانوني، كانت بين

مديرات مؤسسات محافظة سلفيت في جهة، وكل من مديرات مؤسسات محافظات جنين وطوباس وقلقيلية في جهة أخرى، وذلك لصالح مديرات من محافظة سلفيت؛ بمعنى أن اتجاهات مديرات المؤسسات النسوية في محافظة سلفيت نحو واقع ودور هذه المؤسسات على مستوى المجال القانوني هي أفضل، وتفوق اتجاهات نظيراتها من محافظات جنين وطوباس وقلقيلية في هذا المجال.

وقد يعزى سبب ذلك الى سيادة الفكر اليساري في هذه المحافظة التي خرجت الكثير من المفكرين السياسيين والحقوقيين البارزين والنساء الرائدات في العمل النسوي والتنظيمات الحقوقية والجمعيات في وقت مبكر مقارنة مع بقية محافظات الوطن، والتي هدفت منذ تشكيلها إلى نشر الوعي القانوني بطبيعة دور وعمل المؤسسات النسوية. واتفقت نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة الصفي و ابو غصيب وحمدان (1995)، في دور العمل النسوي في التنمية خاصة في القضايا المتعلقة بالنوع الاجتماعي.

خامساً: النتائج المتعلقة بفحص الفرضية الخامسة

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الاحصائية ($0.05 \geq \alpha$) بين اتجاهات مديرات المؤسسات النسوية في محافظات شمال الضفة الغربية نحو واقع ودور المؤسسات النسوية في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية تبعاً لمتغير طبيعة عمل المؤسسة.

لفحص هذه الفرضية، أجري اختبار تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA)، وذلك على الأداة الكلية (الاتجاهات ككل)، ولكل مجال من مجالاتها، وجاءت النتائج كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول (16): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار مستوى دلالة الفروق بين اتجاهات مديرات المؤسسات النسوية تبعاً لمتغير طبيعة عمل المؤسسة

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
المجال الاجتماعي	بين المجموعات	6.688	3	2.229	6.644	.000
	خلال المجموعات	26.506	79	.336		
	المجموع	33.193	82			
المجال السياسي	بين المجموعات	17.060	3	5.687	7.889	.000
	خلال المجموعات	56.949	79	.721		
	المجموع	74.009	82			
المجال التعليمي الثقافي	بين المجموعات	5.270	3	1.757	5.078	.003
	خلال المجموعات	27.328	79	.346		
	المجموع	32.598	82			
المجال الاقتصادي	بين المجموعات	6.554	3	2.185	4.627	.005
	خلال المجموعات	37.302	79	.472		
	المجموع	43.855	82			
المجال الصحي	بين المجموعات	3.771	3	1.257	2.364	.077
	خلال المجموعات	42.009	79	.532		
	المجموع	45.779	82			
المجال القانوني	بين المجموعات	13.318	3	4.439	4.898	.004
	خلال المجموعات	71.597	79	.906		
	المجموع	84.915	82			
الدرجة الكلية لمجالات الدراسة	بين المجموعات	8.009	3	2.670	8.003	.000
	خلال المجموعات	26.353	79	.334		
	المجموع	34.362	82			

يتضح من الجدول (16) وجود فروق دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$)، بين اتجاهات مديرات المؤسسات النسوية في محافظات شمال الضفة الغربية نحو واقع ودور المؤسسات النسوية في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية تبعاً لمتغير طبيعة عمل المؤسسة، وذلك

على مستوى الدرجة الكلية للاتجاهات، وعلى كل من المجالات: الاجتماعي، والسياسي، والتعليمي الثقافي، والاقتصادي، والصحي، إذ جاءت قيم الدلالة للاختبار لكل من الدرجة الكلية للاتجاهات، ولكل مجال من المجالات المذكورة على التوالي (0.000، 0.000، 0.003)، وجميع هذه القيم هي أصغر من (0.05)، مما يعني رفض الفرضية الصفرية على مستوى هذه المجالات، بمعنى أن اتجاهات مديرات المؤسسات النسوية في محافظات شمال الضفة الغربية نحو واقع ودور المؤسسات النسوية في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية على المجال الكلي للاتجاهات، وكل مجال من المجالات المذكورة، تختلف باختلاف طبيعة عمل المؤسسة، وقد يكون سبب ذلك إلى طبيعة المشروع أو البرنامج التي تخصص بها كل مؤسسة من المؤسسات المبحوثة وإلى طبيعة البرامج التمكينية التي تنتهجها كل مؤسسة.

في حين يبين الجدول عدم وجود فروق دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$)، في اتجاهات مديرات المؤسسات النسوية في محافظات شمال الضفة الغربية نحو واقع ودور المؤسسات النسوية في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية تبعاً لمتغير طبيعة عمل المؤسسة على مستوى المجال الصحي، إذ بلغت قيمة مستوى الدلالة لهذا المجال (0.077) وهذه القيمة أكبر من قيمة ألفا (0.05)، مما ينفي وجود الفروق الدالة.

وقد يكون سبب ذلك قلة أو نستطيع القول عدم وجود مؤسسات نسوية متفردة في تقديم الخدمات الصحية للمرأة، إضافة إلى وجود عدة مؤسسات تعنى بشؤون المجتمعات الفلسطينية بما فيها الأسرة كتنظيم اجتماعي مثل الإغاثة الطبية الفلسطينية والهلال الأحمر الفلسطيني وغيرها من المؤسسات.

وللتعرف على مواطن الفروق بين مستويات متغير طبيعة عمل المؤسسة على مستوى الاتجاهات ككل (الأداة الكلية)، وتحديد وجهتها، فقد أُجري اختبار أقل فرق دال إحصائياً (LSD) للمقارنات البعدية، حيث كانت النتائج - كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول (17): نتائج اختبار أقل فرق دال إحصائياً (LSD) للمقارنات البعدية لمتغير طبيعة عمل المؤسسة على مستوى الاتجاهات ككل (الأداة الكلية)

طبيعة عمل المؤسسة	اجتماعية المتوسط	ثقافية المتوسط	تمكينية المتوسط	اخرى المتوسط
(4.14)	(4.14)	(3.86)	(4.15)	(3.48)
اجتماعية المتوسط (4.14)	-----	.277	-.013	.653*
ثقافية المتوسط (3.86)		-----	-.289	.377
تمكينية المتوسط (4.15)			-----	.666*
اخرى المتوسط (3.48)				-----

يشير الجدول (17) إلى أن الفروق بين إجابات مديرات المؤسسات النسوية في محافظات شمال الضفة الغربية فيما يتعلق باتجاهاتهن نحو واقع ودور المؤسسات النسوية في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية تبعاً لمتغير طبيعة عمل المؤسسة على مستوى الاتجاهات ككل، كانت بين مديرات المؤسسات ذات طبيعة العمل الاجتماعية، والتمكينية في جهة، ومديرات المؤسسات من الفئات الأخرى، وذلك لصالح اتجاهات مديرات ذات طبيعة العمل الاجتماعية، والتمكينية، بمعنى أن اتجاهات مديرات المؤسسات النسوية ذات طبيعة العمل الاجتماعية والتمكينية نحو واقع ودور هذه المؤسسات على مستوى الاتجاهات ككل هي أفضل، وتفوق اتجاهات مديرات المؤسسات التي تعمل خارج هذين المجالين.

وتعزو الباحثة ذلك إلى أن الجانب الاجتماعي والتمكيني يأخذ الجانب التثقيفي في البعد البرامجي أكثر منه في المجالات القانونية والسياسية وبقية المجالات الأخرى وسهولة تحديد المخرجات لهذه المجالات ولو على صعيد النتائج والأهداف قصيرة المدى وعلى صعيد تحديد مدى أفادة واستفادة النساء سواء العاملات في المجال النسوي أو الفئات المستهدفة في حين لازالت المؤسسات النسوية تعاني من ذكورية المؤسسات الحكومية وغير الحكومية وضعف البيئة التشريعية والقانونية للنساء والطبيعة السياسية والحزبية التي تصبغ عمل كثير من المؤسسات وتدخل ضمن النسيج الثقافي والاجتماعي عليه، الامر الذي يصعب على الأطر النسوية تحقيق إنجازات واضحة على الصعيدين السياسي والقانوني.

إضافة إلى خوف النساء وخصوصا المستفيدات من البرامج النسوية وضعف قدرتهن على كسر التأوهات ورفع أصواتهن عاليا لتحقيق وتحصيل احتياجاتهن بما في ذلك ضعف الكثير من النساء وصعوبة الوصول إلى مراكز صنع القرار السياسي والمعيقات الموضوعة امامهن كل ذلك جعل استجابات المبحوثات قليلة تجاه المجالات الأخرى.

سادساً: النتائج المتعلقة بفحص الفرضية السادسة

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الاحصائية ($0.05 \geq \alpha$) بين اتجاهات مديرات المؤسسات النسوية في محافظات شمال الضفة الغربية نحو واقع ودور المؤسسات النسوية في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية تبعاً لمتغير مصادر التمويل.

لفحص هذه الفرضية، أجري اختبار تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA)، وذلك على الأداة الكلية (الاتجاهات ككل)، ولكل مجال من مجالاتها، وجاءت النتائج كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول (18): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار مستوى دلالة الفروق بين اتجاهات مديرات المؤسسات النسوية تبعاً لمتغير لمصادر التمويل

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
المجال الاجتماعي	بين المجموعات	.814	2	.407	1.006	.370
	خلال المجموعات	32.379	80	.405		
	المجموع	33.193	82			
المجال السياسي	بين المجموعات	1.429	2	.715	.788	.458
	خلال المجموعات	72.579	80	.907		
	المجموع	74.009	82			
المجال التعليمي والثقافي	بين المجموعات	.672	2	.336	.842	.434
	خلال المجموعات	31.926	80	.399		
	المجموع	32.598	82			
المجال الاقتصادي	بين المجموعات	.186	2	.093	.171	.844
	خلال المجموعات	43.669	80	.546		
	المجموع	43.855	82			
المجال الصحي	بين المجموعات	.516	2	.258	.456	.636
	خلال المجموعات	45.264	80	.566		
	المجموع	45.779	82			
المجال القانوني	بين المجموعات	.179	2	.089	.084	.919
	خلال المجموعات	84.736	80	1.059		
	المجموع	84.915	82			
الدرجة الكلية لمجالات الدراسة	بين المجموعات	.246	2	.123	.288	.750
	خلال المجموعات	34.116	80	.426		
	المجموع	34.362	82			

يتضح من الجدول (18) عدم وجود فروق دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$)، بين اتجاهات مديرات المؤسسات النسوية في محافظات شمال الضفة الغربية نحو واقع ودور المؤسسات النسوية في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية تبعاً لمتغير مصادر التمويل،

وذلك على مستوى الدرجة الكلية للاتجاهات، وعلى كل مجال من المجالات الفرعية، إذ جاءت قيم الدلالة للاختبار لكل من الدرجة الكلية للاتجاهات، ولكل مجال من المجالات الفرعية على التوالي (.370، .458، .434، .844، .636، .919، .750). وجميع هذه القيم هي أكبر من (0.05)، مما يعني قبول الفرضية الصفرية على مستوى هذا المتغير، بمعنى أن اتجاهات مديرات المؤسسات النسوية في محافظات شمال الضفة الغربية نحو واقع ودور المؤسسات النسوية في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية على المجال الكلي للاتجاهات، وكل مجال من المجالات الفرعية لا تختلف باختلاف مصادر تمويل المؤسسة.

وقد يكون السبب في هذه النتيجة متمثلاً بأن الهم الأكبر لإدارات المؤسسات على اختلافها هو الحصول على التمويل ذاته، بغض النظر عن مصدره -خارجياً كان أم داخلياً-، لأن ما يهم هذه المؤسسات هو الحصول على التمويل لدعم وتقديم المشاريع للجهات المستفيدة منها لإثبات ذاتها، وقدرتها على القيام بدورها التنموي، أضف إلى ذلك وكما ذكر عبد الهادي (2013) بأن المساعدات والقروض الممنوحة للفلسطينيين ليست سوى مساعدات شكلية في جوهرها، وتهدف بالدرجة الأساس إلى دفع ما يسمى بمسيرة السلام المتعثرة؛ خاصة وأن جل القطاعات التي يتم اختيارها للاستثمار الأجنبي أو المشاريع المرشحة للتمويل غالباً ما تحددها الدول المانحة بالاتفاق مع البنك الدولي وإسرائيل، كما قد يكون سبب ذلك متماشياً مع الاعتقاد بأن غالبية المؤسسات النسوية الفلسطينية، وقياداتها لديهم الوعي الكافي الذي يحصنهم ضد أن يكونوا أدوات في أيدي الممولين.

ملخص لأهم النتائج

أولاً: تبين أن اتجاهات مديرات المؤسسات النسوية في محافظات شمال الضفة الغربية نحو واقع ودور هذه المؤسسات في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية على مستوى الأداة الكلية (الاتجاهات ككل)، وكل مجال من مجالاتها هي إيجابية، باستثناء المجال القانوني.

ثانياً: تبين أن أكثر المقترحات التي من شأنها أن تسهم في النهوض بواقع ودور المؤسسات النسوية قد تمثلت بالتالي: ضرورة دعم السلطة الوطنية الفلسطينية للمؤسسات النسوية، تلاها

أهمية زيادة رزم المشاريع لهذه المؤسسات، ومن ثم توفير الدعم السياسي للمرأة، وتفعيل ومشاركتها في صنع القرار، فتصحيح المفاهيم الخاطئة لبرامج ومشاريع المؤسسات النسوية، ومن ثم توفير الغطاء القانوني للمؤسسات النسوية، وضرورة وجود بدائل مادية لتغطية مشاريع المؤسسات النسوية.

ثالثاً: تبين عدم وجود فروق دالة في اتجاهات المديرات تبعاً لمتغير المؤهل العلمي للمديرة، وذلك على مستوى الدرجة الكلية للاتجاهات، وعلى المجالات: الاجتماعي، والسياسي، والاقتصادي، والصحي، والقانوني، في حين تبين وجود فروق على مستوى المجال الثقافي والتعليمي، وذلك لصالح المديرات من حملة درجة البكالوريوس فأقل.

رابعاً: تبين عدم وجود فروق دالة بين اتجاهات المديرات تبعاً لمتغير عمر المؤسسة، وذلك على مستوى الدرجة الكلية للاتجاهات، وعلى كل من المجالات: الاجتماعي، والسياسي، التعليمي الثقافي، والصحي، والقانوني، في حين تبين وجود فروق على مستوى المجال الاقتصادي لصالح مديرات المؤسسات التي يتراوح عمرها ما بين "10-20 سنة".

خامساً: تبين عدم وجود فروق دالة بين اتجاهات المديرات تبعاً لسنوات الخبرة للمديرة وذلك على مستوى الدرجة الكلية للاتجاهات، وعلى كل من المجالات: الاجتماعي، والسياسي، والتعليمي الثقافي، والصحي، والقانوني، في حين تبين وجود فروق على مستوى المجال الاقتصادي لصالح المديرات ممن لديهن سنوات خبرة (18) سنة فأكثر.

سادساً: تبين عدم وجود فروق دالة بين اتجاهات المديرات تبعاً لمتغير المحافظة وذلك على مستوى الدرجة الكلية للاتجاهات، وعلى كل من المجالات: السياسي، والتعليمي الثقافي، والاقتصادي، والصحي، في حين تبين وجود فروق على مستوى المجال الاجتماعي لصالح مديرات مؤسسات محافظتي طولكرم وسلفيت، وعلى مستوى المجال القانوني لصالح مديرات مؤسسات محافظة سلفيت.

سابعاً: تبين وجود فروق دالة بين اتجاهات المديرات تبعاً لمتغير طبيعة عمل المؤسسة، وذلك على مستوى الدرجة الكلية للاتجاهات، وعلى كل من المجالات: الاجتماعي، والسياسي،

والتعليمي الثقافي، والاقتصادي، والصحي، لصالح مديرات المؤسسات ذات طبيعة العمل الاجتماعي، والتمكيني، في حين تبين عدم وجود فروق دالة على مستوى المجال الصحي.

ثامناً: تبين عدم وجود فروق دالة بين اتجاهات المديرات تبعاً لمصادر التمويل وذلك على مستوى الدرجة الكلية للاتجاهات، وعلى مستوى جميع المجالات الفرعية.

التوصيات

1. ضرورة توجه الجهات المسؤولة بشقيها الرسمي وغير الرسمي بالدفع نحو التركيز على سن القوانين والتشريعات التي تحمي المرأة ومؤسساتها.

2. أن تسعى السلطة الوطنية الفلسطينية لتشكيل هيئة وطنية عليا تشرف على المؤسسات النسوية، وترعى شؤون المرأة في المجالات المختلفة، وتشرف على البرامج التي تنفذها، وترعاها.

3. أن تعمل السلطة الوطنية الفلسطينية على توفير الدعم المادي للمؤسسات النسوية، وتزويد من حجم رزم المشاريع المقدمة للمؤسسات النسوية، وأن تتيح المجال أمام هذه المؤسسات للعمل بحرية أكبر لجلب الدعم المادي من مصادر داخلية وخارجية.

4. ضرورة سعي القائمين على المؤسسات النسوية بالعمل على تنشيطها في المجال القانوني، وتنظيم عملها بالشراكة مع وزارة العمل الفلسطينية، والقيام بحملات توعية لصناع القرار حول مفهوم النوع الاجتماعي لتوطينه لديهم.

5. أن تحت الأحزاب السياسية المؤسسات الحزبية والوطنية على زيادة تمثيل المرأة واشراكها بشكل أكبر في المناصب القيادية، وفي مواقع تتيح لها المشاركة في صنع القرار.

6. الاهتمام بتمثيل المرأة بشكل مناسب وعادل عند إعداد خطط التنمية في الهيئات والوزارات المختصة لضمان تحقيق مصالحها الاستراتيجية في خطط التنمية الوطنية ضمن إطار زمني واضح ومحدد.

قائمة المصادر والمراجع

ابراهيم، يوسف (2005). المنظمات غير الحكومية الفلسطينية (دراسة جغرافية تنموية)، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الأول: الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة، كلية التجارة بالجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

ابو علبة، عبلة محمود (2001). المنظمات الاهلية الفلسطينية، المكتب الدولي للجمعيات الانسانية والخيرية.

بركات، زياد. (2007). اتجاهات الطلاب الجامعيين الذين يدرسون عن بعد نحو إدارة الوقت وعلاقة ذلك ببعض المتغيرات. دراسات، العلوم التربوية، (34)1، ص ص: 160-175.

بني جابر، جودت (2004). علم النفس الاجتماعي. ط1، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان.

تيم، حسن والنادي، ابتهاج محمد (2010). درجة مساهمة المرأة الفلسطينية في التنمية من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية بنابلس، بحث مقدم الى مؤتمر " العملية التربوية في القرن الحادي والعشرين – واقع وتحديات"، جامعة لنجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

جاد، إصلاح (1991). تطور الدور السياسي للمرأة الفلسطينية. مجلة شؤون المرأة، الجزء الأول، العدد الأول. مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان. العدد 5/76. حزيران 2004.

جاد، إصلاح (2000). دراسة حول: الأطر والمنظمات النسوية غير الحكومية"، الحركة النسوية الفلسطينية، مواطن، رام الله، فلسطين.

جاد، اصلاح (2014). الحركة النسوية الفلسطينية بعد اوسلو: حصاد مر في تمكين الذات وفي تحرير الوطن. مقال منشور .

<http://palestine.assafir.com/Article.aspx?ArticleID=2782>

جامبل، سارة (2002). النسوية وما بعد النسوية، ترجمة أحمد الشامي، الطبعة الأولى، المجلس الأعلى للثقافة.

جامعة القدس المفتوحة (2008). علم النفس الاجتماعي.

الجعبري، ماهر. (2004) المرأة والعمل السياسي في فلسطين رؤية إسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس، فلسطين.

جلال، سعد. (1984). علم النفس الاجتماعي الاتجاهات التطبيقية المعاصرة. منشأة المعارف الإسكندرية، جمهورية مصر العربية.

الحاج يحيى، محمد، وآخرون (1995). المرأة الفلسطينية وبعض قضايا العنف الأسري، مركز بيسان للبحوث والإنماء، رام الله، فلسطين.

حماد، وليد (1999). المنظمات النسائية الأردنية والتنمية المستدامة، مركز الأردن الجديد للدراسات، عمان، الأردن.

الخاروف، أمل والحديدي، سمر (2011)، مشروع ازدهار النساء التنموي وعلاقته بتمكين المرأة الأردنية: دراسة تقييمية، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد (38)، العدد (1) الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

درا غمة، عزت (1991). الحركة النسائية في فلسطين (1903-1990)، مكتب ضياء للدراسات، القدس، فلسطين.

الدرارمة، تمام جميل عمر (2014). فاعلية التدريب المقدم من المؤسسات النسوية في تمكين المرأة الفلسطينية اقتصاديا من وجهة نظر المستفيدات أنفسهن، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس فلسطين.

رياض، إبراهيم ونزال، أحمد (2007). العوامل السياسية والاجتماعية المؤثرة على الدور القيادي للمرأة في المؤسسات الفلسطينية الأهلية والحكومية في محافظة رام الله والبيرة، رسالة غير منشورة، جامعة بيرزيت، رام الله، فلسطين.

الريماوي، محمد عودة وزملائه (2004) *علم النفس العام*. ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان.

زحيلي، غسان. (1993). *اتجاهات طلبة كلية التربية بجامعة دمشق نحو بعض مقررات علم النفس وعلاقتها بالتحصيل الدراسي*. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق.

زقوت، حنان فلاح. (2000). *الاتجاه نحو التحديث لدى طالبات الجامعة الإسلامية بغزة في ضوء بعض القيم السائدة "دراسة عاملية"*. رسالة ماجستير غير منشورة. الجامعة الإسلامية، غزة.

زهران، حامد عبد السلام. (1977). *علم النفس الاجتماعي* (ط4). عالم الكتب، القاهرة.

سعيد، دنيا الأمل (2004.9.18): المشاركة السياسية للمرأة بين الشكل و المضمون، الحوار المتمدن. <http://www.ahewar.org/debat/show.cat.asp?cid=187>

سعيد، نادر. (2011). *المرأة الفلسطينية والتنمية، برنامج دراسات التنمية*، ووزارة التخطيط والتعاون الدولي، سلسلة التخطيط من أجل التنمية، العدد الثالث، رام الله ، فلسطين.

صديق، حسين. (2012). *الاتجاهات من منظور علم الاجتماع*. مجلة جامعة دمشق، (28) 3و4، ص ص: 299-322.

الصفدي، أبو غضيب وحمدان (1995). *منظمات حكومية أم غير حكومية؟ المؤسسات النسوية إلى أين*. مركز شؤون المرأة، نابلس، فلسطين.

الصوراني، غازي (2002). *دور المرأة الفلسطينية وتاريخه الحديث والمعاصر* - الحوار المتمدد. تم الاطلاع بتاريخ 2015/2/28،

<http://www.ahewar.org/debat/show.cat.asp?cid=187>

عامر، سميرة (2007). *دور المؤسسات النسوية في التخطيط التنموي في الأراضي الفلسطينية*. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة النجاح الوطنية - نابلس - فلسطين.

عبد العظيم، صالح سليمان (2014). *النظرية النسوية ودراسة التفاوت الاجتماعي، مجلة العلوم الانسانية الاجتماعية*، المجلد 41، ملحق 1، جامعة عين شمس، مصر.

عبد الهادي، عزت (2004). *رؤية أوسع لدور المنظمات الأهلية الفلسطينية في عملية التنمية*، ورقة مفاهيم، مركز بيسان للبحوث والإنماء، رام الله، فلسطين.

عسليّة، إبراهيم والبناء، أنور. (2009). *علم النفس الاجتماعي (ط2)*. جامعة الأقصى-هيئة الكتاب الجامعي، غزة.

العسيلي، رجاء زهير وربابعة نادية دواد (2009). *دور الجمعيات النسوية الإسلامية في محافظات القدس، وبيت لحم، ورام الله، في تثقيف المرأة الفلسطينية للنهوض بالمجتمع المحلي الفلسطيني*، بحث مقدم لجامعة القدس المفتوحة، مجلة جامعة القدس المفتوحة، بيت لحم، فلسطين.

عقده، محمد "محمد سعيد" (2011). *"التمكين الوظيفي وعلاقته بالأداء لدى المشرفين التربويين في الأردن"*، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم التربوية، جامعة اليرموك، اربد، الأردن.

عميرة، إسماعيل. (2009). *دور المؤسسة العسكرية في التنمية الاقتصادية للمجتمع الجزائري*. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر.

عواد، وفاء محمد حمزة (2008). *دور المنظمات النسوية الفلسطينية في تفعيل المشاركة السياسية النسوية في الفترة الواقعة بين عامي (2006 - 2000)*، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

قعقور ، وآخرون (2002). *المرأة الفلسطينية ومعركة الصمود*، ط1، رام الله، فلسطين.

كتاب، إيلين (2002). *القومية والسنوية: التجربة الفلسطينية، الحركة النسائية الفلسطينية، إشكاليات التحول الديمقراطي واستراتيجيات مستقبلية*، وقائع المؤتمر السنوي الخامس

لمؤسسة مواطن، 18-17 كانون أول 1999، مواطن: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله، فلسطين.

كتاب، ألين. (1996). الحركة النسائية في فلسطين: توجهات وتحديات مستقبلية، المرأة العربية في مواجهة العصر، بحوث ونقاشات الندوات الفكرية، الطبعة الأولى، نور، دار المرأة العربية للنشر، القاهرة، مصر.

كمال، زهيرة (2003). المرأة واتخاذ القرار في فلسطين: المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية - وضعية المرأة الفلسطينية، دراسات وتقارير، المجلد الأول، مؤسسة مفتاح، رام الله، فلسطين.

المرزوقي، وآخرون (2000). الحركة النسائية الفلسطينية، إشكاليات التحول الديمقراطي واستراتيجيات مستقبلية، الطبعة الأولى. مؤسسة مواطن، رام الله، فلسطين.

مركز الإحصاء الفلسطيني (2012). كتاب محافظات شمال الضفة الغربية الإحصائي السنوي، رام الله، فلسطين.

مركز شؤون المرأة (2006). دراسة دور منظمات المجتمع المدني في تنمية المرأة الفلسطينية، مركز شؤون المرأة، غزة، فلسطين.

المزين، مريم (2011): المضمون الاجتماعي والسياسي والخطاب النسوي الفلسطيني 1994-2010، رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الأزهر - غزة - فلسطين.

المصري، خلود (2014). النسوية الإسلامية ودورها في التنمية السياسية في فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية - نابلس - فلسطين.

ناصر، رندة وآخرون (2008). الخطاب النسوي الفلسطيني. دراسة تحليلية، رام الله - فلسطين.

نجم، منور عدنان (2013). دور المؤسسات التنموية في تمكين المرأة الفلسطينية - دراسة تحليلية للخطط الإستراتيجية والتقارير السنوية في ضوء معايير التمكين ومؤشراتها،

مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية، المجلد الحادي والعشرون، العدد الثالث، ص 276-239 ، كلية التربية - قسم أصول التربية، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

نزال، ريماء (2004). المرأة الفلسطينية أي إصلاح وأي تغيير، الحوار المتمدن. تم الاطلاع بتاريخ 2015/3/5 من الموقع

<http://www.ahewar.org/debat/show.cat.asp?cid=187>

وزارة الداخلية الفلسطينية (2015). رام الله - فلسطين.

ولي، باسم محمد، ومحمد، محمد جاسم (2004). المدخل الى علم النفس الاجتماعي. ط1، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان.

المراجع الأجنبية

Abdo, Nahla. 1994. "Nationalism and Feminism: Palestinian Women and the Intifada, No Going Back?" In Gender and National Identity, edited by Valentine M. Mogadam. London: Zed Books.

Kalaramadam, S. (2011). **Dis/Empowering Political Subjects: The Production of "Failed" Women Representatives in India**, Women's Studies International Forum Vol(35), P 276-285.

Khan, A. & Bibi, Z. (2012). *Women's Socio-Economic Empowerment Throw Participatory Approach*. Pakistan Economic and Social Review 49(1), P 133-148.

الملاحق

ملحق (1) قائمة المحكمين

الرقم	اسم المحكم	الجامعة/المؤسسة
1	د. خالد كتلو	جامعة القدس المفتوحة/الخليل
2	د. عادل ريان	جامعة القدس المفتوحة/الخليل
3	د. كامل الدرابيع	جامعة القدس المفتوحة/الخليل
4	أ. د محمد عبد الفتاح شاهين	جامعة القدس المفتوحة/الخليل
5	أ. مراد الجنيدي	جامعة القدس المفتوحة/الخليل
6	د. جوليا دروير	جامعة النجاح الوطنية
7	سهير صوالحة	وكالة الغوث مسئولة الأنشطة النسوية
8	سمر هواش	منسقة جمعية المرأة العاملة - نابلس
9	حنان الجبوسي	ناشطة نسويه ومديرة في وكالة الغوث
10	امال خريشة	مدير عام جمعية المرأة العاملة وناشطة نسويه ومجتمعية
11	سحر القواسمي	مدير عام مؤسسة ادوار النسوية الخليل
12	علي ابو زنيد	أستاذ بجامعة البوليتكنيك الخليل (محل إحصائي)

ملحق (2) الاستبانة

جامعة النجاح الوطنية

كلية الدراسات العليا

ماجستير دراسات المرأة



حضرة/ مدير المؤسسة المحترم/ة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد،،،

تقوم الطالبة نادية كتانه بدراسة أكاديمية عنوانها: "اتجاهات مديرات المؤسسات النسوية في محافظات شمال الضفة الغربية نحو واقع ودور المؤسسات النسوية في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية". وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في برنامج دراسات المرأة في كلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية نابلس/ فلسطين.

لهذا الغرض تم إعداد هذا الاستبيان الذي أكرم بان أضعه بين أيديكم، للإجابة على فقراته بدقة وموضوعية كونكم من افراد عينة الدراسة علما بان استجاباتكم ستكون اساسية للوصول الى نتائج هذه الدراسة.

شاكرين لكم حسن تعاونكم

الباحثة

نادية كتانه

القسم الأول: المتغيرات الديموغرافية

يرجى منكم وضع إشارة (√) في المكان المناسب:

1- التحصيل الأكاديمي:

- () بكالوريوس أو أقل () ماجستير
() دكتوراه

2- عمر المؤسسة:

- () أقل من 10 سنوات () من 10 - 20 سنة
() أكثر من 20 سنة

3- سنوات الخبرة في العمل:

- () من 1- 5 سنوات () من 6 - 11 سنة
() من 12- 17 () أكثر من 18 سنة

4- مكان المؤسسة:

- () محافظة جنين () محافظة نابلس
() منطقة طولكرم () محافظة طوباس
() محافظة سلفيت () محافظة قلقيلية

5- طبيعة عمل المؤسسة:

- () جوانب اجتماعية () جوانب سياسية
() جوانب ثقافية () جوانب تمكينية
() جوانب قانونية () جوانب صحية

6- مصادر التمويل:

- () ذاتي () محلي
() خارجي

القسم الثاني: ضع إشارة (✓) أمام الفقرة التي تتفق مع وجهة نظرك
المجال الأول: المجال الاجتماعي

الرقم	الفقرة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	تهتم المؤسسة النسوية الفلسطينية بتعزيز الجوانب الأسرية للمرأة الفلسطينية.					
2	تساعد المؤسسة المرأة الفلسطينية في ممارسة المهارات الحياتية بصورة فعالة.					
3	تقدم المؤسسة الاتجاهات السليمة للمرأة الفلسطينية لاستخدام أساليب التنشئة الصحيحة					
4	تساعد المؤسسة المرأة الفلسطينية بصنع القرارات داخل أسرتها.					
5	تساهم المؤسسة بتطوير المكانة الاجتماعية للمرأة الفلسطينية.					
6	تكتسب المرأة الفلسطينية قوة شخصيتها من خلال التعاطي مع برامج المرأة المختلفة.					
7	يتقهم المجتمع الفلسطيني حقوق المرأة مثل التعامل مع حقوق الرجل.					
8	تتمتع المرأة الفلسطينية بقدرة عالية على التخطيط السليم.					
9	تمارس المرأة الفلسطينية مواقعها القيادية بالمجتمع على أسس المساواة					
10	تهتم المؤسسة بالمشاركة الفاعلة في بناء المجتمع الفلسطيني كمساند للمؤسسات الحكومية.					

الرقم	الفقرة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
11	تلتزم المؤسسة بالقيم المجتمعية التي تتعلق بالمرأة					
12	تتلقى المؤسسة مؤازرة شرائح المجتمع الفلسطيني أثناء تنفيذ برامجها التي تتعلق بالمرأة					

المجال الثاني: المجال السياسي

الرقم	الفقرة	أوافق بشدة	أوافق	موقف وسطي	أعارض	أعارض بشدة
13	يعيق الاحتلال الإسرائيلي حرية العمل للمؤسسات النسوية الفلسطينية.					
14	تقدم المؤسسة ورشات عمل وتدريبات حول أهمية انخراط المرأة الفلسطينية بالأحزاب والحركات السياسية وممارسة الحقوق السياسية.					
15	تعتبر المؤسسات النسوية الفلسطينية مؤسسات مستقلة بعيدة عن التدخلات الحزبية وفرض أجنداتها.					
16	المؤسسات النسوية الفلسطينية ليست وليدة أجندات خارجية أو قناة لتمير أفكار وثقافات الآخرين.					
17	تطور المؤسسات النسوية برامجها بما يخدم المصلحة الوطنية.					
18	تهتم السلطة الوطنية الفلسطينية بتقديم الدعم الكافي لبرامج المؤسسات النسوية الفلسطينية.					
19	تتابع المؤسسات النسوية الحراك السياسي على الساحة الفلسطينية وما يطرأ عليها من أحداث جديدة ومستجدات طارئة.					

أعترض بشدة	أعترض	موقف وسطي	أوافق	أوافق بشدة	الفقرة
					20 تهتم المؤسسات النسوية بالمشاركة الفاعلة وإبداء وجهات نظرها بكل الاتفاقات والمعاهدات السياسية على الساحة الفلسطينية.
					21 تتابع المؤسسات النسوية جميع الأحداث المتعلقة بالأسيرات والشهيدات الفلسطينيات.
					22 تتعامل المؤسسات النسوية بعدل ومساواة داخل هيئاتها الإدارية بغض النظر عن التوجه السياسي.

المجال الثالث: الثقافي والتعليمي

أعترض بشدة	أعترض	موقف وسطي	أوافق	أوافق بشدة	الفقرة
					23 تهتم المؤسسات النسوية الفلسطينية بتنفيذ برامج توعية ثقافية لأفرادها العاملين وقطاع المرأة في المجتمع الفلسطيني.
					24 ترسخ المؤسسات النسوية الفلسطينية ثقافة المجتمع الفلسطيني من خلال نشر ثقافة المجتمع محلياً وخارجياً.
					25 تسهم المؤسسات النسوية الفلسطينية في رفع كفاءة المرأة الفلسطينية تعليمياً من خلال برامج محو الأمية والدراسات العليا.
					26 تركز بعض أهداف المؤسسات النسوية الفلسطينية على توفير فرص تعليمية للمرأة.

أعترض بشدة	أعترض	موقف وسطي	أوافق	أوافق بشدة	الفقرة
					27 تهتم المؤسسات النسوية الفلسطينية بانخراط المرأة الفلسطينية بالتكنولوجيا المتطورة والحديثة.
					28 تُكسب المؤسسات النسوية الفلسطينية المرأة الفلسطينية أسلوب حل المشكلة والبحث العلمي.
					29 تُتابع المؤسسات النسوية النظام التعليمي الفلسطيني وتشارك في الحلول لأهم وأشكالياته.
					30 توجه المؤسسات النسوية الفلسطينية المرأة الى سبل الاختيار السليم للتعليم أو المهنة.

المجال الرابع: المجال الاقتصادي

أعترض بشدة	أعترض	موقف وسطي	أوافق	أوافق بشدة	الفقرة
					31 تُقلل الزيادة المتصاعدة لعدد المؤسسات النسوية الفلسطينية مصادر تمويلها من المانحين.
					32 لا يوجد مصادر تمويل محددة وواضحة للمؤسسات النسوية الفلسطينية.
					33 ترتبط برامج ومشاريع المؤسسات النسوية الفلسطينية بقيمة التمويل المقدم خارجياً.
					34 تهتم المؤسسات النسوية الفلسطينية بتطبيق قانون العمل الفلسطيني للعاملين فيها.

أعترض بشدة	أعترض	موقف وسطي	أوافق	أوافق بشدة	الفقرة
					35 تساعد المؤسسات النسوية الفلسطينية في دعم الاقتصاد الوطني من خلال فرص العمل المقدمة.
					36 تسهم المؤسسات النسوية في التخفيف من البطالة في فلسطين من خلال المشروعات الصغيرة التي تدعمها مادياً.
					37 تساعد المؤسسات النسوية الفلسطينية المرأة الفلسطينية القدرة على إدارة مشاريع اقتصادية مدرة للربح ويساعد في الدخل القومي الفلسطيني.
					38 تهتم المؤسسات النسوية الفلسطينية بالشفافية المالية والرقابة الخارجية لأموالها.

المجال الخامس: المجال الصحي

أعترض بشدة	أعترض	موقف وسطي	أوافق	أوافق بشدة	الفقرة
					39 تُركز المؤسسات النسوية الفلسطينية على خطورة الزواج المبكر للمرأة الفلسطينية.
					40 تُراعي المؤسسات النسوية الفلسطينية نشر الوعي الصحي للمرأة من خلال الندوات والدورات والمنشورات
					41 تُطور المؤسسات النسوية الفلسطينية مبادرات صحية وبيئية تخدم الأسر الفلسطينية.
					42 تنشر المؤسسات النسوية الفلسطينية برامج مرئية ومسموعة لتوسع اهتماماتها.

أعترض بشدة	أعترض	موقف وسطي	أوافق	أوافق بشدة	الفقرة
					43 تهتم المؤسسات النسوية الفلسطينية بالجوانب الصحية للمرأة الفلسطينية لمراحلها النمائية المختلفة.
					44 تُقدم المؤسسات النسوية الفلسطينية ضماناً صحياً لكافة العاملين فيها.
					45 ترشد المؤسسات النسوية الفلسطينية المرأة الفلسطينية للمراكز الصحية والمتخصصين صحياً للوصول بامرأة فلسطينية سليمة.

المجال السادس: المجال القانوني

أعترض بشدة	أعترض	موقف وسطي	أوافق	أوافق بشدة	الفقرة
					46 تحترم السلطة الوطنية الفلسطينية خصوصية المؤسسات النسوية الفلسطينية ولا تدخل بشؤونها الداخلية.
					47 يوجد نقابة للمؤسسات النسوية الفلسطينية تدافع عن حقوقها وما تتعرض له من انتهاكات.
					48 تسهل السلطة الوطنية الفلسطينية إصدار التراخيص الخاصة بالمؤسسة.
					49 يوجد لكل مؤسسة نسوية فلسطينية محام يتابع قضايا المرأة ويدافع عن قضاياها.
					50 تلتزم المؤسسة النسوية بالأنظمة والقوانين المعمول بها محلياً وعالمياً.

القسم الثالث: السؤال المفتوح

من أجل تحسين واقع المؤسسات النسوية الفلسطينية، ما هي برأيك أهم تلك الخطوات

- *
- *
- *
- *
- *
- *
- *
- *

أية معلومات أخرى تتعلق بالموضوع ولم ترد في الاستبيان تود ذكرها

.....

.....

.....

.....

انتهت فقرات الاستبيان

الباحثة

ملحق (3) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ودرجة التقدير لكل فقرة،
ولكل مجال على حدة، وللأداة ككل بحسب إجابات أفراد العينة

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقدير
أولاً: المجال الاجتماعي				
1.	تهتم المؤسسة النسوية الفلسطينية بتعزيز الجوانب الأسرية للمرأة الفلسطينية.	4.57	.648	كبيرة جداً
2.	تساعد المؤسسة المرأة الفلسطينية في ممارسة المهارات الحياتية بصورة فعالة.	4.41	.645	كبيرة جداً
3.	تقدم المؤسسة الاتجاهات السليمة للمرأة الفلسطينية لاستخدام أساليب التنشئة الصحيحة	4.42	.718	كبيرة جداً
4.	تساعد المؤسسة المرأة الفلسطينية بصنع القرارات داخل أسرتها.	4.39	.713	كبيرة جداً
5.	تساهم المؤسسة بتطوير المكانة الاجتماعية للمرأة الفلسطينية.	4.47	.631	كبيرة جداً
6.	تكتسب المرأة الفلسطينية قوة شخصيتها من خلال التعاطي مع برامج المرأة المختلفة.	4.34	.753	كبيرة جداً
7.	يتفهم المجتمع الفلسطيني حقوق المرأة مثل التعامل مع حقوق الرجل.	4.30	.808	كبيرة جداً
8.	تتمتع المرأة الفلسطينية بقدرة عالية على التخطيط السليم.	4.19	.788	كبيرة جداً
9.	تمارس المرأة الفلسطينية مواقعها القيادية بالمجتمع على أسس المساواة	4.24	.864	كبيرة جداً
10.	تهتم المؤسسة بالمشاركة الفاعلة في بناء المجتمع الفلسطيني كمساند للمؤسسات الحكومية.	4.23	.874	كبيرة جداً
11.	تلتزم المؤسسة بالقيم المجتمعية التي تتعلق بالمرأة	4.22	.782	كبيرة جداً
12.	تتلقى المؤسسة مؤازرة شرائح المجتمع الفلسطيني أثناء تنفيذ برامجها التي تتعلق بالمرأة	3.92	1.171	كبيرة جداً

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقدير
	المجال الاجتماعي ككل	4.31	.636	كبيرة جداً
ثانياً: المجال السياسي				
13.	يعيق الاحتلال الإسرائيلي حرية العمل للمؤسسات النسوية الفلسطينية.	3.87	1.341	كبيرة
14.	تقدم المؤسسة ورشات عمل وتدريبات حول أهمية انخراط المرأة الفلسطينية بالأحزاب والحركات السياسية وممارسة الحقوق السياسية.	3.98	1.325	كبيرة
15.	تعتبر المؤسسات النسوية الفلسطينية مؤسسات مستقلة بعيدة عن التدخلات الحزبية وفرض أجنداتها.	3.81	1.311	كبيرة
16.	المؤسسات النسوية الفلسطينية ليست وليدة أجندات خارجية أو قناة لتمرير أفكار وثقافات الآخرين.	3.98	1.168	كبيرة
17.	تطور المؤسسات النسوية برامجها بما يخدم المصلحة الوطنية.	2.98	1.423	متوسطة
18.	تهتم السلطة الوطنية الفلسطينية بتقديم الدعم الكافي لبرامج المؤسسات النسوية الفلسطينية.	3.75	1.218	كبيرة
19.	تتابع المؤسسات النسوية الحراك السياسي على الساحة الفلسطينية وما يطرأ عليها من أحداث جديدة ومستجدات طارئة.	3.82	1.181	كبيرة
20.	تهتم المؤسسات النسوية بالمشاركة الفاعلة وإبداء وجهات نظرها بكل الاتفاقات والمعاهدات السياسية على الساحة الفلسطينية.	3.67	1.211	كبيرة
21.	تتابع المؤسسات النسوية جميع الأحداث المتعلقة بالأسيرات والشهيدات الفلسطينيات.	3.93	1.208	كبيرة
22.	تتعامل المؤسسات النسوية بعدل ومساواة داخل هيئاتها الإدارية بغض النظر عن توجهه السياسي.	4.19	.818	كبيرة

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقدير
	المجال السياسي ككل	3.80	.950	كبيرة
ثالثاً: المجال الثقافي التعليمي				
23.	تهتم المؤسسات النسوية الفلسطينية بتنفيذ برامج توعية ثقافية لأفرادها العاملين وقطاع المرأة في المجتمع الفلسطيني.	4.00	.781	كبيرة
24.	ترسخ المؤسسات النسوية الفلسطينية ثقافة المجتمع الفلسطيني من خلال نشر ثقافة المجتمع محلياً وخارجياً.	4.01	.789	كبيرة
25.	تسهم المؤسسات النسوية الفلسطينية في رفع كفاءة المرأة الفلسطينية تعليمياً من خلال برامج محو الأمية والدراسات العليا.	3.73	.857	كبيرة
26.	تركز بعض أهداف المؤسسات النسوية الفلسطينية على توفير فرص تعليمية للمرأة.	3.89	.797	كبيرة
27.	تهتم المؤسسات النسوية الفلسطينية بانخراط المرأة الفلسطينية بالتكنولوجيا المتطورة والحديثة.	4.05	.779	كبيرة
28.	تُكسب المؤسسات النسوية الفلسطينية المرأة الفلسطينية أسلوب حل المشكلة والبحث العلمي.	3.83	.809	كبيرة
29.	تتابع المؤسسات النسوية النظام التعليمي الفلسطيني وتشارك في الحلول لأهم واشكالياته.	3.92	.858	كبيرة
30.	توجه المؤسسات النسوية الفلسطينية المرأة إلى سبل الاختيار السليم للتعليم أو المهنة.	3.71	.994	كبيرة
31.	المجال الثقافي التعليمي ككل	3.89	.631	كبيرة
رابعاً: المجال الاقتصادي				
32.	تُقلل الزيادة المتصاعدة لعدد المؤسسات النسوية الفلسطينية مصادر تمويلها من المانحين.	3.78	1.037	كبيرة
33.	لا يوجد مصادر تمويل محددة وواضحة للمؤسسات النسوية الفلسطينية.	3.86	1.014	كبيرة

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقدير
34.	ترتبط برامج ومشاريع المؤسسات النسوية الفلسطينية بقيمة التمويل المقدم خارجياً.	3.88	.968	كبيرة
35.	تهتم المؤسسات النسوية الفلسطينية بتطبيق قانون العمل الفلسطيني للعاملين فيها.	3.61	.973	كبيرة
36.	تساعد المؤسسات النسوية الفلسطينية في دعم الاقتصاد الوطني من خلال فرص العمل المقدمة.	3.76	.945	كبيرة
37.	تسهم المؤسسات النسوية في التخفيف من البطالة في فلسطين من خلال المشروعات الصغيرة التي تدعمها مادياً.	3.84	1.042	كبيرة
38.	تساعد المؤسسات النسوية الفلسطينية المرأة الفلسطينية القدرة على إدارة مشاريع اقتصادية مدرة للربح ويساعد في الدخل القومي الفلسطيني.	3.69	1.136	كبيرة
39.	تهتم المؤسسات النسوية الفلسطينية بالشفافية المالية والرقابة الخارجية لأموالها.	4.06	.846	كبيرة
	المجال الاقتصادي ككل	3.81	.731	كبيرة
خامساً: المجال الصحي				
40.	تُركز المؤسسات النسوية الفلسطينية على خطورة الزواج المبكر للمرأة الفلسطينية.	3.98	.749	كبيرة
41.	تُراعي المؤسسات النسوية الفلسطينية نشر الوعي الصحي للمرأة من خلال الندوات والدورات والمنشورات	3.84	.904	كبيرة
42.	تُطور المؤسسات النسوية الفلسطينية مبادرات صحية وبيئية تخدم الأسر الفلسطينية.	3.73	.925	كبيرة
43.	تنتشر المؤسسات النسوية الفلسطينية برامج مرئية ومسموعة لتوسع اهتماماتها.	3.71	.931	كبيرة
44.	تهتم المؤسسات النسوية الفلسطينية بالجوانب الصحية للمرأة الفلسطينية لمرحلة النماية المختلفة.	3.65	1.041	كبيرة

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقدير
45.	تُقدم المؤسسات النسوية الفلسطينية ضماناً صحياً لكافة العاملين فيها.	3.66	.954	كبيرة
46.	ترشد المؤسسات النسوية الفلسطينية المرأة الفلسطينية للمراكز الصحية والمتخصصين صحياً للوصول لامرأة فلسطينية سليمة.	3.66	1.096	كبيرة
	المجال الصحي ككل	3.75	.747	كبيرة
سادساً: المجال القانوني				
47.	تحتزم السلطة الوطنية الفلسطينية خصوصية المؤسسات النسوية الفلسطينية ولا تدخل بشؤونها الداخلية.	3.46	1.213	كبيرة
48.	يوجد نقابة للمؤسسات النسوية الفلسطينية تدافع عن حقوقها وما تتعرض له من انتهاكات.	3.12	1.338	متوسطة
49.	تسهل السلطة الوطنية الفلسطينية إصدار التراخيص الخاصة بالمؤسسة.	3.49	1.193	كبيرة
50.	يوجد لكل مؤسسة نسوية فلسطينية محام يتابع قضايا المرأة ويدافع عن قضاياها.	3.47	1.282	كبيرة
51.	تلتزم المؤسسة النسوية بالأنظمة والقوانين المعمول بها محلياً وعالمياً.	3.81	1.152	كبيرة
	المجال القانوني ككل	3.47	1.018	كبيرة
	الاتجاهات ككل	3.90	.647	كبيرة

**An-Najah National University
Faculty of Graduates Studies**

**The Attitude of Women's Organizations Directors
in the West Bank Northern Governorate under the
Palestinian Authority Towards the Reality and
Role of Women Organization**

**By
Nadia Lutfi Kitaneh**

**Supervision
Dr. Julia Drober**

**This thesis is Submitted in partial Fulfillment of the Requirements
for the degree of Master of Study of Women in the Faculty of
Graduate Studies, An-Najah National University, Nablus, Palestine
2016**

**The Attitude of Women's Organizations Directors in the West Bank
Northern Governorate under the Palestinian Authority Towards the
Reality and Role of Women Organization**

**By
Nadia Lutfi Kitaneh
Supervision
Dr. Julia Drober**

Abstract .

This study aims to know the women foundation manageresses' attitudes in the governorates in the north of the West Bank towards the women foundation' reality and turn under the Palestinian National Authority, and to know if these attitudes change as a result of different variables such as, the qualifications of the manageresses, the foundation lifetime, the years of experience, the governorate, the nature of the foundation's work, its sources of funding, and then the knowledge of the most important ways that are recommended by the sample members to improve its turn under the Palestinian National Authority. To gather the information, The researcher uses a questionnaire that consists of (50) paragraphs distributed in (6) fields, the study population consists of all the women foundations' manageresses in the governorates in the north of the West Bank in the year (2014/2015) with a total number (97) manageresses. The study leads to the following results: first, the attitudes of the women foundations' manageresses in the governorates in the north of the West Bank towards these foundations and its reality under the Palestinian National Authority, on the level of the whole tool (the attitudes as a whole) and each domain, are positive except their attitudes toward the legal domain. Second, the most important suggestions that were recommended

by the sample members to improve the reality and the turn of the women foundations are presented consequently as following: the necessity of the Palestinian Authority' support to the women foundations, increasing the women foundations' projects, the necessity of providing the political support for woman and her participation in decision making, the importance of correcting the wrong concepts of the programs and the women foundations' projects, providing the legal coverage for the women foundations, and the necessity of the financial alternatives to cover the projects that are presented by these foundations. Third, there is no difference in the foundations manageresses' points of view in most axes. It is clear that there is a difference in some of the following variables: the educational qualification: a difference in the cultural educational field in favor of the manageresses who are PH. holders. The foundation lifetime: a difference in the economic field in favor of the foundations that aging (10 – 20) years. Years of experience: a difference in the economic field in favor of the manageresses that have (18) years of experience. The governorate: a difference in the hygienic field in favor of the foundations with social and enabling work.

As a result of this study, the researcher recommends with the necessity of leading the responsible entities with both sides; formal and informal, toward focusing on legislation, and the laws that protect the woman and her foundations, and the necessity of the Palestinian National Authority's attempt to form the high national entity which is supervised by the women foundations, and cares about the woman's affairs in different field and supervise on the programs that it carry out and sponsor.